

وظيفة الفرد المسلم
في
إحياء حكومة الإسلام
آية الله الحاج السيد محمد الحسين الحسيني الطهراني
دار المحجة البيضاء



وظيفة الفرد المسلم في إحياء حكومة الإسلام

لسماحة العلامة الراحل

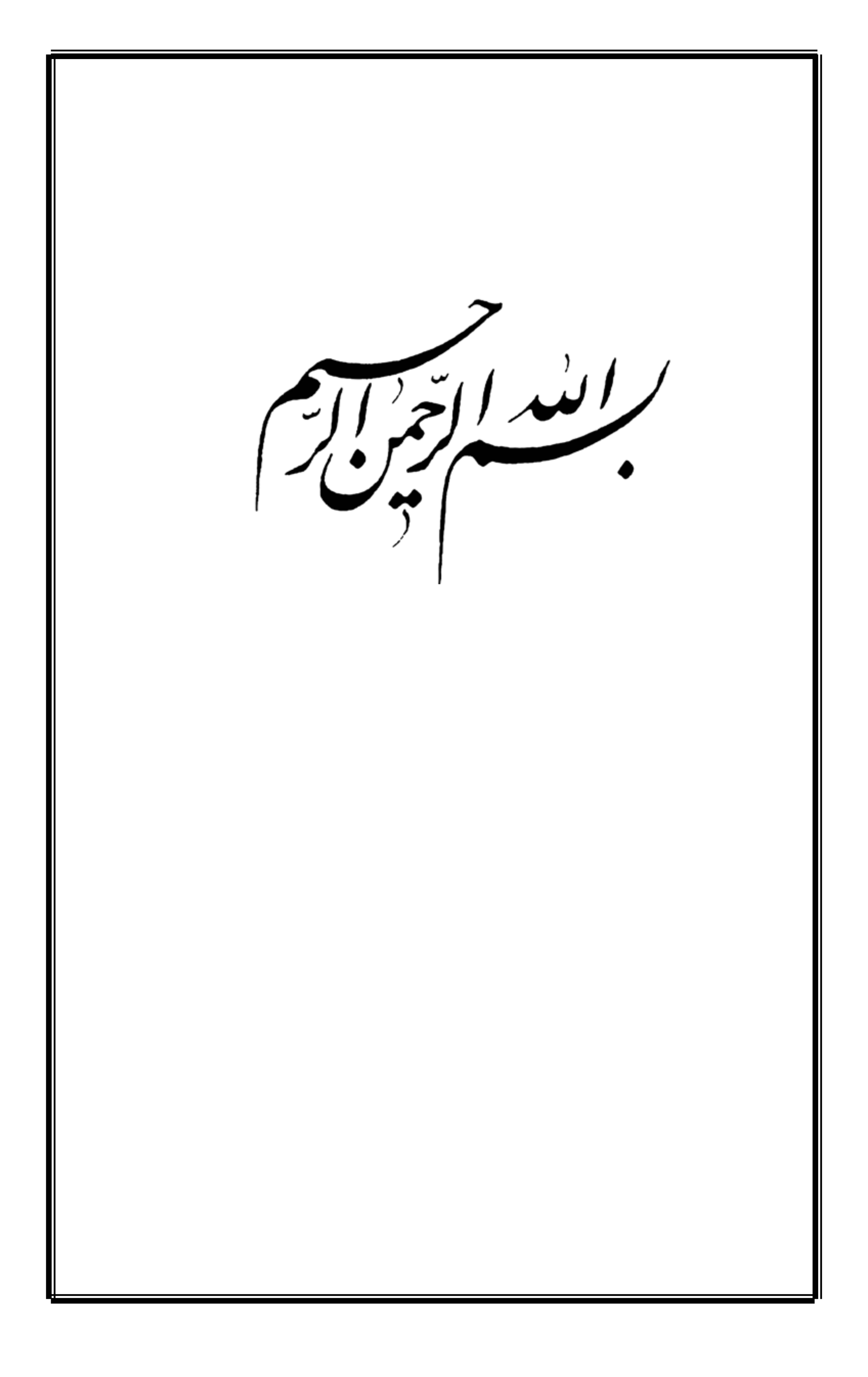
آية الله الحاج السيد محمد الحسين الحسيني الطهراني

أفاض الله علينا من بركات نفسه القدسية

تعريب

إسماعيل خليل الضيغم

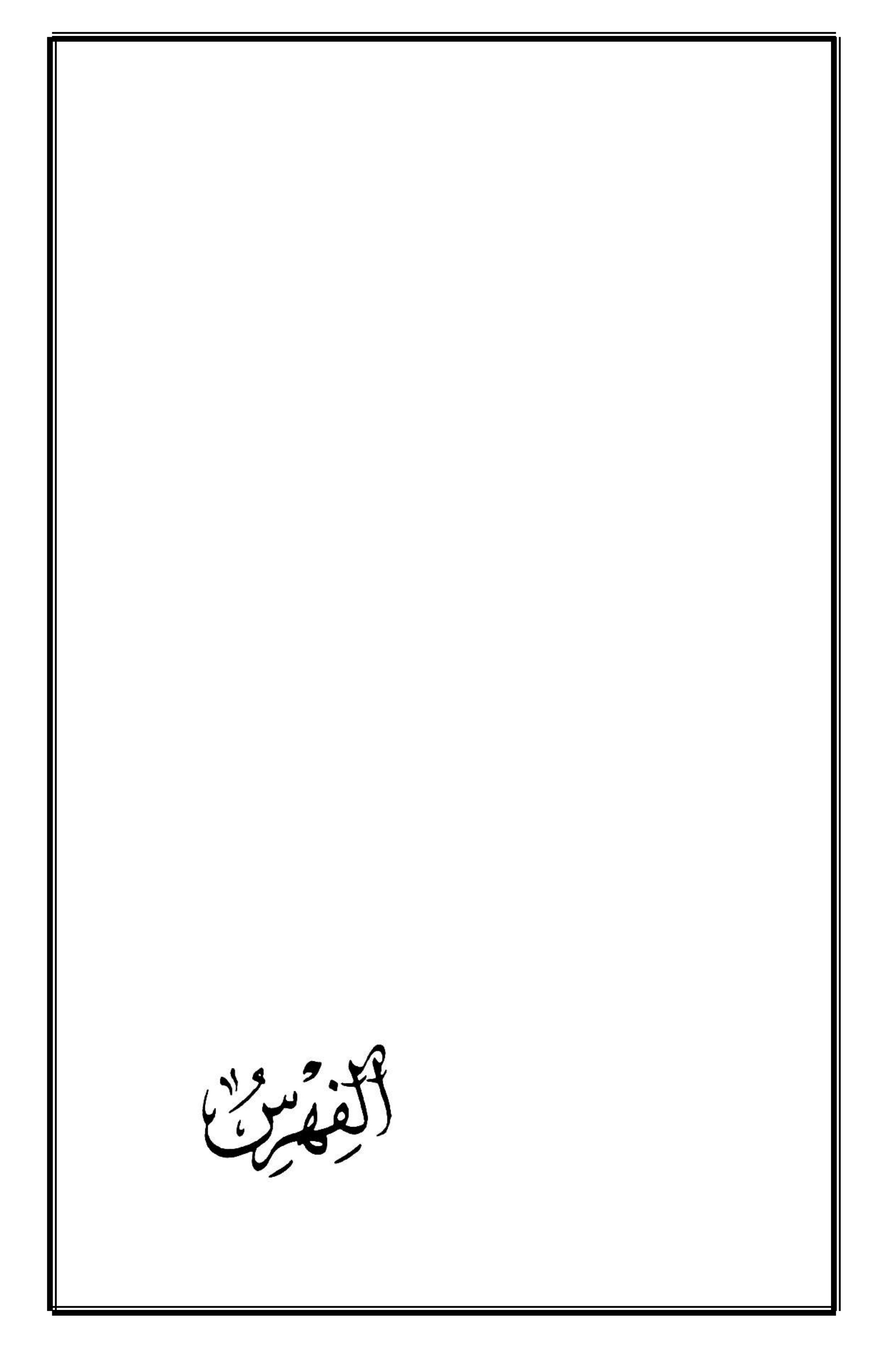
دار المحجة البيضاء


بسم الله الرحمن الرحیم

وظيفة الفرد المسلم

في

إحياء حكومة الإسلام


الفهرس

فهرس مطالب و موضوعات

وظيفة الفرد المسلم فى إحياء حكومة الإسلام

وظيفة الفرد المسلم فى إحياء حكومة الإسلام

الدرس الثانى

مدى التقارب بين المؤلِّف وآية اللـه الخمينى ّ

فى لزوم تشكيل دولة الإسلام

الصفحة ٤٧ إلى الصفحة ٨٠

يشمل المطالب التالية :

الدرس الثالث

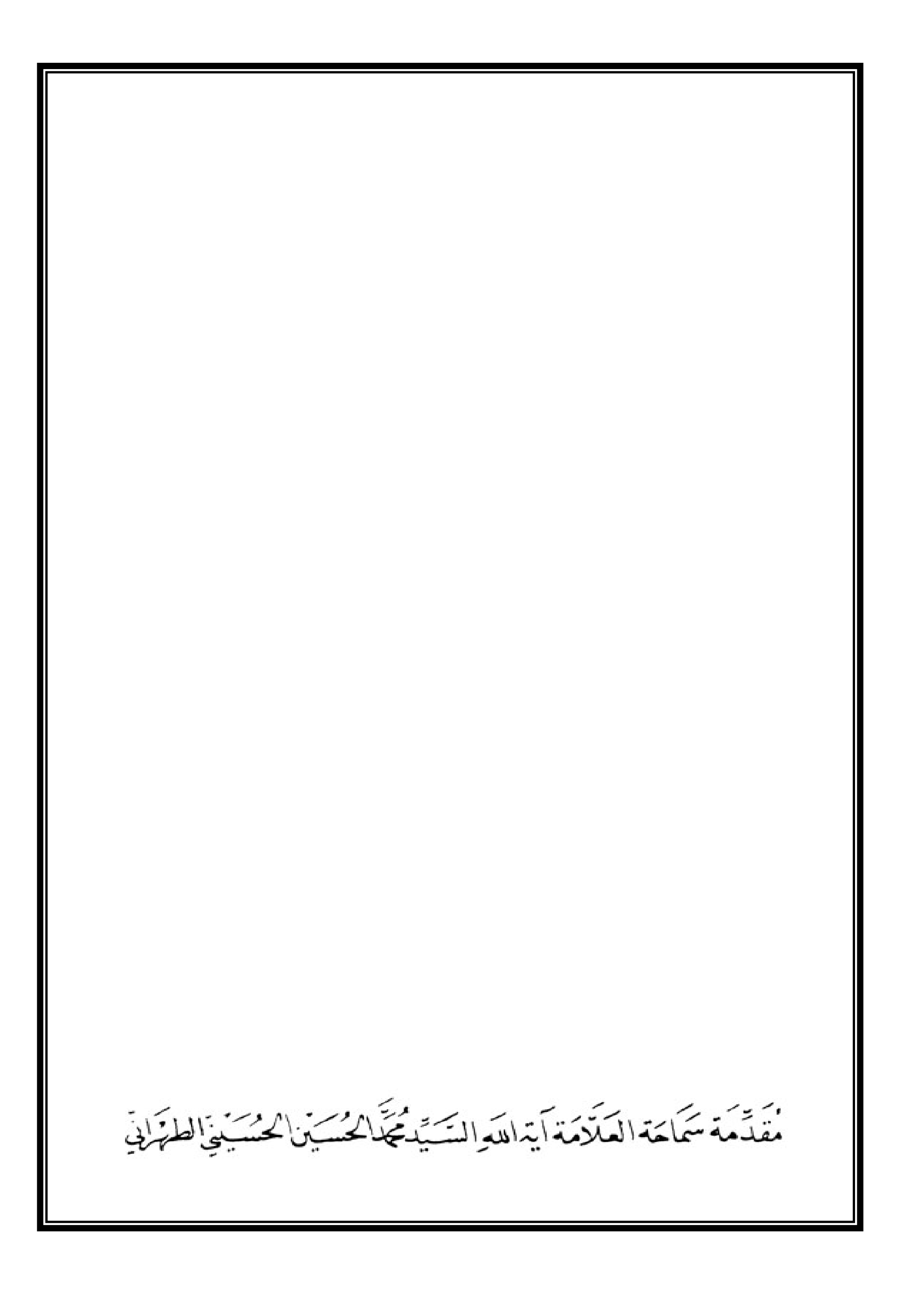
اعتقال آية اللـه الخمينى ّ ونشاط المؤلِّف الفعّال لإنقاذه من الإعدام

الصفحة ٨٣ إلى الصفحة ١٠٥

يشمل المطالب التالية :

فهرس المطالب و الموضوعات

وظيفة الفرد المسلم فى إحياء حكومة الإسلام


مُقَدِّمَة سَمَاحَة العَلَّامَة آيَة الله السَّيِّد مُحَمَّد الحُسَيْن الحُسَيْنِيّ الطِّهْرَانِيّ

أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ ٱللهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

وَلَعْنَةُ اللهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ

وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ.[1]

العزّةُ تعني الاستقلال ، والاعتماد على الذات ، والثبات والرسوخ ، والنهوض الذاتيّ ، في قبال الذلّة التي تعني النُّكوص ، والانفعاليّة ، وعدم الاستقرار ، والانهيار ، والاعتماد على الغَير .

وقد عدَّ القرآن المجيد العزّة من مختصّات الله ورسول الله والمؤمنين ؛ حيث إنّها : أوّلاً وبالذات ، مختصّة بالله سبحانه :

أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا.[2]

وكذا : **مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا.**[3]

وثانياً وبالعرض ، مختصّة برسول الله ، الذي تخطّى ذاته في مرحلة العبوديّة المطلقة ، وعفّر جبينه بالتراب ؛ وتختصّ بالمؤمنين حال اتّباعهم للرسول ، وتخطّيهم لذواتهم وتحقّقهم بحقيقة الحقّ تعالى .

١ـ الآية ٨ ، من السورة ٦٣ : المنافقون .

٢ـ الآية ١٣٩ ، من السورة ٤ : النساء .

٣ـ الآية ١٠ ، من السورة ٣٥ : فاطر .

المسلم عزيزٌ ؛ لأنّ الإسلام هو التسليم للحقّ وكفى . وعليه فلا يُواجَه بالخيبة والخسران في أيّ منزلٍ وطريق ، ولا يخمد أو يتوقّف ؛ ولا ينفعل ولا يقبل لنفسه غير الحقّ ، لأنّه استمدّ العزّة من الله سبحانه .

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : **مَن كَانَ لِلَّهِ كَانَ اللهُ لَهُ .**[1]

فلهذا ، لا تثنيه المنعطفات ، لا في المال ، ولا في القوّة ، ولا في الطريق والأُسلوب ، ولا في العلم ، ولا في الفكر والعقيدة .

أمّا عدم تأثّره بالمال : فلأنّ اقتصاد الإسلام هو يد الإسلام ، وليس للكفر أيّ تصرّف وتدبير فيه .

وَلَا تُؤْتُوا ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَـٰمًا.[2]

وأمّا من جهة القوّة ، فالسيف دائماً في قبضة المسلم ؛ وأينما حلّ السيف فهناك ستكون الحياة .

آزاديـت به دسـتۀ شـمـشـير بسـته‌اند

مردان هميشه تكيۀ خود را بدو كنند[3]

وقد شملت آيات الجهاد ووجوب الدفاع معظم القرآن العزيز .

وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ .[4]

وأمّا من جهة السياسة والمنهج ، فالولاية والإمامة من أهمّ مسائل

١ـ جاء في «مرصاد العباد» ص ٤٦٨ : وقال في ص ٦٦٠ : حديث نبويّ ورد أيضاً في «كشف الأسرار» ج ١ ، ص ٣٧١ و ٥٦٢ .

٢ـ الآية ٥ ، من السورة ٤ : النساء .

٣ـ يقول : حرّيّتك مرهونة بقبضة السيف ، و الرجال أبداً يعتمدون عليه».

٤ـ الآية ٦٠ ، من السورة ٨ : الأنفال .

الإسلام ، إذ كان مدار الحكومة والسياسة قائماً على كون الحاكم في عهد رسول الله هو نفس رسول الله ، ثمّ أوصياؤه بالحقّ ، وصولاً إلى بقيّة الله الأعظم . **ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ** .[1]

إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ .[2]

وقد نزلت هذه الآية في ولاية أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، حين كان في حال الركوع فمدّ يده نحو السائل وتصدّق بخاتمه .

وأمّا من جهة العلم والثقافة ، فقد أضاءت علوم المسلمين الدنيا ؛ والكلّ يعترف بأنّ شرق العالم وغربه سيبقيان مدينين إلى علوم المسلمين في رُقيّهما وحضارتهما ، وإلى آلاف السنين القادمة .

وأمّا من جهة الفكر ، فالمسلم مفكّر ، وهو صاحب منهجٍ وخطٍّ فكريّ ثابت .

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ (ممّن لا يتّفق معكم في الدين والمنهج ،كاليهود والنصارى) **لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْأَيَـٰتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ** .[3]

وعليه ، فإنّ عزّة الإسلام تتجلّى من خلال الاستقلال الاقتصاديّ ، والسياسيّ ، والعسكريّ ، والثقافيّ والفكريّ . في قبال الذلّة الموجودة على كافّة الأصعدة التي إذا ما وجدتَ أرضاً رخوة متعفِّنة ، أنبتت بذورها

١ـ الآية ٦ ، من السورة ٣٣ : الأحزاب .

٢ـ الآية ٥٥ ، من السورة ٥ : المائدة .

٣ـ الآية ١١٨ ، من السورة ٣ : آل عمران .

وترعرعت .

وعلى أثر غفلة وتغاضي المسلمين وعدم اهتمامهم بالأُمور المهمّة الأصيلة ، والغفلة أو التغافل عن العواقب الوخيمة الموحشة لذلّ عبوديّة الكفّار ، فقد رضخوا للأسر فنفذ الكافر في جميع شؤونهم :

ففي الاقتصاد ، أغار المستعمِر على التجارة والصناعة ، ونهب الثروات المعدنيّة والزراعيّة والحيوانيّة .

وفي المجال العسكريّ فقد احتلّ المستعمِر بلدانهم بجيوشه الجرّارة المجهَّزة ، وغلبهم ونكبهم بأجهزته المتطوّرة .

وعلى الصعيد السياسيّ ، فقد انتزع المستعمِر منهم الرئاسة والحكومة ، وتآمر عليهم ، واختلس منهم السياسة وتدبير الأُمور والقدرة على تشخيص النافع من الضارّ .

وعلى الصعيد الثقافيّ ، فقد اختطف المستعمِر علومهم وآدابهم وكتبهم ومدارسهم وأخلاقهم وشمائلهم ، وبدلاً من ذلك أشرب فيهم عاداته وآدابه المشؤومة .

والأشدّ قبحاً والأكثر كراهة من ذلك : الاستعمار الفكريّ ، فقد أغلق المستعمِر على المسلمين أبواب أفكارهم ، وسدّ عليهم طريق التعقّل وجادّة التفكير ، بحيث جعلهم لا يقوون على التفكير بشكل صحيح ، ممّا أدّى إلى أن تكون طريقة تفكير المسلمين حسب ما تمليه عليهم إرادة المستعمِر ، فأضحوا يميلون إلى ما يُريد ، ويبتعدون عمّا لا يُريد .

فكانت هذه المصيبة الكبرى ،كالجذام الذي أَلَمَّ بجسد المسلمين .

إذ كيف للمسلم الذي يقف بثبات أمام الكفر على كافّة أصعدته من العقيدة والأخلاق والعادات والتقاليد ، والذي لا عِزّ له غير ذلك ، أن يكون كمن دار حول نفسه في زاوية منفرجة ، ليقف في مسير الكفر وأُسلوبه

وصفاته وأفعاله ، ويرغب بها ؟

ولمّا استيقظ المسلمون من نوم الغفلة ، ورأوا أنفسهم في حالة ضياع ، وشعروا بألم الصفعة والغارة التي تعرّضوا لها ، عندها أخذوا يعدّون العدّة لتلافي ما فات ، ففركوا أعينهم ليصحوا من آثار الخدر والثمالة ، فكانت ثمّة نظرة إلى الوراء وإلى الطريق الشائك الذي سلكوه ، وثمّة نظرة إلى الأمام والخطو في طريق العزّة ، على أمل نيل فضل ورحمة الحقّ جلّ شأنه .

وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا وَٱتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ.[1]

وسيُحرز المسلمون جميع هذه الخصال والمزايا حينما يحكمون أنفسهم بأنفسهم ، ويكون منهم الآمر والناهي فيهم ، وكذا قائد القوّات ، والمعلِّم في مجال التربية ، والمسؤول على الأموال ، والقائد والموجِّه في مجال الثقافة والفكر ، أي أن يكون لهم استقلالهم السياسيّ ، ولا يمكن جني ذلك إلّا تحت ظلّ حكومة الإسلام .

إنّ تشكيل حكومة الإسلام ، والخروج من ربقة الكفر وولاية الأجانب من اليهود ، والنصارى ، والمجوس ، والمشركين ، والماديّين ، والمنافقين ، لهو من أوجب الفرائض الإلهيّة ، ومن ألذّ ثمار تلك الشجرة التي يمكن للشخص المسلم معها أن يستثمر بقيّة مزاياه الإنسانيّة ـ سواء الفطريّة أم العقليّة أم الشرعيّة ـ ويستفيد منها ، وبدون ذلك فستكون تلك المزايا باهتة وضحلة ، إذ لا يبقى من الإسلام إلّا اسمه ، ومن القرآن إلّا درسه ، ومن الحجّ إلّا صورته ، ومن الصلاة إلّا هيكلها .

١ـ الآية ٩٦ ، من السورة ٧ : الأعراف .

ونحن لم نجد في تأريخ الإسلام حكومة واقعيّة حقّة وأُسلوب رئاسة لجماهير المسلمين إلّا في عهد رسول الله وفي الفترة المحدودة لخلافة أمير المؤمنين عليهما أفضل الصلوات والسلام . أمّا في فترة الخلافة بعد رسول الله ، فقد ابتليت الحكومة بانحرافات وغدت كحجر الطاحونة الذي قلق عن محوره ، وانحرف إلى حدٍّ استحال تلافيه .

أمّا في فترات بني أُميّة وبني مروان وبني العبّاس ، فقد تحوّلت حكومة الإسلام إلى حكومة ملكيّة مُطلقة ؛ وأصبحت مفاهيم المساواة والمواساة والجهاد في سبيل الله بين أوساط الطبقة الحاكمة ذات مفاهيم لا تتجاوز حدود جمع الثروات ، وحبّ السلطة ، والترف ، والعيش الرغيد ، والحياة الناعمة .

وعلى الرغم من ذلك ، بما أنّ محور الحكومة قد ابتني على أساس الإسلام ، وأنّ قوانينها لم تكن غير القرآن والسنّة ، وأنّ جميع عالَم الحكومة قد تمثَّل في حكومة واحدة ، فقد استقرّ الناس تحت ظلالها ، واستفادوا من بعض المظاهر الإسلاميّة الشكليّة التي كانت سائدة ، ولم تكن يد الكفر والطغيان والإلحاد لأعداء الإسلام قد استطالت بعدُ على كيان المسلمين ، فبقي المسلمون مصونين من تسلّط الكفّار من اليهود أو النصارى أو الدهريّين .

أمّا بعد انقراض دولة بني العبّاس وانتهاء دور مركزيّة الحكومة ، وتجزئة دولة الإسلام بين مختلف السلاطين ، وظهور ملوك جُدد ،كالمغول وغيرهم ، فقد ظهرت آثار الضعف على مراكز الحكومة ، فتطاولت يد العدوان والتجاوز للمسيحيّين السفّاكين على بلاد الأندلس ، وقمعت المسلمين هناك ، وحاربت أدب وعلم وثقافة وعقيدة وشرف تلك البلاد ، وظهرت في تلك القرون الحروب الصليبيّة ضدّ المسلمين ، فانسلخ

المسلمون هناك عن وحدة الإمارة ومركزيّة الحكومة ، وضاعوا بين أودية الحيرة والتِّيه وابتلوا بمواجهة هجوم الكفّار الغادر .

حتّى وصلوا ـ على ما قاله غوستاف لوبون ـ إلى حالٍ لم يبقَ فيها للمسلمين من الحكومة السياسيّة سوى ما سُطِّرَ في كتب التأريخ ، لكنّ الديانة التي أرست أساس هذه الحكومة كانت لا تزال ـ على وسعتها ـ في تزايد ، وكان ظلّ نبيّ الإسلام ما برح يبسط ظلاله الوارفة ـ من قبره ـ على ملايين النفوس ، ويشعّ عليها بأنواره ، من مراكش إلى الصين ، ومن بحر الروم حتّى خطّ الاستواء ، وكذا في أفريقيا وآسيا .[1]

لقد تدارستُ كثيراً منذ قديم الأيّام مواضيع إحياء دولة الإسلام ، وكيفيّة الحكومة ، ومقوّمات الإمارة ، وأُسلوبها البديع الرائع ، وتناولت الحديث بها مع الطلّاب في جلساتهم وحلقاتهم ، وعزمت مرّات عديدة على تأليف كتاب نفيس حول هذه الدولة على ضوء المواضيع القرآنيّة والتفسيريّة والاستفادة من نهج وسيرة الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم ، آخذاً بنظر الاعتبار الكتب المؤلَّفة في هذا الموضوع ، لترسيم طليعة تلك الحكومة في الأذهان والبشارة بشعاعها المتلألئ من بعيد .

لكنّ توارد الهموم والانغمار في كثرة الأشغال اليوميّة المستمرّة مع الطلّاب والمحقّقين في العلوم الإسلاميّة الأصيلة قد ألحقت بذلك العزم الإرجاء ، حتّى شرعتُ بعد رجوع القائد الفذّ ، ومؤسِّس حكومة الإسلام : سماحة آية الله الخمينيّ رحمة الله عليه ، من باريس إلى طهران ، بتقديم درس تحت عنوان «دولة الإسلام» في طهران جرى تسجيله على أشرطة

١ـ «تمدّن اسلام و عرب» (= حضارة الإسلام والعرب) ص ٥٦٩ ، الباب الخامس، الفصل الثالث ، الدين والأخلاق ، الطبعة الثانية.

التسجيل .

ولم تُعِقني كثرة المشاغل عن تنفيذ ، ومتابعة ، وتصحيح ، وتنقيح ، وطبع ذلك الدرس فحسب ، بل منعتني من الاستمرار في البحث ، فبقي مبتوراً .

وخلال مدّة إقامتي في أرض خراسان المباركة ، عند عتبة الإمام الرضا عليه أفضل السلام والإكرام ، وحصر اهتماماتي وانشغالي في المسائل العلميّة دون سواها ، لكنّ الاهتمام في تدوين أُصول معارف الإسلام من «معرفة الله» ، «معرفة الإمام» ، «معرفة المعاد» للمسلمين الذين فتحوا أعينهم في إيران ـ على هذا النور المحيي ، والنسيم المنعش ، لم يُبقِ مجالاً للتوفيق في تدوين «حكومة الإسلام» في كتابٍ مستقلٍّ ، مع أنّ بيان الكثير من أحكام حكومة الإسلام قد تحقّق بين طيّات المواضيع الآنفة الذكر ، والمستقبل موكول بما يشاء الله سبحانه ؟

هل يوفّقنا لتدوين هذا الكتاب بعد إتمام دورة المعارف ، والانهماك في بقيّة المواضيع المختارة في دورة العلوم أو لا ؟ **بِيَدِهِ الأَمْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** .

الآن ـ بعد رحيل القائد الفقيد ـ وقد كنّا على أعتاب أيّام التأبين لذلك الرجل الكبير ، وحيث إنّ كثيراً من الطلّاب يستفسرون عن وظيفتهم بعد رحيله ، فقد ارتأيت أنّ من المصلحة أن أجمع تلك المواضيع وأُحاول بيان بعضها لإيضاح الوظيفة الشرعيّة والتكليف الإلهيّ ، ومنعاً لتكرار الأسئلة والأجوبة .

وهذه المباحث عبارة عن تقريرات لستّة دروس مُسَجَّلة على أشرطة التسجيل ، تمّت كتابتها على ما كانت عليه في الأشرطة ، ثمّ قام الفاضل الجليل سماحة حجّة الإسلام : الحاجّ الشيخ محسن سعيديان وفّقه الله

لمرضاته ـ وهو من أعزّ الفضلاء والمدرّسين ، وكان من المستمعين لتلك الدروس ـ بمهمّة كتابتها وتنقيحها .

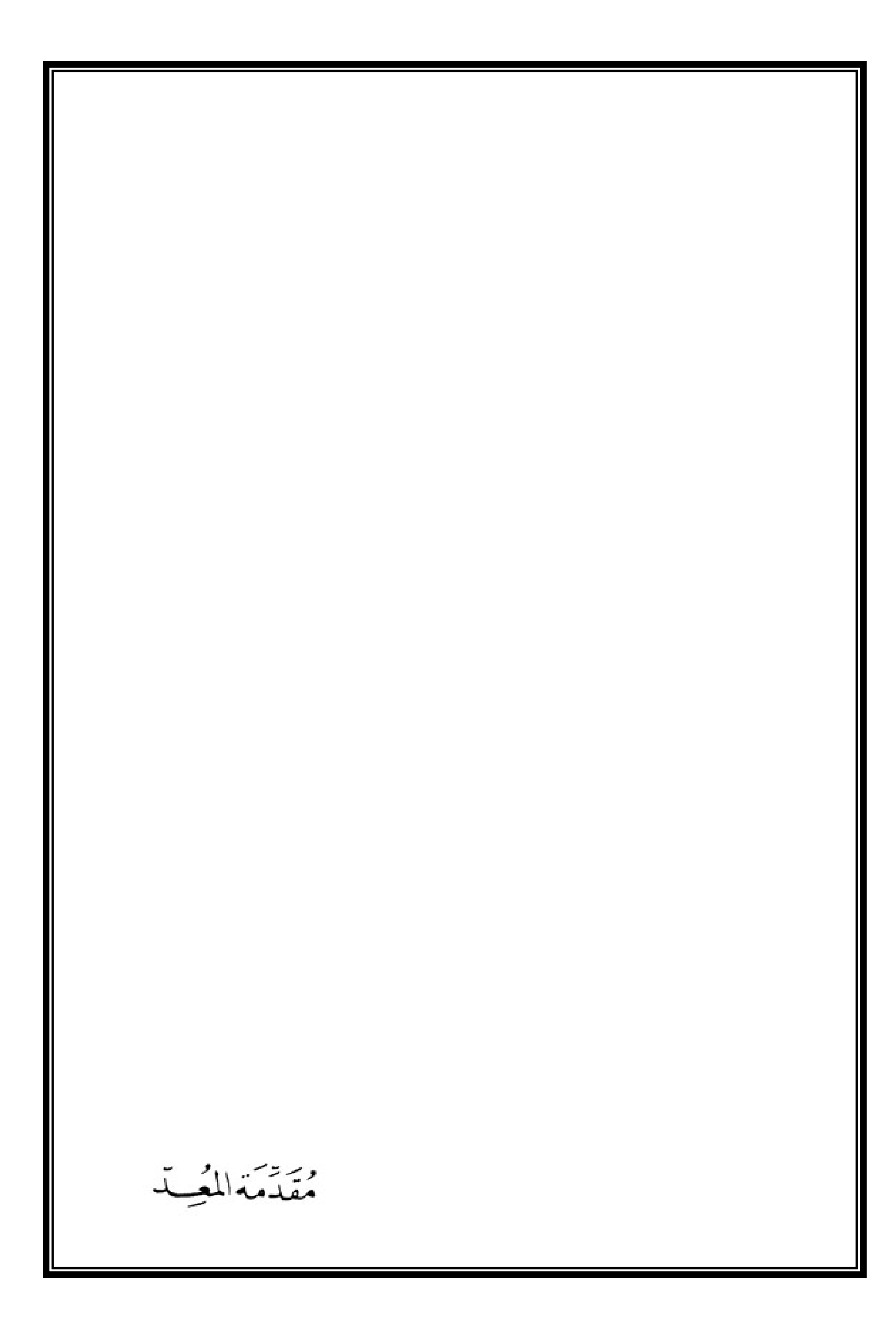
عسى الله جلّ شأنه أن يمنّ عَلَيَّ بالتوفيق مجدّداً لأُطالع الكتاب مرّة أُخرى بإمعان ، وأستدرك عليه بعض الزيادات اللازمة ، ليكون مؤهّلاً للنشر والاستفادة منه من قِبَل الإخوان في الإيمان والأخلّاء الروحانيّين .

وكنتُ كذلك قد كتبتُ رسالة إلى سماحة القائد الكبير حول مُسوَّدة القانون الأساسيّ ، طُبعت ونُشرت من قِبَل الجمعيّة الإسلاميّة لمسجد «القائم» في طهران ، مع إدراج صورة توضيحيّة لكيفيّة تشكيل اللجان الثوريّة التي كانت تحت إشراف رئاسة هذه الجمعيّة في آخر تلك الرسالة ، ليطّلع عليها المحقّقون والمهتمّون بيُسر وسهولة ، خلال الإشارة إليها أثناء الدروس .

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .

مشهد المقدّسة ١٩ محرّم الحرام ١٤١٠

السيّد محمّد الحسين الحسينيّ الطهرانيّ



مُقَدِّمَةُ المُعِدّ

مقدِّمة المُعِدّ

بِسْمِ ٱللَهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِين

إذَا ظَهَرت البِدَع ، فعلى العالِم أن يُظهِر عِلمه وإلّا فعليه لعنةُ الله.[1]

يا له من زمانٍ مظلم بهيم كانت الخفافيش المصّاصة للدماء تحتفل فيه بغروب الشمس ، لتقطع شفاه الحقّ القانئة الدامية فتقدِّمها هديّة لأسيادها من أجل ياقوتة حمراء ، وتحوِّل الشال الأخضر لأبناء رسول الله إلى حبل إعدام ليحصلوا على الياقوت الأخضر ، وتصنع من صفرة وجوه اليتامى إكليلاً ، ثمّ تمزج الحُمرة بالصفرة والخضرة ، فتصوغ منها تاج العار والذلّة .

أجل ، إنّ الطاغية المتعجرف قد أغار على هذه المملكة ، حتّى ارتدى تاج حكومتها ، فوأد البلابل المغرِّدة بصوت الحقّ حيّة في التراب ، ودعا الغربان السود إلى الرياض بدلاً منها .

أجل ، فقد كان الدين والتديّن في ذلك الزمان أُلعوبة بِيَدِ من لا شعور له ، حيث قدّموا للناس كلَّ ماءٍ آسنٍ باسم ماء الحياة ، وكلَّ قانونٍ فاسدٍ باسم الثورة البيضاء ، حتّى أشرق فجأة نداء إمامنا المعصوم في القلوب الطاهرة

١ـ

لرجال الدين والعلماء الربّانيّين ، حيث قال :

إذا ظهرت البِدَعُ فعلى العالِم أن يُظهر علمه ، وإلّا فعليه لعنة الله .

وقد شاهدنا جميعاً أنّ يد القدرة الإلهيّة قد ظهرت من بين أكمام الغيب ، وأنّ الشعب قد انتفض وسلك طريق عظمته وتعاليه بشكل جعل تلك الخفافيش خاضعة ذليلة ،كما أفشل مخطّطاتها في محاولة إخفاء الشمس المتلألئة ، وأبطل مساعيها من أجل إخماد نورها الساطع ، فقد شاءت الإرادة الإلهيّة للحقّ تعالى بأن يكون صدى هذه الدعوة رنّاناً في جميع أرجاء العالم الإسلاميّ ، وليدوّي نداء التكبير من هذا البلد إلى ما شاء الله ، ليكون مقدِّمة موطِّئة لظهور المصلح الإمام بقيّة الله الأعظم الحجّة ابن الحسن العسكريّ .

وسنبيِّن لكم بعون الله تعالى في هذا الكتاب جانباً من هذا الحدث النورانيّ والثورة الإسلاميّة المقدَّسة .

أعزّائي القرّاء !

إنّ الكتاب الذي بين أياديكم عبارة عن مجموع ستّة مجالس للدرس والخطابة لسماحة العلّامة آية الله السيّد محمّد الحسين الحسينيّ الطهرانيّ مدّ ظلّه العالي ،[1] قدّمها لبعض الطلّاب والأصدقاء في مدينة مشهد المقدّسة من اليوم الثاني عشر حتّى السابع عشر من شهر ذي القعدة لسنة ١٤٠٩ هـ ، وبحث خلالها أحد الأبعاد العديدة للثورة الإسلاميّة المقدّسة ، وهو أسمى أهداف هذه الثورة ، ألا وهو «استقرار حاكميّة الإسلام والولاية الشرعيّة» إذ إنّ تحقّق الحكومة الإسلاميّة يغطّي على جميع المسائل الأُخرى ، وينبغي أن يتمثّل جلّ جهد الإنسان المسلم في استقرار حاكميّة الإسلام في

١ـ تمّ إعداد هذا الكتاب في حياة سماحة العلّامة قدّس الله نفسه الزكيّة.(م)

المجتمعات البشريّة ، ومن ثَمَّ السعي الحثيث الجادّ من أجل حفظ هذا الاستقرار بكلّ ما أُوتي من قوّة .

مشهد المقدّسة

الأحقر محسن سعيديان

الثامن من محرّم الحرام ١٤١٠هـ

الدرس الأول

لزوم تشكيل حكومة الإسلام وتهيئة مقدماتها

أَعُوذُ بِاللَهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْـمِ ٱللَهِ ٱلـرَّحْمَنِ ٱلـرَّحِيم

وَصَلَّى اللَهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

وَلَعْنَةُ اللَهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ

ليس من جديد في أكثر المواضيع التي سأعـرضها اليـوم ، ولطـالما نُشرت متفرِّقة هنا وهناك ، وسأجمع هذا الشتات بما يسعني من توفيق الله ، على أن أُوكـل البـقيّة إلى الجـلسات الآتـية حـتّى يـتّضح روح وسـرّ هـذه المواضيع .

يدور أصل الموضوع حول الولاية الشـرعيّة للـعليّ الأعـلى سـبحانه التي جعلها غير مهملة في حياتنا عـلى الأرض ، والتـي أراد بـها أن تكـون حركتنا على أساس صحيح وخُطى صائبة وبصورة خاصّة ، وهو الذي أُطلق عليه : الصراط المستقيم إلى الله . ووصول الإنسـان إلى الصـراط المسـتقيم معنى دقيق له لطافته وعُمقه .

وذلك أنّ الصراط المستقيم واحدٌ ، أنّه : **أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرِ وَأَحَـدُّ مِـنَ السَّيْفِ** .

ينبغي للإنسان حين يعيش في الدنيا أن تكون حجّته معه إذا فـاجئه الموت أيّة لحظة ، وأن يكون قلبه محكماً ، وغير متزلزلٍ ؛ وكلّ ما يـريده ربّ الكون والأرواح الطيّبة والنفوس الزكيّة من الإنسان أن يكون قد أدّى ما عليه بحسب قدرته وسعته .

وكنت في هذا الخصوص أعيش حالة الهمّ والغمّ منذ الطفولة ، حتّى أنّي أذكر حينما كنتُ في السادسة أو السابعة من عمري ، أنّ المرحوم والدي رحمة الله عليه كان يدير مجالساً في طهران ، ويؤُمّ المصلّين في أحد مساجدها ، حينما بدت ظواهر الدعوة إلى التبرّج ، ومحاربة الحجاب ومجالس العزاء ، وحظر الوعظ والإرشاد في طهران وسائر المناطق الأُخرى ؛ وكان والدي يأخذ بيدي ـ وأنا في ذلك العمر ـ ويصحبني معه إلى تلك المجالس .

وكانت أذهاننا مشغولة فيما يجري حينها ؛ فمثلاً نحن رأينا والدنا وعرفناه كإنسان مستقيم في نهجه ، كلامه صحيح صائب ، فلماذا يخالفه الجهاز الحاكم ؟ لماذا ينزعون القبّعة العاديّة المحلِّيَّة من على رؤوس الرجال ويبدلونها بقبّعة أُخرى ؟ لماذا يهتكون حجاب المرأة ؟ ولماذا يركل رجال الشرطة النساء ويسحبون الحجاب من على رؤوسهنّ ويُمزِّقونه ؟!

كانت هذه الأفكار تجول في ذهني ؛ وخلاصة المآل ، كنتُ ألعنهم في باطني ، إذ ما هذه الحياة التي نعيشها ، حين تراهم يجبرون الإنسان بالحراب ، ويقولون للمرأة : اكشفي حجابكِ ! أو : قصِّري لباسك ؟ أو يقولون للرجل : أحْلِقْ لحيتك ! أو : يجب أن تلبس القبّعة الفلانيّة !

لقد أُجبِر الناس في ذلك الوقت على لبس القبّعة ، فإن رفض أحدهم وضع القبّعة على رأسه ـ ولم يُستثن من ذلك حتّى الكسبة والعمّال والبنّائين ـ أُخذ وحُبس في أحد مراكز الشرطة ، ولاقى هناك ما يلاقي من الجَلد والتعذيب ! وكان ذلك الوضع عجيباً جدّاً .

واستمرّت الحال على هذا المنوال حتّى اكتسبت مسألة إلغاء الحجاب وإعلان التبرّج طابعاً عمليّاً ورسميّاً في سنة ١٣٥٤ هجريّة قمريّة ـ قبل ما

يقارب خمس وخمسين سنة ـ وكانت الأوضاع في ذلك الزمان مخجلة جدّاً ، ويدرك مدى بشاعتها كلّ مَن عايشها ، فهي غير قابلة للتحدّث عنها أو الكتابة حولها .

وكان المرحوم والدي ملتزماً في أوائل عهد رضا خان البهلويّ بارتقاء المنبر بعد إقامة الصلاة بإمامته في مسجده ، وكنت حينذاك يافعاً ، ولا أذكر تفاصيل ذلك الوقت جيّداً (وهو الوقت الذي تمّ فيه التتويج المؤقّت ، من بعد أيّام التاسع من آبان ١٣٠٤ هـ . ش) [١] حيث قال والدي آنذاك من على المنبر : أيّها الناس ! استيقظوا ؛ فإنّ المخاطر المهولة تتحرّك باتّجاهنا ، ولقد حذّر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم الناس من زمن تهبّ فيه ريح صفراء من جهة الغرب ، فيستيقظ الناس صبيحة أحد الأيّام ، فيجدون دينهم وإيمانهم قد ضاعا من أيديهم .

وهذا اليوم هو ذلك اليوم الموعود ، فقبل مائة سنة رفع غلادستون الإنجليزيّ القرآن ورماه على منصّة الخطابة ، وقال : يا عينة أعيان الإنجليز ! مادام هذا الكتاب في المجتمع الإسلاميّ ، فمن المستحيل أن يُطاع لنا أمر في مستعمراتنا ! يجب إزالة هذا القرآن من على الأرض !

وقد تحدّث أبي من على المنبر في هذه المواضيع ، ثمّ تطرّق إلى ما ستؤول إليه الحال من جرّاء الحوادث الواقعة بما فيها من هجمة المفاسد والغزو الاستعماري الرهيب ؛ ورفع يديه في آخر كلامه للدعاء لمن يعيش حالة اليقظة والحفاظ على دينه رغم الصعاب الحاصلة ، فدعا لهم بالحفظ ، ثمّ لعن أعداء آل محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم وكلّ مَن قصد النيل من الدين .

١ـ الموافق للسابع عشر من تشرين الأوّل ١٩٢١ م.(م)

وحكت لنا الوالدة أنّ مجموعة من رجال الشرطة داهمت بيتنا بعد عودة أبي بساعة ومعهم أمر بإلقاء القبض ، فاقتادوا أبي ـ وكان صائماً ـ إلى مركز الشرطة ، فقام والدي بإبلاغ عمّنا السيّد محمّد كاظم بالإشراف على بيتنا ورعاية أموره ، ثمّ قال لأفراد العائلة : إنّي ذاهب إلى مكان ما لإنجاز أحد الأعمال .

وقد اقتيد والدي إلى مركز الشرطة ، ثمّ نقل على الفور إلى دائرة الأمن ووضع في إحدى زنزانات الحبس رقم واحد ، وبات هناك ليلة ونهارها دون استجواب ، ولم يأتِ أحد للتحدّث معه بشيء يذكر ، ولم تُوَجَّه إليه أيّة تهمة !

ورويداً رويداً تعالت أصداء الاعتراض من طهران ، وبذل بعض الأشخاص بعض الجهود والمساعي ، ومن جملتهم آية الله الميرزا محمّد رضا الشيرازيّ ابن المرحوم آية الله الميرزا محمّد تقي الشيرازيّ رحمة الله عليه ـ وكان والده أُستاذاً لوالدي ـ حيث بعث ببرقيّة إلى الملك بهذا الخصوص ؛ وكذلك فقد قرّر جمع من أهالي تلك المحلّة وبعض الذين تغلو في عروقهم الغيرة الدينيّة الذهاب إلى قصر الملك في اليوم التالي ورميه بالحجارة ، لكنّ الوالد قد أُطلق سراحه بعد أربع وعشرين ساعة من الاعتقال .

لقد ذكرتُ آنفاً أنّ ذلك قد حدث وأنا صغير السنّ جدّاً وضعيف الإدراك ، لكنّ خلاصة الوضع يومذاك ، أنّ أحداً لو قال «اهتموا بدينكم وإيمانكم» لكان قوله بمثابة جريمة نكراء ، وذروة حالات الشغب !

لقد أقرّت الدولة التبرّج رسميّاً ، ثمّ أنشأتْ كلّيّة المعقول والمنقول لضعضعة طلبة العلوم الدينيّة والإطاحة بالحوزات العلميّة ؛ وضيّقت على المنابر ، وقالت : ليس من حقّ أحد ارتقاء المنبر ، لأنّهم كانوا قد مزّقوا

جميع العمائم ، إلّا عمائم أُولئك الذين حصلوا على إجازة رسميّة ، وكانوا قد أجبروا كلّ معمّم على الحضور في مركز الشرطة وأخذوا منهم تعهّداً بخلع العمامة بعد انتهاء مهلة معيّنة ومزقوا الرداء الخاصّ برجال الدين (القَباء) .

قال المرحوم والدنا : أنا لا أخلع عمامتي ولا أروم الحصول على الإجازة الرسميّة لارتدائها ، لأنّي لن أضع على رأسي عمامة تُجيزها الدولة ! ـ وكان جميع علماء طهران بلا استثناء قد حصلوا في تلك الفترة على إجازة من الدولة للبس العمامة ـ وكان من يرتدي العمامة مُجبراً على أخذ الإجازة ، لأنّهم كانوا سيرفعونها عن رأسه بوقاحة فيما لو لم يتّخذ ذلك الإجراء .

قال والدي : يمكنني القيام بعملي وتأدية وظيفتي ولو بدون عمامة ، وسأخرج في هذا القَباء وهذه اللبّادة ،[1] وأضع القبّعة على رأسي ليلاً ، ولن يكون لي من شغل شاغل من الصباح حتّى الغروب سوى التجوال في الشوارع .

قيل له : لماذا التجوال ؟

قال : حتّى يراني الناس ! وهذا هو إعلامي وإرشادي لا غير ؛ وهذه هي وظيفتي التي سأنجزها في الوقت الحاضر .

وكان الوالد ملتزماً بزيارة كربلاء في كلّ عام مرّة ، وبإحياء ذكرى عاشوراء هناك خلال العشرة الأُولى من شهر محرّم فكان مسؤول الجوازات يقول له لعدّة سنوات ـ قبل أن يسلّمه جواز السفر ـ : يجب أن يكون الزيّ بدون عمامة ، فيقول : أنا لا أذهب إلى كربلاء بدون عمامة أبداً ، ولا أضع صورة ـ على الجواز ـ بدون عمامة . وكانوا يصرّون : إذا أردت جوازاً

١ـ وهو ما يلبس فوق القباء لاتّقاء البرد والمطر (شبيه بالسترة المعروفة).(م)

للسفر ، فنفِّذ ما نقول . قال : لن أذهب إذاً . وفعلاً لم يذهب إلى كربلاء حتّى انحلّ ذلك الجهاز الحاكم ، فسُمِحَ بأخذ الصور بالعمامة وإلصاقها على الجوازات .

لمّا أرادت الدولة إعلان التبرّج أصدرت أوامرها للنقابات المهنيّة في طهران والمدن الأُخرى بإقامة حفلات ترفيهيّة ، على أن يشارك الجميع مع نسائهم وهنّ سافرات ، وكلّ منهنّ تضع على رأسها قبّعة نسائيّة على ما هو متعارف في عالم الغرب ؛ وقد توسّعت دائرة هذه الحفلات فشملت مختلف الدوائر الرسميّة ، ومديريّات الشرطة ، والمحاكم ، والمجلس ، والكسبة ، والتجّار ، وأرباب المهن ، وأُقيمت في جميع المدن .

وكانت الدولة قد أجبرت السادة العلماء حينذاك على إقامة مجالس على ذلك الغرار ، وكان على جميع العلماء أن يشاركوا فيها ، ثمّ عيّنوا أربعة من العلماء المشهورين ومن الطراز الأوّل في طهران ليقيموا تلك المجالس ، على أن تجري دعوة الجميع مع عقائلهم ؛ وهؤلاء الأربعة هم : والدنا ، والمرحوم آية الله الشيخ عليّ المدرِّس ، والمرحوم آية الله إمام الجمعة في طهران ، والمرحوم آية الله شريعتمدار الرشتيّ ؛ حيث عُيِّن هؤلاء الأربعة كرؤساء على أن يدعوا جميع العلماء مع نسائهم ـ اللاتي ينبغي أن يحضرن وهنّ سافرات ـ إلى كلّ واحد من تلك البيوت الأربعة .

وكان ذلك الزمان غير هذا الزمان ، بل وغير زمان محمّد رضا أيضاً ، فصحيح أنّ عصر محمّد رضا تميّز بالشدّة والضغط ، لكنّه كان يجري وفق برنامج مدروس . أمّا في تلك الفترة فلم يكن إلّا الإهانة والغدّارة[1] والبندقيّة ، ومَن لم يكن على منوالهم فيسأخذه الشرطيّ إلى حيث يريد ،

١ـ نوع من السلاح (آلة جارحة تقوم مقام الخنجر) كان يستعمل في ذلك الزمان.(م)

هكذا كان الوضع ، بل ونفس رضا شاه ـ الملك ـ قد كرّر حالة نزوله من سيّارته عند مروره في شوارع المدينة ، ليركل إحدى النساء في بطنها ويكشف حجابها من على رأسها ؛ أجل ،كان رضا شاه على هذه الشاكلة .

ومن أراد الاطّلاع على التأريخ الصحيح لهؤلاء ـ ولو إجمالاً ـ فليراجع كتاب حسين مكّي الموسوم بـ «مقدّمات تغيير سلطنت» (=مقدّمات تغيير المَلَكيّة) في ثلاثة أجزاء تقع في ألف وخمسمائة صفحة تقريباً ، وقد استعرت الكتاب المذكور يوم كان ممنوعاً من أحد السادة العلماء في قم ـ وكنت آنذاك فيها ـ هو آية الله الحاجّ السيّد أحمد الزنجانيّ ، ثمّ تمكّنت من الحصول عليه بعد مدّة وهو الآن في حوزتي ؛ ويحوي الكتاب تفاصيل الانقلاب العسكريّ الذي قاده نورمان الإنجليزيّ عن طريق السيّد ضياء ورضا خان ، وما تلى ذلك الانقلاب ، وكيفيّة انتهاء عهد أحمد شاه وظهور البهلويّة ورضا خان ، ومن الضروريّ أن يطّلع الجميع على هذا الكتاب ، وخاصّة على حياة أحمد شاه لأهمّيّتها ، وقد ألّف حسين مكّي كتاباً خاصّاً تحت عنوان «زندگانى أحمد شاه» (= حياة أحمد شاه) يحوي الكثير من التفصيلات ،كما ألّف ملك الشعراء «بهار» كتاباً حول حياة أحمد شاه .

على أيّة حال ، فقد تقدّم أنّ والدنا هو أحد المخاطبين بأمر الدولة بإقامة دعوة العلماء ؛ وكان مدير الأمن هو العميد محمّد خان الدرگاهيّ ، الذي ينبغي عدّه من أشرار الزمان ، ففي شرّه وجرائمه من الصور ما يعجز المرء عن وصفها ، وهو من حثالات رضا خان . وكانوا إذا ألقوا القبض على شخص ما ساقوه إلى حيث لا رجعة ، ولم يكن من معنى لعودة مَن يُعتقَل ، ولا حصر للأفراد الذين قُتلوا على أيديهم ، ولا الرؤوس التي وضعوها في أوعية جلديّة ثمّ صبّوا عليها الكلس وأغلقوها .

كان والدنا في ذلك الوقت مصاباً بحمّى التيفوئيد وقد رقد في البيت

للمعالجة ، وكان أحد مأمومي مسجده ـ مسجد لاله زار ـ صاحب ورشة لتصليح الساعات في شارع إسلامبول ـ اسمه السيّد علي رضا صدقي نجاد ـ وهو رجل متديّن ، لكنّه ـ بحكم مهنته ـ كان قد تعرّف على العميد محمّد خان الدرگاهيّ .

في ظهيرة أحد الأيّام ، بينما كنتُ راجعاً من المدرسة إلى البيت ، وكانت حقيبتي في يدي وأنا صغير السنّ ، دخلت القسم البرّانيّ من البيت لأجلس عند أبي حيث كان مضطجعاً هناك ـ وهو مريض ـ وإذا بالباب تُطرق ، وكان الطارق السيّد علي رضا صدقي نجاد وقد جاء لعيادة والدنا ، فجلس واستفسر عن وضع الوالد ، وكان الوالد حينها في حالة غير جيّدة ، وفي أثناء الحديث قال السيّد علي رضا : جاءني العميد محمّد خان الدرگاهيّ إلى الورشة وقال لي : اذهب إلى السيّد وأخبره بأنّه أحد الأربعة المعيّنين لإقامة تلك المجالس المقرّرة في طهران . ولكنّني قلت له : إنّ السيّد مريض ، وهو الآن على فراش المرض . فقال العميد : سنصبر حتّى تتحسّن حالته الصحّيّة ؛ سنصبر .

وما أن سمع والدنا هذه الجملة حتّى انتفض وقام من نومته ، ثمّ جلس على السرير قائلاً : خسئتَ إذ قلتَ أنّ فلاناً مريض ، من أين جاءني المرض ؟ ها أنا سليم معافى ! فهذا الدرگاهيّ ابن الكلب ، ابن الزنا ، عديم الغيرة يتصوّرنا مثله !

ثمّ راح يتكلّم بالألفاظ الفاحشة القبيحة جدّاً ، ليس من تلك الألفاظ الفاحشة العاديّة ... وكان يقول هذا الملوط به مجهول الأب ـ إشارة إلى رضا خان ـ الذي جُلِبَ من مازندران ـ وكان يُقال في المحافل إنّ جدّة رضا خان جلبته من مازندران ، وهذا يعني أنّه مجهول الأب ـ هذا اللوّاط الذي أخذ بيد بنتَيه (أشرف وشمس) في احتفالٍ في السابع عشر من شهر

دي [1] وجعلهما فرجة لأفراد جنده ، هل يتصوّر أنّنا مثله بدون غيرة ،كي نعرض بناتنا أمام الناس ؟كي نُريهم نساءنا ؟

ثمّ عاد إلى الشتم والسباب بتلك الألفاظ ، واحمرّ لونه كالتوت الشاميّ ، أمّا ذلك المسكين ـ سيّد علي رضا ـ فقد اختطف لونه وصار كالليمونة ،كأنّه لون محتضر !

ثمّ قال له : اذهب لولد الزنا هذا ـ إشارة إلى العميد الدرگاهيّ ـ وبلِّغ هذا الغول الصحراويّ عين ما تسمعه منّي : نحن عندنا دين ، عندنا شرف ، عندنا عِزّة ، نحن مسلمون ، عندنا حَياء ، نساؤنا عفيفات ، نجيبات ، فأبْعِدْ هذه الخيالات عن رأسك !

أمّا أنا ، فلا أملك إلّا رأساً واحداً ، ولو كان لي عدّة رؤوس لضحّيتُ بها جميعاً على هذا الطريق ، لكنّني ـ للأسف ـ لا أملك إلّا رأساً واحداً ! أمّا زوجتي وأطفالي ، فلا يستطيعون أن يأخذوهم ـ ولو بعد قتلي ـ إلّا بعد أن يوثقونهم بالحبال ويجرّوهم إلى الزقاق ، وعندها سيلفظون أنفاسهم بدورهم . فانهض واذهب !

قال صدقي نجاد : جناب السيّد ! كيف لي أن أقول للعميد هذا الكلام ؟ أذهبُ وأقولُ نفس هذه الكلمات !كيف أقول ؟!

قال : ستُحرم من شفاعة جدّي يوم القيامة إذا أنقصت حرفاً ممّا قُلتُه لك .

قام السيّد علي رضا صدقي نجاد وانصرف وهو كئيب منزعج .

ثمّ نقل لنا والدنا فيما بعد أنّ العميد محمّد خان ذهب إلى ورشة سيّد علي رضا ، فنقل له ما جرى بحذافيره ، فهزّ العميد رأسه وقال : سنرى ...

١ـ المصادف للسادس من كانون الأوّل في التقويم الميلاديّ .(م)

سنرى ـ يعني : سنرى هل سيفعل ذلك حقّاً أم لا ؟

وعلى أثر موقف والدنا ، قال الشيخ علي المدرِّس : وأنا أيضاً لا أفعل ذلك ، وقال الشيخ شريعتمدار الرشتيّ : وأنا لا أفعل ذلك ، وقال المرحوم إمام جمعة طهران : عندي رأس واحد ، وسأبذله في هذا الطريق ! نحن لا نفعل ذلك . وامتنع أُولئك الثلاثة عن القيام بما أُمروا به . أمّا الآخرون فقد استجاب الكثيرة منهم لأمر الحكومة . ولجأ بعض الغيارى إلى الانتحار بسبب دعوتهم للمشاركة في تلك الحفلات مع زوجاتهم ، وكانوا غير مستعدّين لتنفيذ ما طُلِبَ منهم ، فأقدموا على الانتحار ، وخاصّة في مدينة طهران .

وكان أحد المنتحرين من أقربائنا ، وهو من المحسوبين على محمّد خاني ، ويدعى شريف زاده ـ وهو زوج ابنة خالة المرحومة والدتنا ـ وكان من دعائم الجهاز القضائيّ في ذلك الوقت ، على الرغم من كونه من المتديّنين ؛ قيل له : يجب أن تجلب عقيلتك في الليلة الفلانيّة إلى بناية المحكمة للاشتراك في الحفلة الفلانيّة .

ولمّا حلّ الليل ، تناول مقداراً كبيراً من التِّرياق ، وراح يجول في الشوارع ذهاباً وإياباً دون أن يذهب إلى البيت ، ثمّ شرب ماءً كثيراً وعاد للتجوال لكي يسري السمّ القاتل في بدنه ، ثمّ خرّ إلى الأرض في الشارع قُبيل طلوع الشمس ، فجيء به إلى البيت ، لكنّه لم يقاوم أكثر من ساعة واحدة حتّى لفظ أنفاسه الأخيرة . وانتحر أفراد آخرون على هذه الشاكلة .

وتزامنت عمليّات الانتحار تلك مع سفر رضا خان إلى مازندران ، وهناك سمع ـ رضا خان ـ أنّ الجيش الروسيّ قد أجرى مناورات عسكريّة على الحدود الإيرانيّة ، فدبّ الخوف في نفسه بعد مشاهدته الحشود الروسيّة في المنطقة الحدوديّة ، فرأى أنّ المصلحة تقتضي إيقاف مسألة

محاربة الحجاب ، لأنّها قد جعلت الأوضاع الداخليّة مضطربة [وهو ما ينفع الروس دون رضا خان] ، ومن هناك ـ أي من مازندران ـ بعث ببرقيّة إلى رئيس الوزراء في ذلك الوقت «جم» بأن يوقف تلك الإجراءات حتّى إشعار آخر . فقام جم بتعطيل ذلك البرنامج بالكامل ، وجم هو ذلك الشخص الذي قال لرضا خان أثناء حركته للسفر إلى مازندران : إذا عاد صاحب الجلالة من مازندران ، فسيرى أنّ الحجاب قد رُفِعَ بالكامل .

وحينما رحل رضا خان من إيران ، حيث تزامن رحيله مع دخول الإنجليز والروس ، أسرع والدنا لشراء الحلوى وجلبها إلى البيت ، وقد عمّته الفرحة والبهجة على نحوٍ لم أعهده فيه إلّا نادراً ، وقد أقسم إنّه لم يذق طعم الراحة في نومه ، منذ سنين (ربّما منذ عشر سنين) وإنّه لم يكن مطمئنّاً ـ مع كلّ ليلة تأتي ـ أنّه سيبقى حيّاً حتّى الصباح . هكذا كان الوضع .

فما كان يجري لم يكن منحصراً بالعباءة والحجاب وما شابهها ، بل كان الهدف إزالة القرآن ، يعني نفس كلام رئيس الوزراء ورئيس الحزب الاشتراكيّ الإنجليزيّ المسيحيّ اسماً والصهيونيّ انتماءً ، ذلك الرجل الذي بثّ الروح في الاستعمار الإنجليزيّ حقّاً ، فقد كان رجلاً مذهلاً وتأريخه رهيب وممارساته ذات شراسة ومعادية للإنسانيّة .

ولقد دخل أُولئك على نحوٍ صادروا معه الدِّين والإيمان والشرف والبنت والولد والحميّة والحياة والمال والثروة والعِزّة وكلّ شيء ... .

كان هذا نَموذجاً من مسألة التبرّج التي شاهدناها بتفاصيلها ، عندما كنّا نذهب إلى المدرسة ـ سواء الابتدائيّة منها أم الثانويّة ـ كان المعلِّمون والناظر والطلبة يلاحقوننا بالهزء والسخرية ، يقولون : أنت ابن الملّا ! الملالي يأكلون بالمجّان ، الملالي كذا وكذا ، ويصرفون أموالهم عند أُولئك الأعراب آكلي الضبِّ ، لماذا يحجّون ؟ لماذا لا يعطون أموالهم لمن يريد

الذهاب إلى إنجلترا ، لماذا لا يصرفون على أبنائهم حتّى يدرسوا في فرنسا ؟ وكانت فرنسا في ذلك الوقت أكثر عمراناً وصيتاً من إنجلترا اليوم ، واللغة الفرنسيّة أكثر رواجاً من مثيلتها الإنجليزيّة .

ثقوا أنّه ليس من كلام قارص إلّا أسمعونا إيّاه ، ولم يكن باليد حيلة . وكان كثير من الأطفال في المدرسة الابتدائيّة يؤذوننا . بل كان المعلّمون ـ من خرّيجي المعاهد العلميّة والأدبيّة العالية ـ لا يدعون كلاماً جارحاً إلّا وقذفونا به ، وكانوا يصادرون حقوقنا ، لكنّنا كنّا نحسّ ـ في وجداننا ـ أنّهم لا يلفظون إلّا هراء ، وأنّ كلامهم القارص هراء لا حقيقة له .

ولمّا انتقلنا إلى مرحلة أعلى ، لم نُواجَه من الطلبة بالسخرية ، لأنّنا كنّا من المتفوّقين في الدروس النظريّة والعلميّة ، وكان زملاؤنا يستعينون بنا ، ولذا فقد أكنّوا لنا احتراماً خاصّاً ، ولكن دون أن ينصت أحد لِما نقول [ما هو خارج عن إطار الدرس] ، وقد أنهيتُ في هذه المرحلة دراستي في الفروع الفنيّة ، أنهيتها برأسٍ حليق ، كنت أُداوم على تقصير شعره بماكنة الحلاقة ولم ألبس سروالاً قصيراً ، على الرغم من أنّ معلّمينا كانوا من أصحاب الشهادات من ألمانيا و . و . و ... وكان أمير سهام الدين الغفّاري (ذكاء الدولة) مديراً للمدرسة في بادئ الأمر ، ثمّ حلّ محلّه الدكتور مفخّم ـ وهو بتلك الأُبّهة ! ـ ولكنّهما كانا ينظران لي باحترام ، لأنّهما لا يتمكّنان أن يقولا للآخرين بأنّي أفعل ما أفعل لأنّي بليد جاهل متخلّف !

فمثلاً كان معلّمنا في اللغة الألمانيّة هو الأُستاذ علي أصغر صبا ـ ولعلّه لا يزال على قيد الحياة ـ وكان ذا أطوار عجيبة ، فلم يسبق له أن سجّل درجة في دفتر الصفّ ، وكان له دفتر خاصّ من الحجم الصغير ويضعه في جيبه ، ومن تلك الدرجات التي يسجّلها في ذلك الدفتر كان يعطي المعدّل والدرجات النهائيّة للطلبة دون أي امتحان ، وكان جدّيّاً في التدريس ، كان

يُوقع بمَن لم يؤدِّ واجبه أشدّ العقوبات ، وكان مسلّطاً على اللغة الألمـانيّة ، فلم يُشاهَد منه قطّ ـ خلال مدّة دراستي ـ أنّه اشتبه في جملة أو فقرة أو أداة تعريف أو تنكير ، ولم يُعَرف عنه أنّه أعطى درجة (١٨) لطالبٍ قطّ ، وكان يضع لي في دفتره درجة (١٧) باستمرار ، إذكان يودّني ؛ قال لي ذات يوم : تعال يا فلان واقرأ لنا الحكاية الفلانيّة ، فقرأت الحكاية بالألمانيّة من أوّلها إلى آخرها دون أيّ خطأ ـ ولو بسيط ـ كأن أقول (دِ) بدلاً من (دِن) ، وكان يندر أن لا يخطأ بها المرء ، فكيف بطالب مدرسة ! فأعطاني في ذلك اليوم درجة (١٨) في دفتره ، وقال : حسيني ! قسماً بالله ، منذ خمسة عشر عـاماً لم أعطِ لأحد درجة (١٨) .

وباختصار ، فقد انقضت هذه المرحلة أيضاً ، وكانت رغبتي عـميقة خلال دراستي في فرع التكنولوجيا فـي إنـهاء هـذا المشـوار ، ثـمّ أرى مـا ستؤول إليه الأحوال .

ذلك أنّي كنت أعتقد بأنّ والدنا رجل مجتهد ، وأنّه لم يـجبرنا عـلى دراسة العلوم الدينيّة ، لكنّه كان يرغّبنا في هذا الأمر كثيراً ولذا ما أن انتهت دراستي الأكاديميّة حتّى أقدمت برغبة على خوض هذا الغمار الذي كـنت أطمح إليه .

عندما أنهيت دراستي الأكاديميّة ، عُرِضت علَيَّ ثمان عشرة فرصة عمل : الدراسة في أميركا ، الدراسة في الاتّحاد السوفييتي ، معاون مـهندس في شركة سمنت شاه عبد العظيم ، الذهاب إلى منطقة حفر الآبار الارتوازيّة في منطـقة «لار» ... لكـنّي على الرغـم من جمـيع تلـك العـروض اختـرت الدراسة الحوزويّة دون أيّ ضغط أو إجبار من أحد .

وصادف في ذلك الوقت أن قدم علينا ضيف قادمٌ من سامرّاء ، وهو المرحوم آية الله الميرزا محمّد الطهرانيّ ، صاحب كتاب «مستدرك البحار»

وكان معدوداً من أعاظم علماء العصر ، وهو خال والدنا ، وقد صحبته حين سافر إلى مدينة مشهد ، وهناك ، ومن غير أن يدري أحد فقد ألبسني العمامة ، ولبست القباء ، ومنها رجعنا إلى طهران ليراني الوالد بهذا الزيّ ، وبقينا في طهران لمدّة ثمانية أيّام حتّى تهيّأت لي المستلزمات الأوّليّة ، ومن ثمّ ذهبنا إلى قم فسكنت في حجرة في مدرسة المرحوم آية الله السيّد محمّد حجّت رحمة الله عليه .

وقد خضتُ أثناء فترة دراستي العلوم الجديدة الكثير من المواجهات والصدامات والمجادلات والمحاججات والمباحثات مع الطلّاب والمعلّمين ومَن هم أعلى منهم ، ومع الشيوعيّين والملحدين ، وكنتُ في جميع ذلك المخاض بعنوان المدافع عن الدين والإسلام وأصالة الدين والقرآن .

ثمّ دخلت الحوزة العلميّة في قم ، وعكفتُ على الدراسة بشكل جيّد ، فمضافاً إلى وقت الحصص الدراسيّة المقرّر ،كنت مواظباً على القراءة والمطالعة لمدّة عشر ساعات يوميّاً ؛كان هذا ديدني الذي اعتدتُه منذ دراستي في الفروع الفنّيّة ، حيث لم أقتصر على إنهاء واجباتي في البيت ، بل كنت أستثمر حتّى الفترة التي هي بين البيت والمدرسة للمطالعة ومراجعة الدروس ، ولهذا السبب كنت من المتفوّقين دائماً ، والذي كنت أحلّ مسائله في البيت هو الرسم الفنّيّ والحساب الفنّيّ والرياضيّات فقط ، لأنّه لم يكن عمليّاً أن أرسم وأنا أسير في الشارع .

أمّا في قم ، فعلى الرغم من المطالعة عشر ساعات في اليوم ، لكنّي كنت أدعو الله سبحانه أن يمنّ عَلَيَّ بساعات أُخرى ، وأن يطيل تلك الساعات حتّى أتمكّن من بلوغ ما أطمح إليه في الدرس والتأليف ، وكنت على هذه الحال حتّى نهاية المرحلة الدراسيّة في قم وللّه الحمد والشكر ؛ وحين أردت إكمال دراستي والانتقال من قم إلى النجف الأشرف ، فقد

أظهر بعض أساتذتي تقييمهم لي ونعتوني بالمجتهد .

وصار الكثير من الأصدقاء ينظرون لي نظرة خاصّة ويتعاملون معي وفق ذلك التقييم ، ومنهم المرحوم آية الله الشيخ محمّد صدوقي اليزديّ الذي كان من الصلحاء المقدّمين . جاءني ذات يوم إلى حجرتي وهو يقول : ما جئتك إلّا لأقول بأنّك مكلّف ومُلزَم من قِبل الله سبحانه للذهاب إلى النجف الأشرف والمكوث فيها لمدّة ستّ سنين على أقلّ تقدير ؛ هذا مضافاً إلى إصرار أكثر الزملاء بأن أستمرّ على مواصلة منهجي والذهاب إلى النجف لتكملة الدراسات العلميّة ، وبالفعل ذهبت إلى هناك ، فأقمت في النجف سبع سنين تناولت فيها بحوثاً حول ولاية الفقيه ، وبحوثاً اجتهاديّة ، ومسائل متفرّقة أُخرى ؛ وألّفتُ هناك رسالة حول «الوجوب العينيّ والتعيينيّ لصلاة الجمعة» وهي الآن موجودة ، مضافاً إلى البحوث الولائيّة في ولاية الفقيه وأمثال ذلك من البحوث الخاصّة بطلبة الحوزة ، حتّى ظهر لنا على نحوٍ ملموس أنّ الله قد عيّن لهذا العالَم صاحب أمر ووليّ ، وأن ليس لهذه الأجهزة الحاكمة الظالمة والجائرة أيّ اعتبار يُذكر يؤيِّد حاكميّتها . وقد عيّن الله سبحانه لنا طريقاً ومنهاجاً يلزمنا العمل للوصول إليه .

وقد بُنِيَ الإسلام ـ على ما بحوزتنا من الروايات العديدة ـ على خمس : الصلاة والصيام والزكاة والحجّ والولاية ، **وَمَا نُودِيَ بِشَيْءٍ مِثْلَمَا نُودِيَ بِالوِلَايَةِ** ، وعلى أساس الآيات القرآنيّة والروايات فإنّ تشكيل الحكومة الإسلاميّة من أهمّ الأُمور وأكثرها وجوباً . فصحيح أنّنا مسلمون ، نصلِّي ، ونصوم ، ونزكِّي وندفع الخمس ، ونحجّ ، لكن كلّ ذلك يبقى بلا أصل ، وبلا صبغة ، مادامت راية الكفر تخفق فوق رؤوسنا .

افرض ـ على سبيل المثال ـ أنّك تملك بيتاً صغيراً متواضعاً ، تُعَلِّق

المنشفة على شبابيكه بدلاً من الستائر ، ولا يحتوي مطبخه على باب ، لكنّ البيت ملكك وتحت تصرّفك ، وأنّك مطمئنّ أن ليس ثمّة من عين خائنة تسترقّ النظر إلى أهل بيتك ، فهل هكذا بيت أفضل في نظرك أم البيت المشتمل على بستان بعشرة هكتارات وفيه ما فيه مضافاً إلى الأشجار الكثيرة ، لكنّك لست حرّاً في التصرّف فيه ، ولا في أمان من نظرات الأجانب ، بل ليس لك حقّ التصرّف حتّى في ذلك البستان ، فأيّهما أفضل لك ؟ من الطبيعيّ أن تميل إلى بيتك الصغير في الجواب .

كلّ ما عندنا في زمان الطاغوت كان على ذلك الغرار ، فقد كانت راية الكفر ترفرف فوق رؤوسنا ، حتّى أنّي أذكر أنّه حينما احتجت إلى أخذ طلب الإقامة في النجف الأشرف ، ذهبت إلى القنصل هناك ، فقال لي : يجب أن تتقدّم بكتابة طلب ، فكتبت : بسم الله الرحمن الرحيم ... إلى آخره .

قال : ينبغي أن يخلو طلبك من البسملة .

قلت : لماذا ؟

قال : لا داعي للسؤال ، لأنّ المتعارَف هكذا ، وليس لدينا من ورقة عليها البسملة .

وبعد ما يقارب الساعة من المناقشة ، قلت له : ليس لديك مقرّرات ولا مادّة قانونيّة تمنع من ذلك ، وليس ثمّة أمر إداري يمنع كتابة البسملة على الأوراق الرسميّة ، وإذا لم تكن كتابة البسملة من الموضة ، فهي ليست أمراً غير متعارف ، ثمّ ليس ثمّة من عيب في كتابتها ، وأخيراً ... علماً أنّه من الرجال المتديّنين ويؤدّي الصلاة ، لكنّه كان على تلك الشاكلة ، فقد صرفنا ما يقارب الساعة من الوقت في النقاش والجدال من أجل أن يوافق على كتابة البسملة على ورقة طلب الإقامة .

لأجل أيّ شيء كلّ ذلك ؟ بسبب تلك الراية التي تخفق فوق رؤوسنا ، لأنّها ليست راية الإسلام ، فإذا عشنا في دولة الكفر ، أيّاً كانت تلك الدولة ـ سواء كانت إيران أم العراق أم مصر أم أيّة بقعة أُخرى ـ فسنرى أنّ راية الكفر حاكمة هناك ، يعني راية الأجانب ، وأنّ جميع أُولئك عملاء للأجانب ، الأجانب الذين يبذلون المال والوعود لمن يختارون ... فيقوم ذلك الشخص بانقلاب عسكريّ ، انقلاب مادّيّ ومعنويّ ، ظاهريّ وباطنيّ ليسوق الناس به إلى حيث يريد الأسياد ، ولكن تحت راية مَن ؟

ربّما كان علم الدولة يحمل عبارة (لا إله إلّا الله ، محمّد رسول الله) ، لكنّه يبقى راية الإنجليز الكفرة لا راية الإسلام .

راية الإسلام تخفق فوق المكان الذي يرى الموظّف البسملة فيرفع الورقة ليقبّلها ويضعها على عينيه ، أو أنّه ـ على أقلّ تقدير ـ لا يرفض الورقة الحاملة للبسملة ، لأنّ البسملة ليست أمراً سيّئاً . وكما رأينا فإنّ القضيّة غير منحصرة في هذه المسائل ، بل تشمل الأولاد والنساء ، مروراً بطراز البيت وموضة الألبسة النسائيّة والولّاديّة حتّى طريقة التعليم في المدارس وتوجيه الصحافة والإذاعة ، وباختصار : تشمل جميع شؤون الحياة .

وقد كنّا لا نتمكّن من فتح أفواهنا لنقول لشخص ما : افعل كذا ، ولا بإمكاننا القول : لا تفعل كذا ، ولم يكن بإمكاننا أن نقول لإحدى محارمنا : إنّ هذه الجورب التي تلبسينها شفّافة لا تستر السيقان وليس من الصحيح أن تخرجي بها ، لأنّها كانت ستقول : إذا لبست الجورب العاديّ فسيسخر منّي الآخرون ، والكلّ يرتدي مثل هذه الجورب ، ولقد مضى الزمان على هذا الكلام .

أوَكان بمقدورنا أن نقول لشخص : يا سيّد ! لا تذهب إلى المدرسة ،

أو أن نقول له : اذهب إلى تلك المدرسة ؟ فهذا وأمثاله سيذهبون إلى تـلك المدارس ، وسيخسرون حينها كلّ شيء ، والذاهب منهم يذهب فلا يعود . ولا نقصد بكلامنا المدرسة بنفسها ، بل نقصد ذلك المـحيط وتـلك الثـقافة والتعليمات ، فذلك ما يقلق الإنسان ويـرهقه ، ولولاه فـالذهاب لـلمدرسة ـ بحدِّ ذاته ـ أمرٌ صائب وصحيح .

والخلاصة ، فليس للإنسان من حيلة في قبال منهجيّة الطاغوت سوى المواجهة مع تلك الحكومة الجائرة من أجل تشكيل حكـومة العـدل ، لأنّ تشكيل الحكومة الإسلاميّة من أوجب الواجبات وأهمّ الفـرائـض ؛ وعـلى سبيل المثال ، فإنّك لو تركت الصلاة لسبب ما ، فستتعرّض للمؤاخذة بمقدار أقلّ ممّا لم تكن مهتمّاً أو ساعياً في تشكـيل الحكـومة الإسـلاميّة ، لأنّـها مقدّمة على تلك ، ولأنّ صلاة الظـهر تكـون مـقبولة فـي ذلك الوقت الذي يكون فيه الإنسان تحت ظلال حكومة الإسلام ، وكذا الحال بالنسبة للصيام والحجّ ؛ بل سيكون كلّ شيء مقبولاً حينما يكون الإنسان تحت راية النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، أمّا حينما يترك الإنسان النـبيّ صـلّى اللـه عـليه وآله وسلّم وينضوي تحت راية معاوية وأبي سفيان ، فأيّة صـلاة سـيؤدّي وأيّ صيام ! فمن الواضح أنّ ذلك الأداء ليس بصلاة ، لأنّها الصلاة المقبولة عند أبي سفيان ومعاوية والمُـمضاة مـن قـبلهما ، فـهي ليست بـصلاة لأنّ أوضاعهما ورسالتهما تحطيم الصلاة ، فقد وظّفا نفسيهما على إلغاء الصلاة وليس على أدائها .

أجل ، انتهت دراستنا في النـجف الأشـرف وللّـه الحـمد ، فـعدنا إلى طهران ، وكان حديثنا في مجالسها ومحافلها هو التساؤل بـ : إلى متى يقرعنا القرآن بخطابه فلا نعيه ؟ يجب علينا تشكيل الحكـومة الإسـلاميّة لازاحـة النفوذ الأجنبي من على رؤوسنا .

وقد فهمنا الآن بأنّا لم نكن نقرأ القرآن من قبل ، لماذا لم نكن نقرأ هذه الآيات ؟ لماذا لم نكن نعي هذه الآيات ؟ لماذا حين نتكلّم مع شخص حول ذلك الأمر ، يقول : دع عنك هذا الكلام يا سيّد ، إنّ ذلك من مختصّات دولة إمام الزمان عليه السلام . وقد سمعت ذلك أثناء عودتي من النجف الأشرف من أحد السادة العلماء المعروفين المتضلّعين ـ وكان رحمة الله عليه معدوداً في الأخيار والصالحين ـ حين رددتُ زيارته ، إذ ما إن تناولنا طرفاً من هذا الحديث ، حتّى قال : يرجع هذا الكلام لدولة الإسلام ، وهو من مختصّات حكومة إمام الزمان عجّل الله فرجه ، فلا تتحدّث فيه أبداً .

أجل ،كان صادقاً في قوله على ضوء اعتقاده بأن ليس للإنسان التحدّث في هذا الأمر ، ولا حتّى تصوّره . ولكن ما في اليد من حيلة ! فحينما التزمنا على أنّا مسلمون ، وأنّ نهجنا هو القرآن ، وحين اخترنا بملء إرادتنا هذا الطريق ، واعتقدنا أن ليس ثمّة طريق سواه ؛ فما الذي ينبغي للإنسان عمله والحال هذه ؟ ومن هنا بدأتُ العمل من المسجد من خلال تفسير هذه الآيات القرآنيّة وبيانها .

وحين شرعت في الموعظة من على منبر المسجد بعد أداء صلاة العصر في شهر رمضان الأوّل ، فقد خصّصت حديثي في مواجهة الكفّار ومحاربتهم ، مضافاً إلى بيان آياتٍ من قبيل :

لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَ ... [1] وآية : **يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ...** .[2]

١ـ الآية ٢٢ ، من السورة ٥٨ : المجادلة .

٢ـ الآية ١١٨ ، من السورة ٣ : آل عمران .

وتكلّمت حينها حول سيطرة الإنجليز وكيفيّة غَلَبتهم ، مضافاً إلى مسألة إعدام المرحوم مرجع ذلك العصر العالِم الربّانيّ آية الله الحاجّ الشيخ فضل الله النوريّ .

وحين انتهى المجلس ، أقبل عَلَيَّ عسكري برتبة عقيد ـ وكان حاضراً في ذلك اليوم في المسجد ، وتربطني به صلة رحم ـ فقال : أيّها السيّد ! لا تتحدّث بهذا الكلام ! وأنت صاحب زوجة وأولاد ! وإلّا فسيعتقلوك ويأخذوك إلى حيث لا يبقى لك أثر .

وباختصار ، فقد كان جلّ فكرنا هو الإجابة على سؤال : ما العمل الآن ؟ فقد كان علينا أن نبدأ العمل من مكان مؤثّر وصحيح ؛ فليس المهمّ أن آمر عائلتي ـ ولو بالمشاجرة ـ أن يفعلوا كذا وكذا ، ولا أن أُمارس الضغط على فردٍ ما ليفعل هذا الأمر أو ذاك ، بل لابدّ أن يكون عملنا أساسيّاً . تماماً كدخولك في مطعم كباب ، ورائحة الكباب قد عمّت كلّ أرجاء المكان ، وحين تنفخ لتبعد هذه الرائحة عنك ، فإلى أين سيؤول هذا النفخ ؟ وإذا ذهب دخان الكباب إلى جهةٍ ما ، فسيأتي من مائة جهة أُخرى ، أشبه بالضبط بعمارة تلتهب فيها ألسنة النيران ، فالدخان والغازات الخانقة تتلاحق متصاعدة ، فليس ثمّة من فائدة للنفخ بعد ، ولابدّ من تدبير الأُمور بشكل أساسيّ مشفوع بالمنطق السليم والأُسلوب الصائب والاهتمام التامّ .

وأخيراً ، قرّرت أن أشرع في تشكيل نواة للعمل السرّيّ كخطوة أُولى للعمل ، فتحرّكت على بعض الأفراد ممّن يجمعني وإيّاهم الانسجام الفكريّ والتوافق في النظرة إلى الأوضاع السائدة ، فاجتمعنا على ذلك ـ وكنّا في حدود عشرة أشخاص ـ وقمنا بعقد جلسات خاصّة سرّيّة لهذا الغرض ، وكان أحد المنضوين بين صفوفنا ذلك العالِم الذي واجهنا بالسخرية أوّل وهلة ، والقائل : ليس الآن وقت هذا الكلام ؛ لكنّه أضحى

الآن أحد أفراد تشكيلتنا التنظيميّة . ومن الذين استجابوا للعمل أيضاً : المرحوم الحاجّ الشيخ مرتضى المطهّريّ ، والحاجّ السيّد صدر الدين الجزائريّ ، والحاجّ الشيخ محمّد باقر الآشتيانيّ ، والحاجّ الشيخ جواد الفومنيّ ، وهو ذلك الفومنيّ الذي يقيم الجماعة في مسجد نو (= المسجد الجديد) الواقع في شارع خراسان رحمة الله عليه ، وقد اعتقل مرّة ، فذهبت لزيارته في السجن ، لكنّه كان ممنوعاً من المواجهة ، فأوصلت له عن طريق أحد الحرّاس قنّينة من العطر .

ثمّ أُطلق سراحه ، فذهبت لزيارته وقلتُ له : أحسنت ، بارك الله فيك ، فقام الرجل رحمه الله وقبّلني ، ثمّ قال : أيّها السيّد ! رحم الله والدك ، ورحم الله والدتك ، لقد كنتُ سجيناً ، وقد لاقيت ما لاقيت من ألوان التعذيب وضروب المصائب ، وكلّ مَن يأتي لزيارتي يقول لي : لماذا فعلتَ ذلك ؟! فهذا الزمان ليس زمان هكذا كلام ، وعلى الإنسان أن يعمل بالتقيّة ، والضرب بالقبضة على المشرط غير صحيح و ... بينما تأتي أنت في هذا الخضمّ لتقول : أحسنت ، بارك الله فيك لأنّك فعلت ذلك !

وأخيراً ، فقد كان ذلك الرجل الكبير ، من الصادقين وذوي الغيرة والمتحمّلين للمتاعب والمشاقّ ، وقد أُصيب باليرقان على أثر كثرة تحمّله لأذى وملامة الآخرين ، وتوفّي بعد فترة من المعالجة قضاها في مستشفى بازرگانان (= التجّار) رحمة الله عليه ، ولقد كان من المتعصّبين لدينه ، وفي أعلى مراتب الفهم وأرقى درجات الغيرة .

وعلى أيّة حال ، فقد كانت لنا مجالس انشغلنا فيها بدراسة المواضيع المطروحة ، طبعاً في تقيّة تامّة ، لأنّ الدولة لو اطّلعت على علاقتنا فستذهب جميع جهودنا هدراً ، ومع ذلك فإنّ البيت الذي كنّا نلتقي فيه في منطقة «أحمديه دولاب» ـ والذي لم يكن فيه خطّاً هاتفيّاً ـ كان مراقباً من قبل

مديريّة الأمن ، حتّى أنّهم أشخصوا أحد أفرادهم في البيت المقابل لنا ليتابع حركاتنا ويضبطها لهم ، سوى أُولئك الأفراد الذين يأتون إلى المسجد ، ولكن بأيّ شكل وأيّة هيئة ، الله العالم ، فقد جاؤونا بصورة متسوّل وفقير محتاج ، وبصورة متخنِّث وطبيب ، وبصورة تاجر ومتديِّن ، وبصورة طالب مدرسة وطالب حوزة .

وكان بعض طلاب دار المعلّمين العالي ـ الواقعة في الطبقة الفوقانيّة للمسجد ـ من مأموري مديريّة الأمن ، وكانوا يأتون إلينا وآثار اللحى على وجوههم والمسبحة في أيديهم وقد حفظوا شيئاً من القرآن ، يأتون ويستفسرون منّا ، بل كانوا في بعض الأحيان ـ إذا اقتضت الحال ـ يصبّون الدموع مدراراً ؛ لاحظوا !

وكنتُ لا أعرف حقيقة بعضهم ، فلمّا اتّضح لي أمره بعد ذلك ؛ قلتُ : اللهمّ بك ألوذ ، فهذا الرجل ملتحٍ ، وهو طالب جامعيّ ، ومهندم ، ومن أهل القرآن ، وأهل التفسير أيضاً ، وحينما يأتي يطلب ثلاث أو أربع استخارات وهو صاغٍ منتبه ، ثمّ يُشاغلنا في أطراف الحديث من هنا وهناك ، فكيف للإنسان أن يُشَخِّصه ؟

حينما ألقيتُ خطبة صلاة عيد الفطر ، أشرتُ في تلك الخطبة إلى الحكومة الإسلاميّة ، وقمت بتفسير آية : **وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ** ،[1] كان أحد أُولئك الجامعيّين من الحاضرين ـ وقد عرفت حقيقته يومئذٍ ـ فما أن أتممت الخطبة حتّى اقترب منّي فجلس وقال : على ضوء مفاد كلامكم ، فلابدّ من تشكيل حكومة الإسلام . فمن أين يجب البدء ؟ فأنا على استعداد تام بكلّ طاقتي لأن أكون في

١ـ الآية ١٣ ، من السورة ٦١ : الصفّ .

خدمتكم على هذا الطريق ،كما أنّ بعض زملائي حاضرون للتضحية في هذا المجال ، بيّنوا لنا برنامج العمل ، وعرّفونا على أوقات الاجتماع ليلتحق بكم هؤلاء الشباب نفساً وقلباً .

واتّضح بعد ذلك أن ذلك الشابّ هو أحد أفراد السلك الأمنيّ ، وقد تفضّل علَيَّ الله سبحانه بأن أجبتُه بأنّ خطبتي هذه عبارة عن مواضيع عامّة ، وليس ثمّة من تنظيم ولا خطّة للعمل .

الدرس الثاني

مدى التقارب بين المؤلف وآية الله الخميني في لزوم تشكيل دولة الإسلام

أَعُوذُ بِاللَهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ ٱللَهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيم

وَصَلَّى اللَهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

وَلَعْنَةُ اللَهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ

قدّمنا آنفاً بأنّ الوضع الدينيّ في ذلك الزمان كان سيّئاً جدّاً وصعباً ، وأنّ مظاهر الكفر كانت رائجة في كلّ مكان في المملكة ، وأنّ الأوضاع كانت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، وأنّ تسلّط الدولة الجائرة كان يزداد باستمرار ، ولم يكن لنا ـ أمام ذلك ـ من حيلة سوى الارتباط السِّرِّيّ مع بعض العلماء الذين وجدنا فيهم التحمّس والغيرة والإيثار ، من الذين يمكن تداول الأُمور معهم حول الأوضاع السائدة .

كان عدد الذين يمكن اللقاء بهم على هذه الشاكلة في طهران ضمن جلستنا الخاصّة ـ في ذلك الوقت ـ لا يتجاوز عشرة أشخاص ، وكان العلّامة الطباطبائيّ أحد المشاركين في تلك الجلسة ، ولكن بندرة ، حيث إنّه نادراً ما يأتي من قم إلى طهران ، وعلى أيّة حال فهو محسوب من المشاركين ، وكان منهم أيضاً سماحة الحاجّ السيّد رضيّ الشيرازيّ ـ وهو الآن إمام جماعة في طهران ومشغول بالدرس والبحث العلميّ ـ ومنهم سماحة الحاجّ محي الدين الأنواريّ ، وعلى ما يبدو حاليّاً أنّه أحد أعضاء مجلس الخبراء ، وقد حُكِمَ عليه بالإعدام ثمّ خُفِّف الحكم إلى خمس عشرة سنة ، وبعد أن

قضى عشر سنوات في السجن أُطلق سراحه في أوائل الثورة، ومنهم سماحة الحاجّ الشيخ بهاء الدين الصدوقيّ الهمدانيّ، وسماحة الحاجّ الشيخ محمّد تقي الجعفريّ، وكان كلٌّ منهم عالماً نزيهاً ومؤمناً متديّناً وملتزماً صامداً، وكان منهم كذلك سماحة الحاجّ السيّد محمّد علي السبط والحاجّ السيّد صدر الدين الجزائريّ، وابنه الفاضل، وسماحة الحاجّ الميرزا محمّد باقر الآشتيانيّ، وهو من العلماء الواعين الدؤوبين.

وكنّا منشغلين بالعمل فيما بيننا دون أن يعلم بنا أحد، وكانت الأوضاع التي يعيشها آية الله البروجرديّ في ذلك الزمان صعبة جدّاً، أي أنّ ضغوط الدولة كانت شديدة جدّاً، فقد أُحكمت الرقابة على بيته بالكامل، وكانوا لا يسمحون له بالتحرّك، وكان متأثّراً ومنزعجاً من كثرة الممارسات اللاشرعيّة الحاصلة في البلد، ومن جرّاء ذلك كان يصاب بالحمّى، وقد تعاوده الحمّى يومين أو ثلاثة حتّى تنهار قواه، وحينها كان يرسل إلى الشاه ـ عن طريق بعض الأشخاص الذين يأتون من طهران لزيارته مبعوثين من قِبَل الشاه، كصدر الأشراف أو القائمّقام ـ ويطلب منه الكفّ عمّا يقوم به. وكان هؤلاء من العلماء الذين خلعوا زيّ رجال العلم وارتدوا اللباس المدنيّ العاديّ (السترة والسروال) في عهد البهلويّ، وانخرطوا في سلك الجهاز الحكوميّ، وكانوا ـ بدورهم ـ من روّاد المجالس الدينيّة والمصلّين والصائمين والملتحين، لكنّهم ضمن الجهاز الحاكم، وممّن يقومون بدور الوساطة بين العلماء والحكومة، ولكنّ المرحوم آية الله البروجرديّ لم يتمكّن من إحضارهم وتسليمهم توجيهاته في الأُمور العاديّة البسيطة.

وكانت الأعمال المشينة جارية في كلّ مدينة ومكان، حتّى أنّ السلطة أرادت أن تفتح دار سينما في مدينة قم، وكان المقرّبون لآية الله

البروجرديّ على عِلم بذلك، إلّا أنّهم لم يُخبروه، وبعد مدّة طرق سمعه مسألة افتتاح السينما فاحمرّ غضباً ولام مقرّبيه على عدم إطلاعه، فقالوا له: لو أخبرناك فسوف تنزعج وتصاب بالحمّى وتنهار قواك كالعادة؛ فقال: لأيّ شيء أُريد عمري! وبعد ذلك أوصل نداءه إلى مَن يهمّه الأمر، فتوقّف العمل مؤقّتاً في مشروع السينما.

والخلاصة، فقد كان الجهاز الحاكم ينظر إلى آية الله البروجرديّ بعين الخشية والترقّب بكلّ ما للكلمة من معنى، لأنّه كان يُمَثِّل اليد الوحيدة المرفوعة أمام الحكومة، لكنّهم كانوا قد وضعوا خططاً وأرجأوا تنفيذها لما بعد وفاته، حتّى أصبح هذا الموضوع حديث المكالمات الهاتفيّة الدائر فيما بين الرؤساء ـ وعلى الأخصّ بين البهائيّين الذين ازداد نفوذهم ـ حول رغبتهم في تحويل البلد إلى حكومة بهائيّة، وتوظيف البهائيّات لمزاولة أنشطتهنّ، ووصول رجالات بهائيّة إلى الوزارة والنيابة ورئاسة الدوائر الحكوميّة؛ وباختصار كانوا يريدون أن يحلّ هنا ما حلّ بلبنان، حيث تشكّلت هناك حكومة صهيونيّة إسرائيليّة، وأن تكون إيران مملكة بهائيّة رسميّاً، وأن تكون جميع مراكز القوى تحت سلطتهم؛ وكما هو معلوم فإنّ جذور البهائيّين واليهود الصهاينة واحدة، وتطلّعاتهم واحدة.

حتّى كان البعض منهم في ذلك الوقت يبعث ببرقيّة أو يخاطب صاحبه من خلال الهاتف أن: لماذا لم تنجز العمل الفلانيّ؟ فيجيبه جهرةً أن: لا زال الرجل حيّاً ـ إشارة إلى البروجرديّ ـ فاصبر حتّى يموت، ثمّ نبدأ بإنجاز أعمالنا.

قيل لآية الله البروجرديّ: ما دُمتَ منزعجاً لهذا الحدّ من أعمال الملك وبلاطه وزبانيته، فلماذا لا تتحرّك لإزالته؟! فأجاب قائلاً: إزالة هذا الصبيّ بالنسبة لي سهلة، لكنّ خصمنا هو أميركا.

أجل ، ففي شهر شوّال ١٣٨٠ هـ ، أي قبل تسع وعشرين سنة انتقل إلى رحمة الله آية الله البروجرديّ رحمة الله عليه ، ولم يمض على وفاته شهر واحد أو شهور قلائل ، حتّى بدأ أولئك بتنفيذ مآربهم وخططهم المعطّلة .

كان أسد الله عَلَم هو رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، وفي أثناء فترة عطلة المجلس قامت الهيئة الوزاريّة برئاسته بالمصادقة على قرار رسميّ ، في خصوص مجالس المحافظات والمدن وجعلته قَيد التنفيذ ، تلك المجالس المشكّلة في كلّ محافظة من قبل أفراد منتخبين لإدارة شؤون محافظاتهم ، وقد جاء في ذلك القرار ثلاثة أُمور مهمّة كانت الدافع لاتّخاذه ، وهي :

الأوّل : كانت العادة جارية حتّى ذلك الوقت على وجوب كون المنتخِب والمنتخَب في مجالس المحافظات في المدن من المسلمين ، أي أنّ العمليّة الانتخابيّة قد أُحكمت ـ على ما جاء في الدستور ـ بقيد الإسلام ، وذلك لأنّ أُمور الدولة ستكون تحت سلطة المنتخَبين ، لذا ينبغي أن يكونوا مسلمين ،كما يجب أن يكون المنتخِب مسلماً أيضاً . وقد سحق هؤلاء قيد الإسلام حين قالوا : لا مانع من انتماء المنتخِب والمنتخَب لأيّ دين كان : بهائيّ أو يهوديّ أو مسلم ، من الأقلّيّات الرسميّة أو غير الرسميّة .

الثاني : القَسَم بالقرآن ، حيث نصّ القانون : على كلّ مَن يدخل في المجلس أن يُقسم بالقرآن بعدم الخيانة ، فحذف هؤلاء عبارة القَسَم بالقرآن وأبدلوها بعبارة القَسَم بكتاب سماويّ ، فقالوا : فلان البهائيّ يأتي للمجلس أيضاً ، ويُقسم بكتاب «البيان» أو كتاب «الإيقان» ، لأنّهما كتابان سماويّان أيضاً !

الثالث : دور النساء ؛ فحتّى ذلك الحين لم يكن للمرأة حقّ المشاركة

في مجالس المحافظات والمدن بأيّ وجه من الوجوه ، فمنحوها حقّ المشاركة ، وكان من المعلوم أنّهم لم يقوموا بهذا الإجراء رحمةً بالمرأة ولا شفقةً عليها ، بل كانوا يبغون عن هذا الطريق جلب الساقطات من أمثال (فرخ رو پارسا) التي شغلت منصب وزيرة الثقافة لفترة ومَن على شاكلتها ، لتصبح واحدتهنّ رئيسةً للشرطة أو رئيسة للبلديّة أو المحافظة ، فتسير أُمور تلك الإدارات على هذه الحال . كانت هذه الأُمور الثلاثة هي الدافع الأساسيّ لاتّخاذ ذلك القرار ، وقد ذكرنا بأنّه قد أُعِدَّ ونُفِّذ بعد رحيل آية الله البروجرديّ بفاصلة زمنيّة قصيرة .

وكنّا في جلستنا بطهران قد أصدرنا منشوراً تحت واجهة «علماء وروحانيّو طهران» ووقّع فيه أعضاء الجلسة الأصليّين وبعض آخر من العلماء ، وقد أدرج سماحة الحاجّ الشيخ عليّ الدوانيّ هذا المنشور في كتابه «نهضت دو ماهۀ روحانيون ايران» (= نهضة الشهرَين لروحانيي إيران) ، ثمّ أثبته أيضاً في كتابه الآخر الموسوم بـ «نهضت روحانيون ايران» (= نهضة روحانيي إيران) في الجزء الثامن من أجزائه العشرة ، ص ٥٣ و ٥٤ ؛ وننقله لكم من الكتاب المذكور :

منشور علماء وروحانيي طهران
جمادى الأُولى سنة ١٣٨٢ هـ ق .
المصادف : ١٣٤١/٨/٢ هـ ش .

بسم الله الرحمن الرحيم

يا مسلمي إيران ، رجالاً ونساءً !

إنّ حالة الفوضى والاضطراب لا تخفى على أحد ، فقد عمّت مظاهر التفسّخ الخلقيّ والفوضى ، وتفشّت أنواع الأعمال اللاشرعيّة وبات الدين

والدنيا في أسفل درك الانحطاط ، وفي كلّ يوم يزداد وطء البلاء والآلام على كاهل الجماهير المضطهدة .

وقد صيغت أخيراً ترنيمة أُخرى من خلال قرار مجالس المحافظات والمدن ، ومشاركة النساء التي هي بمثابة العزف على نغمة جديدة ؛ يا شعبنا الإيرانيّ ! لسنا بصدد الحديث عن موادّ هذا القرار ، أو بيان ما يمليه علينا الدين الإسلاميّ المقدّس ، لأنّ توجيهات السادة الأعلام والمراجع لم تترك شيئاً مخفيّاً من الأمر .

بل نريد أن نسأل ، أبإمكان الدولة أن تتخطّى القانون بإصدار قرار ؟ أيمكن أن يُسَنّ قانون يتعلّق بمصير أُمّة كاملة بغياب ممثّليها الحقيقيّين ؟ إنّ من الظُّلم أن يلجأ بعض الأشخاص إلى نفوذهم الشخصي فيقلبوا مصير أُمّة على حسب رغبتهم ، أو يحاولوا ـ فرضاً ـ تغيير القواعد الدينيّة والأُصول المسلّمة والقوانين السائدة .

مَن ترون اسمه وتوقيعه في أسفل هذا المنشور يأمل أن يكون من خَدَمة الدين الصادقين ، وليس له أيّ ارتباط بأيّة جهة أو منظّمة معيّنة ، وينظر إلى جميع المسلمين بعين الأُخوّة ، ومَن يعرفنا فقد عرفنا على هذه الشاكلة ، وليس لنا من غاية من هذا القول سوى طلب الخير وبيان الحقيقة .

ولا شكّ ـ تحت رعاية الباري تعالى شأنه والعنايات الخاصّة للإمام وليّ العصر أرواحنا له الفداء ـ أنّ الأُمّة تعي اليوم مدى أهمّيّة وحساسيّة الظرف الراهن ، وتعمل على ضوء وظائفها الدينيّة والإنسانيّة ، هدانا الله تعالى وإيّاكم إلى طريق الرقيّ والصلاح والهداية .

والسلام على مَنِ اتّبع الهدى

وقد خُتم هذا المنشور بتواقيع أفراد قلائل ، وكان توقيعي من ضمنها

مع اسمي الصريح ـ محمّد الحسين الحسينيّ الطهرانيّ ـ علماً أنّه كانت في مسوّدة المنشور : مَن ترى يقول للمرضعات اللاتي يدّعين أنّهن أشفق من الأُمّ : على أساس أيّ حقّ تتدخّلون في شؤون الناس ؟ وتستحوذون على مصيرهم ؟ لكنّ بعض الرفقاء قالوا بأنّ هذه العبارة حادّة جدّاً ، وستجرّ إلى عواقب وخيمة .

وكما لاحظتم ، فإنّ المنشور لم يُوَجَّه إلى الدولة والرئيس والوزراء وأمثالهم ، بل إنّ أهمّيّة الموضوع ترتكز على جملة «إنّ من الظلم أن يلجأ بعض الأشخاص إلى نفوذهم الشخصيّ فيقلبوا مصير أمّة على حسب رغبتهم» .

وكانت جميع المنشورات الصادرة من قم والمناطق الأُخرى قد وجّهت خطاباتها إمّا إلى الدولة أو إلى الملك ، سوى منشورنا الذي ترك الدولة والملك وتناول أصل موضوع الساعة ، وبعد أيّام أصدرنا منشوراً آخر بتواقيع كثيرة في هذه المرّة ، قد يصل عددها إلى مائة توقيع ، وقد أُدرج في الكتاب المذكور في الصفحات ١٤٣ إلى ١٤٨ ، وكان أكثر تفصيلاً من سابقه ، كما أنّ جميع السادة العلماء في قم قد أصدروا منشورات جيّدة وبعثوا البرقيّات إلى الملك ، ومن جملة السادة المراجع الذين أبرقوا إلى الملك في ذلك الوقت : سماحة آية الله الخمينيّ وسماحة آية الله الكلبايكانيّ .

وبعد ستّة أيّام ردّ الملك على البرقيّات بجواب سطحيّ غير موزون ، فهو أوّلاً لم يخاطب السادة العلماء بعناوينهم العلميّة ، فبدلاً من آية الله مثلاً ، قال : سماحة حجّة الإسلام السيّد فلان دامت إفاضاته ؛ وأجاب ثانياً بـ : أنّنا بأنفسنا أكثر سعياً من جميع أفراد الأُمّة من أجل الحفاظ على الإسلام ، وسأبعث برقيّاتكم إلى الدولة ، ولكن ينبغي أن تعلموا أنّ عالم

اليوم قد اتّخذ شكلاً آخراً ، وأنّ الأيّام لا تبقى على تلك الوتيرة السابقة ، وآمل أن توجِّهوا أفكار العامّة من خلال إرشاداتكم . ثمّ ختم ذلك بإمضائه .

وقد أُدرج هذا الجواب أيضاً في الكتاب المذكور ، وكانت هذه المنشورات والاتّصالات فيما بين المدن وعقد الاجتماعات وإلقاء الخطب وأمثالها في جميع أرجاء إيران قد أحدثت ضجّة ذات آثار حسنة ، وأسرعت الخطو في العمل ، حتّى أنّ البعض قد اتّصل بعلماء النجف ، ممّا حدا بهم أن يرسلوا برقيّات ذات تأثير قويّ جدّاً ؛ وفي قبال ذلك بذلت الدولة كلّ ما تستطيعه من أجل الحدّ من هذه الظاهرة ، لأنّ توجّهاتهم لم تكن لتنحصر في إقرار تلك الموادّ الثلاث ومجالس المحافظات والمدن فحسب ، بل كانت تشمل إلغاء القرآن وتهيئة الأجواء لدخول النساء في مجلس الشورى الوطنيّ أو تقلّدهنّ منصب رئاسة الوزراء أو منصب الملكيّة .

ولذا ، حلّت (فرح) كوليٍّ للعهد بعد الاستفتاء العامّ الذي أجراه الملك في السادس من بهمن ،[1] على اعتبار أن ابنها لم يبلغ سنّ الرشد بعد ، على الرغم من أنّ الدستور الإيرانيّ لا يسمح للمرأة أن تتقلّد منصب ولاية العهد ، كلّ ذلك من أجل تقويض كلّ ما هو إسلاميّ في البلد ابتداءً بالقرآن ؛ وجرى في المجلس إلغاء القَسَم بالقرآن ، وكان لأيّ منتخِب أو منتخَب الحقّ في أن يذهب ليعطي رأيه ؛ وبات معلوماً أن ليس ثمّة شيء سيبقى على حاله ، وذلك غاية ما يبغونه .

وقد كانت الشخصيّات الإسلاميّة مستوعبة لكلّ هذه النقاط الحسّاسة بدقّة عالية ، ومن هذا المنطلق فقد دخلت المعترك ، حيث بعث آية الله

١ـ المصادف : ٢٦ كانون الثاني .

الخمينيّ ببرقيّة إلى الملك مضافاً إلى إصداره منشوراً ، سرعان ما انتشر في طهران ، وما أن وصل منشوره بيدي ـ في ساعاته الأُولى ـ حتّى كتبت له ورقة شكر وتأييد لما قام به ، وقد ابتدأت الكتابة بالآية : **مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَا**.[1]

وكان مفاد ما كتبته إليه : لا ينبغي لنا أن نتأثّر من فقدان آية الله البروجرديّ ، فإنّ الله تعالى إذا نسخ آيةً أتى بمثلها أو خيرٍ منها ، فسيروا في طريقكم إن شاء الله ، ولا يُقلقنّكم شيء .

وكان إصدار منشور ، أو إرسال برقيّة في ذلك أمراً غير يسير ، فاليد التي يُقبض عليها ممسكةً بمنشور سوف يُقتاد صاحبها إلى قلعة فلك الأفلاك : وهو ما يدعى بسجن فلك الأفلاك .

وأصبحت حركة السيّارات تحت الرقابة المشدّدة ، وأضحت جميع السيّارات معرّضة للتفتيش الدقيق ، وبات الضبّاط لا يبرحون في أداء مأموريّاتهم حتّى وصلت الحال لأن يتمدّدوا تحت السيّارات ليروا هل ثمّة شخص هناك أو لا ؛ حقّاً إنّها لحالة مذهلة ووضع مزريّ ؛ ولم يكن في ذلك الوقت ثمّة خطّ مباشر للهاتف بين طهران وقم ، ولم يكن من حيلة لمن له حاجة ما ، أن يذهب لإحدى دوائر البريد أو أن يذهب بنفسه إلى قم ، ولذا كتبنا له رسالةً وأجابنا عليها برسالةٍ أعلن فيها عن شكره .

علماً أنّه كانت لنا علاقة خاصّة مع سماحة آية الله الميلانيّ ، وآية الله الآخوند المولى علي الهمدانيّ ، وبعض العلماء الآخرين كالمرحوم آية الله الصدوقيّ في مدينة يزد الذي كان يتحرّك بنشاط وفاعليّة ، والمرحوم آية الله دستغيب في مدينة شيراز ، الذي بذل جهوداً

ـــــــــــــــ

١ـ الآية ١٠٦ ، من السورة ٢ : البقرة .

كبيرة في هذا المجال ، وكذلك سماحة السيّد محمّد علي القاضي في تبريز ، وسماحة آية الله عِزّ الدين الزنجانيّ الذي يسكن في مدينة مشهد حاليّاً ، وكان من المناوئين الفعّالين للجهاز الحاكم في مدينة زنجان ، وقد قضّى ـ على أثر ذلك ـ شهرين بين زنزانات السجن .

وباختصار ، فقد أحكمنا الرابطة من خلال المراسلة بين كلّ مَن لنا معه أدنى علاقة من العلماء البارزين في إيران ، لأنّه كان من المهمّ جدّاً أن تتوحّد خطوات العلماء البارزين في تعيين الهدف وكيفيّة التحرّك .

وبطبيعة الحال فقد ظهر في البين بعض المثبّطين والمُتْعِبين الذين يخنقون الأنفاس ، لكنّنا تحمّلناهم وواصلنا في إنجاز ما علينا من مهامٍّ .

في تلك المدّة ـ فترة مناقشة قرار مجالس المحافظات والمدن ـ أصدر آية الله الخمينيّ منشورات وزِّعت بين الناس في طهران بسرِّيّة تامّة ، وما أن حصل عليها رفقاؤنا حتّى أوصلوها لنا ، فرأيناها جيّدة جدّاً ، ولكن يبدو ثمّة إشكال على بعضها ، حيث جاء في أحدها ، مثلاً : أنّ الإسلام يحرم المرأة من المزايا الاجتماعيّة ، وأنّ المرأة لا يمكنها مزاولة الأنشطة الاجتماعيّة ، وما شابه ذلك ، وبعد مدّة ألصقوا هذه المنشورات على أبواب الجامعة ، فجاء الشباب الجامعيّ من حزب المعاندين وكتبوا ـ بجانب المنشور ـ عبارة : المرأة = الكلب ، يعني أنّ المنشور تضمّن هذا المعنى .

فكتبتُ له رسالة طويلة بيّنتُ فيها أنّ للمرأة في الإسلام مقاماً رفيعاً وقلتُ له : إنّك تعتقد بهذا أيضاً ، وتعلم أنّ تعبير حرمان الإسلام للمرأة ليس تعبيراً مناسباً ، وينبغي أن نقول بأنّ الإسلام قد أعطى للمرأة حقّاً ، وأنّ الحجابُ حقّ المرأة ، يعني أنّ الإسلام قد أعطى حقّاً للمرأة في الحجاب وفي ستر نفسها عن الأجانب ، وليس أنّ التبرّج كان من حقوقها البديهيّة التي صادرها الإسلام ، فحرمها بذلك من حقّها .

وكذلك فإنّ من الحقوق التي منحها الله تعالى للمرأة أن تكون ربّة بيت ومربّية للأولاد ، ومدبّرة لشؤون المنزل ، وفي الحياة في كنف البيت ، ولم يأمرها ـ مع هذه الظرافة واللطافة والأحاسيس ووظائف الأُمومة التي تُعدّ من أهمّ وظائفها وأساسيّاتها ـ بالخروج والعمل بالحدادة ، وبالجهاد ، بل قال : على الرجال أن يقوموا بالأعمال الثقيلة لتتمكّن المرأة من نيل حقوقها .

ولا ينبغي أن نقول ـ والحال هذه ـ إنّ الإسلام يحرم المرأة ويمنعها الخروج من البيت للعمل ، ويمنعها من المشاركة في المواجهات والمخاصمات ، بل ينبغي أن نقول : إنّ الإسلام أعطى للمرأة حقّ الجلوس في بيتها لتؤدّي ما عليها من أعمال منسجمة مع طبيعة خلقتها ؛ وهذا هو جوهر الموضوع .

وهكذا استُغِلَّ هذا الاختلاف في التعبير ، حيث قالوا : بناء على هذا ، فما دام الإسلام يمنعنا ، فلنذهب للبحث عن دين آخر لا يمنعنا ؛ وكانت الفتيات الجامعيّات يحملن منشورات تقول بأنّ الإسلام يمنع المرأة ؛ لذا قلن : إنّ الإسلام دين الرجعيّين ؛ دين عبدة الأزمنة الغابرة ؛ وعلينا البحث عمّن لا يمنعنا من حقوقنا .

فَلِمَ لا يكون تعبيرنا هكذا «أنّ الإسلام أعاد للمرأة حقوقها الأوّليّة» ومن ذلك الوقت تغيّرت لهجة منشورات آية الله الخمينيّ ، ولم يعد فيها شيء من تلك النكات .

والمسألة الأُخرى هي تعبير الروحانيّين ، فقد كان يقول : الروحانيّون هكذا ، الروحانيّون كذا ؛ فتناولت الحديث معه بشكل مبسوط ، وبيّنت له أنّ تعبير الروحانيّين من مصطلحات النصارى ، حيث يعتبرون قساوستهم آباءهم الروحانيّين ؛ وباختصار فإنّ لفظة الروحانيّ قد أتتنا من

جهة الاستعمار الذي فصل السياسة عن الروحانيّة . وليس ثمّة من لفظة الروحانيّ في بيان القرآن وحديث الروايات ؛ والكلّ مسلمون ، والكلّ مأمور بالعبادة والحكومة والقضاء والجهاد والحجّ والخمس ، وكلّ ذلك عبادة ؛ نعم ، يُطلق على أعلام الدين وعلمائهم لفظ العلماء والفقهاء ، وأنت أدرى بهكذا تعابير وما تحمل ، لذا صار يقول ـ منذ ذلك الوقت ـ في جميع منشوراته : علماء الإسلام ، وفقهاء الإسلام وأمثال هذه التعبيرات .

كانت المواضيع المطروحة كثيرة جدّاً ، وكنت في بداية الأمر أكتب الرسائل وأرسلها عن طريق البريد ، لكنّي وجدت في هذا الطريق ثمّة مخاطر ، فقمت بإرسال ما أكتبه إليه عن طريق بعض رفقائي ليوصلوا الرسائل إليه يداً بيد ، وكان يهتمّ كثيراً بما أكتبه إليه ، فيطالعه بدقّة ويردّ عليه ؛ وبعد مدّة باتت كتابة الرسائل تشكّل خطراً علَيَّ ، أي إذا وقعت إحدى الرسائل بيد الآخرين فالعواقب ستكون وخيمة ، لذا ... فقد اتّجهت لطباعة رسائلي له على الآلة الطابعة مع إمضائها باسم مستعار متّفق عليه فيما بيننا ، ولم يكن ثمّة شخص على علم بذلك ، فلم تكن الرسائل سوى ورقة مطبوعة على الآلة الطابعة تصل إليه .

وأذكر أنّني كتبتُ ذات مرّة رسالة في أربع أو خمس صفحات وأعطيتها إلى السيّد عبد الصاحب (سيّد علي أكبر الحسينيّ) ـ الذي يشغل منصب المدير العامّ في وزارة الثقافة ، ولا زال على وظيفته إلى الآن ـ ليطبعها لي على الآلة الطابعة ، ثمّ أرسلتها إليه ، وكان المرحوم الحاجّ السيّد مصطفى الخمينيّ قد قال لأحد أصدقائنا في النجف الأشرف : كان والدي ـ في قم ـ حينما تصله رسائل الشخص الفلانيّ يعمد إلى مكان إمضاء الرسالة فيمزّقه بيده حذراً من وقوع الرسالة بيد الجهاز الأمنيّ ، فيقع صاحبها في مخاطر محتملة .

ذكرتُ بأنّه كان يهتمّ كثيراً برسائلي ، وفي بعض الأحيان كان عـلَيَّ في بعض الأُمور المهمّة أن أذهب إلى قم فألتقي به ، وكان يدور بيننا الحوار والمشاورة ؛ وعلى هذا الأساس كانت طريقة عملنا .

ولقد استمرّت قضيّة مجالس المحافظات والمدن لمدّة شهرين ، وكانت إيران خلال تلك الفترة في حالة ثورة بين المتديّنين وعناصر الدولة ، وآلت الأوضاع إلى عقد اجتماع في مسجد الحاجّ السيّد عزيز الله في طهران ، على أن يأتي آية الله البهبهانيّ ويلقي كلمة ، ولأهمّيّة المسألة فقد جاء آية الله البهبهانيّ وشارك في ذلك الاجتماع وتحدّث بالمناسبة . وكان القرار الذي أقرّته الدولة مخالفة للإسلام ، فتقرّر ـ في هذا الاجتماع ـ أن يحتشد الناس في المسجد لاتّخاذ موقف أكثر شدّة تجاه ذلك القرار في حال عدم إلغائه حتّى يوم الخميس القادم .

كان القرار الرسميّ مخالفاً للإسلام ، مخالفاً للقانون الأساسيّ ، وبمثابة قراءة الفاتحة على كلّ شيء ظاهراً وباطناً . والخلاصة فإنّ الدولة لم تَرَ بُدّاً ـ وقد باتت كمن يُمسك أحد بعُنقه ـ من أن تبادر في ليلة الخميس التي تقرّر أن يجتمع الناس صبيحتها في المسجد لاتّخاذ ما يلزم ، فيبعث أسد الله عَلَم برقيّةً يُعلن فيها إلغاء القرار الرسميّ ، ويصرّح بعدم قابليّته للتنفيذ ، ويطلب إخبار السادة الأعلام بذلك ، ولذلك فقد أصدر في تلك الليلة آية الله الحاجّ الشيخ محمّد تقي الآمليّ وآية الله الحاجّ محمّد رضا التنكابنيّ ـ من رؤساء علماء طهران ـ منشوراً بالمناسبة ، ففهم الناس ولم يذهبوا صباح ذلك اليوم إلى مسجد الحاجّ السيّد عزيز الله .

إلى هنا كان النصر حليف الإسلام والعلماء والفقهاء ، وباءت الدولة بالفشل والخيبة ، لأنّ الناس واجهوا الحالة بالتلاحم والتآزر ؛ لكنّ رموز الدولة لم يقرّ لهم قرار بعد هذا الفشل الذريع جرّاء ضربة الجماهير القاصمة

لهم ، فراحوا يعملون بالخفاء في رسم خطط المواجهة الآتية ، فيما كان المجلس معطّلاً لأسبابٍ ما ، وطالت مدّة التعطيل .

قالوا : علينا البحث عن مخرج ، فجاؤوا باسم الاستفتاء العامّ وباسم ثورة الملك والشعب في السادس من بهمن بعدد من الجنود والقوّات الخاصّة متنكّرين بزيّ الفلّاحين وجلبوهم إلى قم ، وقالوا : هؤلاء فلّاحون ، جاؤوا إلى قم لإحقاق حقوقهم .

لقد جلبوا كلّ هؤلاء ، ووضعوهم في الصحن المقدّس وهم بزيّ الفلّاحين ، في حين أنّهم من القوّات الخاصّة جُلبوا من طهران بحافلات النقل العسكريّة ، وأوهموا الناس بأنّهم من فلّاحي قرى كَهَك [1] قم والمناطق المحيطة بها ، وبعد أن دخل هؤلاء الصحن المقدّس شرعوا برفع شعار : يحيا الملك ، الحياة والخلود للملك ، فكان ذلك هو ثورة الملك والشعب ! ومن ثمّ أعلنوا بعض موادّ ثورة الملك والشعب ، قالوا فيها : ثورة الملك والشعب كذا وكذا و ... ثُمّ أقرّوا تلك الموادّ بعد أن أضافوا لها موادّاً أسوأ منها ، ومرّروها على الناس في قرار رسميّ يحمل اسم ثورة الملك والشعب ، والثورة البيضاء .

وكان من اللازم ـ من أجل أن تحصل جميع هذه الممارسات على السمة القانونيّة ـ استحصال الموافقة التامّة المرتبطة بتشكيل المجلس وانتخاب أعضائه ؛ لذا ... فقد خصّصوا يوماً للانتخاب امتدّ من الصباح حتّى الغروب ، على الرغم من مقاطعة الناس وعدم ذهابهم إلى صناديق الاقتراع سوى أفراد القوّات المسلّحة ، وكان العسكريّون يرتدون الملابس العاديّة ويتنقّلون عبر حافلاتهم بين الصناديق للإدلاء بأصواتهم ، وكنتُ من

ـــــــــــــــ

١ـ كَهَك : من توابع مدينة قم .

الشاهدين على القضيّة ؛ وبهذه الكيفيّة تمّت عـمليّة الانـتخاب ، عـلماً بأنّ جميع العلماء أعلنوا بأنّ الانتخابات محرّمة ، وأنّ التصويت ممنوع شرعاً ؛ وعليه فقد بات وضع النوّاب المنتخبين معلوماً ، وما أن عُقِد المجلس حتّى وافق النوّاب على جـميع المـوادّ العشـر إلى الاثـنتي عشـرة ، وبـدأ العـمل بتطبيقها ؛ ثمّ مارسوا ضغوطاً شديدة على الناس ، واحتجّوا عليهم بأنّكم قلتم سابقاً : لا يوجد مجلس ، وبدون المجلس لا يمكن المصادقة على قرار من الناحية القانونيّة . أمّا الآن ، فقد شكّلنا مجلساً ، ونوّابه أصليّون مُسَلَّم بـهم ، وقد صادقوا جميعهم على ثورة الملك والشعب هذه ، فماذا تقولون الآن ؟ وليس ثمّة من معنى بعد الذي جرى لما يقوله سـماحة آيـة اللـه الخـمينيّ وآية الله الكلبايكانيّ .

نعم ، لقد رأينا أنّ الأوضاع بـاءت إلى الأسـوأ ، وأنّ أُولئكـم سـرقوا بالمكر والخديعة ـ وخلال شهور عديدة ـ جميع تلك الجهود .

ذات يوم من أيّام شهر رمضان ، قلتُ لأحد الرفقاء : لنذهب إلى قـم ونرى ما هي أحوال السادة الأعلام هناك ؟ وما عندهم من مواقف ؟ فذهبت إلى قم مع صديقي الذي كان من العلماء ـ وهو الآن على قيد الحـياة ، وقـد بات عجوزاً ، فحللنا في منزل عديلي سماحة السيّد هادي الروحانيّ ، وكان بيته قريباً من بيت آية الله الخمينيّ ، وبعد الإفطار وأداء صلاتي المـغرب والعشاء ذهبنا إلى بيت آية الله الخـمينيّ ، فـتجاذبنا أطـراف الحـديث فـي مواضيع مختلفة ، وأخيراً قلتُ : والآن ما العمل ؟ ماذا تريدون أن تفعلوا ؟! قال : أخبِرونا أنتم ما العمل . نعم ، مـاذا نـفعل ؟ فـقلتُ : مـادام هـؤلاء قـد مارسوا كلّ ضغوطهم وتوصّلوا إلى ما أرادوه ، فلا يـنبغي عـلينا الجـلوس ، فكما خطّط هؤلاء ، علينا أن ندخل الميدان من باب أُخرى ، إذ لا يصحّ أن نبقى هكذا . قال : نعم ، فما العمل في رأيكم ؟ قلتُ : ألم يقل القرآن : **وَعَدَ**

ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ ؟ [1]

قال : يا سيّد ! هذا متعلّق بالذين آمنوا وعملوا الصالحات ، لا يتعلّق بنا ! فقلتُ : يا سيّد ! لنأخذ مجاز الآية ، فربّما تلطّف علينا الله تعالى بقبول أعمالنا على المعنى الحقيقيّ ؛ فسيروا والناس معكم إن شاء الله .

وكان آية الله الخمينيّ في ذلك الوقت محطّ الأنظار إثر ما أصدره من منشورات ، ولذلك غطّى على البقيّة ، وعلى الرغم من قوّة ومتانة منشورات آية الله الكلبايكانيّ إلّا أنّها لم تحضَ بتلك الحيويّة التي امتازت بها منشورات آية الله الخمينيّ ، أمّا منشورات الآخرين فقدكان الغالب عليها البساطة ، لكنّ منشورات آية الله الخمينيّ كانت حيّة ومحفّزة .

لذا قال لي : حسناً ، قولوا أيّ نوع من المنشورات أُصدر ؟ وكانت وجهة نظره كالآتي : ينبغي أوّلاً أن نقوم بتربية وتهذيب الروحانيّين ، ومن ثمّ تربية وتعليم الناس ؛ وقال : إذا لم ينتظم عمل الروحانيّة ولم يتهذّب الروحانيّون ، فليس بالإمكان ترغيب الناس . قلتُ : اكتبوا منشوراً معنوناً إلى المسلمين ، تقولون فيه : أيّها المسلمون ! يا أهل هذا البلد ! هلمّوا وانهضوا ؛ ولا تكتبوا : الروحانيّون كذا وكذا ، فأنا وأنتم على علم بأنّ بعض روحانيينا فاسدين ، وهذا ما تقبلونه أنتم أيضاً ، فذلك الروحانيّ ـ على سبيل المثال ـ الذي ذهب إلى النجف الأشرف للدراسة وقضى أربعين سنة في تلك الأجواء الصيفيّة الحارّة وتحمّل تنفّس ذلك الغبار القاتل ، وأمضى الأيّام في أعماق تلك السراديب ذات الأربعين درجة يقرأ ويطالع من أجل أن يصبح ذات يوم مرجعاً ، فإنّه لا يأتي ذلك اليوم الذي يعطيكم فيه يده من أجل الله وفي الله ، إذكيف يحصل ذلك وقد قضى أربعين سنة في

١ـ الآية ٥٥ ، من السورة ٢٤ : النور .

البحث والدرس ، وقدّم ما قدّم من الجهود من أجل الرئاسة لا رضا الله .

ولا أقصد الغالبيّة بكلامي ، بل أقصد أنّ ثمّة أشخاص على هذه الشاكلة ، وهم غير مستعدّين بأيّ وجه من الوجوه للعمل من أجل الحقّ ، كما لا يمكنكم إصلاح الروحانيين ثمّ الانتقال إلى الآخرين ، (حيث كان يقول : ينبغي إصلاح الروحانيّين أوّلاً) لا ، لن تتمكّنوا من ذلك فالروحانيّون لا يفسحون لكم مجالاً . فذلك الشخص الذي تحمّل مرارة تلك السنين المتمادية من أجل أن يتسلّم زمام القيادة اليوم ، لا يأتي ويقبل الأمر الإلهيّ ، فنفسه لا تخشع ، ولا يمكنه أن يقبل الحقّ أبداً ما دام يتنافى مع مصلحته .

فقال آية الله الخمينيّ : فما العمل ؟ قلت : وجِّهوا نداءكم بصورة عامّة ، وقولوا : أيّها المسلمون ! أيّتها النساء ! أيّها الرجال ! وكلّ من يصل إلى سمعه هذا النداء ويرى نفسه مسلماً فسوف يتحرّك ؛ من أين نعلم أنّ الأشرار هم ليسوا أقرب إلى الله من هذا النوع من الروحانيّين ؟

لقد نشأ هؤلاء البنات والأولاد المنحرفون في أجواء برامج مغلوطة ، فهم لم يتربّوا ، ومع ذلك ربّما عايشوا حالة المواجهة مع أنفسهم بإحساسهم حالة اقتراف الذنوب ، فرغبوا بالتوبة على إثر إحساسهم بالذنب ، فتلك الراقصة قد جاءت من عائلة لا تصلّي ولا تصوم ، بل يُشرب فيها الخمر ، ثمّ دخلت المدرسة ، ومن بين محيطَي البيت والمدرسة ذوَي التوجيه السقيم ، تخرّجت تلك البنت لتكون راقصة ، وربّما تأثّرت وتيقّظت من نداء الحقّ فتابت ، أمّا ذلك الروحانيّ الذي لم يدرس إلّا من أجل الرئاسة فيعتقد أنّ كلّ أفعاله صحيحة وتصبّ في رضا الله ؛ فأيّهما يا ترى أقرب إلى الله ؟

نادوا بنداء الإسلام ، وسيدعمكم الجميع ونحن من ضمنهم . فأنتم الآن واجهة التصدّي وسيتجاوب الناس مع هذا النداء وسينضوون تحت

هذا اللواء .

أجل ، فقد طال حوارنا في تلك الليلة الرمضانيّة الصيفيّة ما يقارب الساعتين ، حيث استمرّ إلى حدود الساعة الحادية عشرة ، وبعدها قفلنا أنا وذلك السيّد الذي أتيت معه راجعين إلى البيت بعد توديع سماحة الخمينيّ .

استمرّ حوارنا مع آية الله الخمينيّ إلى ما يقارب الحادية عشرة ، وقد بدأت نشاطاته تنطلق من أساسيّات ذلك الحوار ، حتّى حصلت قضيّة مدرسة الفيضيّة ، فأبدع فيها بذلك الخطاب التأريخيّ الخطير ؛ أمّا الخطيب الذي تحدّث قبل السيّد الخمينيّ في ذلك اليوم ـ وهو من أقاربنا وكنت قد بعثته من طهران ، ولا زال على قيد الحياة ـ فقد وجّه خطاباً حماسيّاً مثيراً ، وثمّ توارى عن الأنظار .

وقد بذل أفراد مديريّة الأمن جهوداً كبيرة شملت جميع المدن الإيرانيّة في البحث عنه ، لكنّ الفشل كان حليفهم ؛ والله وحده يعلم ماذا كانوا سيفعلون به لو ألقوا عليه القبض .

ولو أنّهم أرادوا القبض على آية الله الخمينيّ لاكتفوا بسجنه ، أمّا بالنسبة لذلك المنبريّ العاديّ فلا يعلم سوى الله مدى ما سيناله من ألوان التعذيب بين زنزانات دائرة الأمن ، ولذلك فقد التجأ إلى إحدى قرى طهران متنكّراً ، وحصر نفسه في غرفة لمدّة ثلاثة أشهر بتمامها ، وانشغل الجهاز الأمنيّ في البحث عنه خلال هذه المدّة دون جدوى ، فأذعنوا أخيراً إلى أنّه قد تُوفّي أو تمكّن من الهروب إلى خارج الحدود الإيرانيّة ؛ وبعد هدوء الأوضاع بدأ ذلك الشخص بالتردّد هنا وهناك متنكّراً ، فلمّا انتصرت الثورة عاد إلى ارتداء العمامة على رأسه من جديد .

أجل ، فقد كانت كلمة آية الله الخمينيّ في مدرسة الفيضيّة في العاشر من المحرّم كلمة خطيرة جدّاً ـ وقد جلبوا لنا تسجيلها إلى طهران ـ حيث

ألقى الكلمة عصر يوم عاشوراء المصادف للثالث عشر من شهر خرداد [1] وتمّ اعتقاله يوم الثاني عشر من المحرّم (١٥ خرداد) في مدينة قم وجُلب إلى طهران .

كما تمّ إلقاء القبض على جميع العناصر الفعّالة في كافّة المدن الأُخرى ، فقد اعتُقل في شيراز كلّ من : الحاجّ السيّد عبد الحسين دستغيب ، وسماحة مصباح الواعظ ، وآية الله الحاجّ الشيخ بهاء الدين المحلّاتيّ ، وابنه الحاجّ الشيخ مجد الدين المحلّاتيّ ، واعتُقل في تبريز : آية الله الحاجّ السيّد محمّد على القاضي ، وفي زنجان : آية الله الحاجّ عزّ الدين إمام الجمعة ، وقد تمّ إلقاء القبض على هؤلاء وأودعوهم السجن لمدّة شهرين ، وشمل الاعتقال الكثير من الشخصيّات ، منهم آية الله الآذريّ الذي هو حاليّاً أحد أعضاء مجلس الخبراء الفعّالين ، وكان يتردّد على مسجدنا ـ مسجد القائم ـ بعد صلاتَي المغرب والعشاء فيرتقي المنبر ويتحدّث بكلام مفيد جدّاً .

وقد حدث أن اعتُقِل كلّ مَن ارتقى المنبر ليلة العاشر في جميع مساجد طهران ، لكنّ الصدفة لعبت دورها بالنسبة لآية الله الآذريّ حيث حدث له طارئ منعه من المجيء إلى المسجد في تلك الليلة ، فأفلت من الاعتقال . نعم ، كان من الشخصيّات الفاعلة ، وقد اندفع للعمل بقلبٍ مفعم بالوازع الدينيّ الذي يحرّكه .

أجل ، فقد اقتادوا آية الله الخمينيّ وأودعوه في منطقة (عشرت آباد) ، حينها كنّا في طهران أثناء أحداث (١٥ خرداد) ، يعني ١٢ محرّم (فأنا لا أقول ١٥ خرداد) ، وقد حصل ما حصل في الثاني عشر من المحرّم في

[1] ـ الثالث من شهر حزيران .

طهران و(ورامين) وقم وبقيّة المدن ... إلى ما شاء الله ، والذي أصبح إجماله معروفاً لدى الجميع ، فقد قُتِل في طهران بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف شخص ، فكلّ من لبس السواد قتلوه ، علماً بأنّهم لم يرتدوا السواد لآية الله الخمينيّ ، بل كان لبس السواد للإمام الحسين عليه السلام .

كان عدد القتلى كثيراً ، ممّا اضطرّ الحكومة إلى جمع الجثث وحفظها ، وأجبروا مَن يريد استلام جثّة ـ من أهل القتيل ـ على دفع ثمن الرصاص الذي في جسد القتيل ! فيسألون عن عدد الرصاصات التي أُصيب بها بعد أن عيّنوا مبلغاً لكلّ رصاصة ، ولم يكتفوا بقيمة الرصاصة بل أضافوا إليها قيمة الإطلاقة بكامل محتوياتها مضافاً إليها مبلغ اندثار قطعة السلاح وأُجرة الرامي والناقلة ، ولذلك كانت قيمة الرصاصة ـ مثلاً ٥٠٠ تومان ، ١٠٠٠ تومان ، ٢٠٠٠ تومان !

وكانوا يقولون ـ مثلاً ـ : لقد أُصيب ابنكم بثلاث رصاصات ، فعليكم أن تدفعوا ثلاثة آلاف تومان بالتمام ، وليس من حقّكم أن تأخذوا الجنازة قبل دفع المبلغ كاملاً .

التفتوا ! إنّها ليست بأُسطورة ؛ وأخيراً فقد أودعوا آية الله الخمينيّ السجن ، والآن ... ماذا ينبغي أن نفعل ؟ لقد وقفنا معه ، وكنّا نتشاور في جميع الأُمور ، وباختصار كنّا معاً على الدوام ، لكنّهم أخذوه الآن وعلينا العمل بكلّ ما يمكن لخلاصه .

لم يكن ثمّة هاتف في بيتنا في ذلك الوقت ، فذهبت من أجل ذلك إلى بيت أحد الأقارب ، وبقيت هناك حتّى الليل منشغلاً بالاتّصال بكلّ مَن خطر على ذهني .

وقد قرّرنا في طهران أن يجتمع العلماء في مكان معيّن يتوجّهون منه إلى مديريّة الشرطة ، لنقول لهم : إنّ الخمينيّ ليس وحيداً ، فكلّنا معه ،

ونحن شركاؤه في الاتّهام ، لأنّا كنّا معاً في كلّ شيء ؛ وكان علينا جمع العلماء .

لم يكن عند البعض هاتف ، فأخبرناهم عن طريق بعض الأفراد ، أمّا من كان عنده هاتف فقد اتّصلنا به وأخبرناه بقرارنا ، ولا أدري كم وصلت دفعات الاتّصال ، أهي ثلاثمائة أو أربعمائة مرّة ! رحم الله والد صاحب البيت المذكور ، لما قد سيتحمّله في تسديد فاتورة الهاتف جرّاء ما قمنا به .

والخلاصة ، فقد اهتمّ علماء طهران بتلك الاتّصالات الهاتفيّة بجدّيّة ، وعلى الأخصّ كبارهم ، مثل : آية الله الحاجّ الشيخ محمّد تقي الآمليّ رحمة الله عليه ، وآية الله سماحة الآشتيانيّ ، وآية الله الحاجّ السيّد صدر الدين الجزائريّ ، وآية الله الحاجّ السيّد محمّد علي السبط الذين كانوا يحضرون جلساتنا ويتعاونون معنا مباشرة ، مضافاً إلى العلماء المعروفين من الطراز الأوّل في طهران ، وشارك الجميع في ذلك اللقاء ، واتّفقوا على أن يكون الملتقى في بيت سماحة الحاجّ السيّد الخلخاليّ الواقع في شارع خراسان ، وأن يذهبوا من هناك إلى مديريّة الشرطة ، فيعرّفوا أنفسهم بالقول : نحن مع الخمينيّ ، ولن ندعه لوحده .

تقرّر جميع ذلك في الثاني عشر من المحرّم ، على أن يتمّ الحضور في الساعة العاشرة من صباح اليوم التالي (الثالث عشر من المحرّم) للذهاب إلى مديريّة الشرطة ، وتقرّر أن أبقى في البيت ثمّ ألتحق بالركب ، لأنّي كنت المحرِّك الأصليّ لكلّ ذلك .

واجتمع في صباح اليوم الثاني جميع السادة ، وكان سماحة الحاجّ الشيخ محمّد تقي الآمليّ ـ وهو أحد تلاميذ المرحوم القاضي البارزين في العرفان ـ مضافاً إلى بعض أفراد المجلس الذين أتوا للتحرّك معنا ، وكان

عمّي آية الله الحاجّ السيّد محمّد تقي الطهرانيّ يسألني باستمرار عن موعد التحرّك ، وكان يقول : أنا معكم أيضاً . وفي ذات الوقت كنت متهيّئاً للذهاب ، ولم يكن أحد يعلم متى سنرجع ، بل هل سنرجع أو لا ؟ فقلتُ لأهل البيت : أعدّوا الحمّام لأغتسل ؛ فإذا ذهبنا ورمونا بالرصاص كنّا في حال غسل إنابة وتوبة إلى الحقّ المتعال ، لأنّ المعروف عن ظرف ذلك الوقت أنّ مَن يذهب ، يذهب بلا رجعة ، وكان في البيت الحاجّ هادي الأبهريّ وبعض الرفقاء ، وكان الحاجّ هادي منهمكاً بالتدخين من غليونه ، وكان يذرف الدمع ويقول : هذا سيّدنا ، أسفاً له . ـ وكان بكاؤه من أجلي ـ وكرّر عبارة : أسفاً لسيّدنا هذا ، أسفاً ، ولكن ما في اليد من حيلة ، وكان الحاجّ هادي يروم المجيء معنا بدوره ، ويقول : علينا أن نذهب .

أجل ، كنّا على وشك الخروج ، وإذا بالخبر يصلنا أنّ أفراد مديريّة الشرطة حاصروا بيت سماحة الحاجّ السيّد الخلخاليّ وألقوا القبض على مَن كان هناك وحملوهم إلى مديريّة الشرطة ، لقد داهموا البيت واعتقلوا الجميع ؛ كيف حصل ذلك ؟

ثمّ قيل أنّ سماحة السيّد صادق شريعتمداري ـ وكان حاضراً في ذلك التجمّع ـ كان قد اتّصل من ذلك المكان ببيت سماحة الشريعتمداري في قم ، وقال له : نحن مجتمعون في المكان الفلانيّ وسنتحرّك بعد ربع ساعة أو نصف ساعة .

وسواء كان هاتف سماحة شريعتمداري تحت المراقبة أم كان هناك أمر آخر ، فقد اطّلع الجهاز الأمنيّ على محتوى المكالمة ، فتمّت على الفور محاصرة ذلك البيت من قِبَل ضبّاط ومراتب الجيش ؛ وقيل : إنّ الضبّاط ارتقوا سطح البيت مدجّجين بالأسلحة ، بينما كان العلماء يتحلّقون حول بعضهم في غرف البيت ، فخاطبهم الضبّاط : ما الخبر ؟ لماذا أنتم

مجتمعون ؟ تحيكون المؤامرات من هنا ؟

وردّ العلماء : لا ، لسنا متآمرين ، فنحن لا نملك سيفاً ، وليس عندنا الرصاص ، ولا نبغي هجوماً ؛ فطلبوا منهم في آخر المطاف الذهاب معهم إلى مديريّة الشرطة ؛ فقالوا : ما اجتمعنا إلّا للذهاب إلى مديريّة الشرطة ، فقالوا لهم : سواء كنتم ترومون الذهاب أو لا ، فسنأخذكم فوراً إلى هناك ؛ ثمّ قاموا بتكديس الجميع في شاحنات النقل دون مراعاة لأعمار المعتقلين الذي تجاوز البعض منهم السبعين والثمانين سنة ، ونقلوهم إلى مديريّة الشرطة .

وكان صهرنا سماحة الحاجّ السيّد علي النقيّ الجلاليّ الطهرانيّ من الذين شملهم الاعتقال في تلك الواقعة .

ثمّ قيل لهم هناك : على أيّ شيء كنتم تتآمرون ؟ قالوا : كنّا نريد أن نأتي إليكم لنقول لكم إنّ الخمينيّ ليس وحده ، ولا تتصوّروا أنّنا سندعه وحيداً ؛ كانوا يستجوبونهم في مديريّة الشرطة واحداً تلو الآخر ، ثمّ يقولون لكلّ منهم : قم واذهب إلى بيتك ، فنحن نقبض على مَن نراه مجرماً لا على من يدّعي ذلك ! ثمّ أطلقوا سراح بعضهم واحتفظوا بالبعض لليلة أو ليلتين أو ثلاث ليالٍ ، واحتجزوا بعضاً منهم لعدّة أسابيع ، وأخيراً تمّ الإفراج عن الجميع .

قضى بعض الأفراد في الحجز عشرة أيّام ، وبعضهم خمسة عشر يوماً ، والبعض الآخر عشرين يوماً ؛ وأخيراً نقلوا آية الله الخمينيّ إلى (عشرت آباد) ، فلم تثمر جهودنا المبذولة تلك سوى عرقلة محاكمته ميدانيّاً وتخليصه من عمليّة الإعدام السريعة . وقد سمعتُ من المذياع عصر يوم الثاني عشر من المحرّم ـ حينما كنت في البيت ـ أنّ (پاكروان) ـ رئيس مديريّة الأمن في ذلك الحين ـ قال : لقد ثبت لنا أنّ أموالاً قد تسرّبت من

خلف الحدود بواسطة شخص يُدعى علي جوجو وسُلِّمت إلى الخمينيّ من أجل القيام بثورة ، وباختصار فقد ثبت لنا أنّه مجرم ويجب محاكمته ميدانيّاً .

وطبيعة المحكمة الميدانيّة أن لا تتجاوز الساعتين في إصدار حكمها بالإعدام ، وقد أخبَرَنا بعض معارفنا من العسكريّين أن الأوضاع بين صفوف الجيش خطيرة جدّاً ، حيث كانوا قد ألصقوا صور سماحة الخمينيّ على جدران الثكنات بصورة مشوّهة وقبيحة وسيّئة ، وأظهروه على أنّه إنسان مُفسِد ونالوا منه بالتهم والافتراء ،كلّ ذلك من أجل تهيئة الأجواء فيما لو أرادوا إعدامه .

رأينا أن نشاطاتنا لم تؤتِ ثمارها المرجوّة ، إذ اقتصرت على عرقلة مسير المحاكمة الميدانيّة فحسب ؛ أمّا سماحته فقد نقل بعد قضائه ثلاثة أيّام في إحدى زنزانات النظارة ، إلى سجن (عشرت آباد) حيث سُجِن شهرين كاملين في غرفة وسط المعسكر تحتوى على طِنفِسة [1] من غير فراش أو وسادة في انتظار صدور حكم إعدامه ؛ وقد تأثّر كثيراً لحاله كلٌّ من آية الله سماحة الحاجّ السيّد أحمد الخوانساريّ وسماحة الحاجّ الشيخ أبو الفضل الزاهديّ القمّيّ بعد أن قاما بزيارته وتفقّد حاله .

ورأينا أن من غير الممكن أن نكون من القاعدين إلى أن يتمّ إعدامه ؛ وزبدة القول : قدّمنا كلّ ما بوسعنا من أجل تخليصه من الإعدام .

وعلينا هنا أن نشير بصورة مختصرة إلى رمز موفّقيتنا في مساعينا المشار إليها ونظائرها .

وتوضيح ذلك أوّلاً : أنّي انشغلتُ ـ بعد عودتي من النجف الأشرف

١ـ الطنفسة : سجّادة تشبه البساط .

إلى طهران في ربيع الثاني سنة ١٣٧٧ هـ ـ في العمل العلميّ وصلاة الجماعة والخطابة والوعظ والتدريس وبيان المسائل والأحكام وتفسير القرآن الكريم في مسجد القائم الواقع في شارع السعديّ وهو مسجد أُسِّس في حياة المرحوم الوالد ، وكان رحمة الله الواسعة عليه من المواظبين على الصلاة فيه حتّى آخر عمره ، مضافاً إلى شدّة دأبه في بيان المسائل والأحكام والتفسير .

وكنتُ ـ على دأب المرحوم الوالد ـ ملتزماً ببيان شيء من التفسير في المسجد في كلّ ليلة بعد صلاتَي المغرب والعشاء ، ومواظباً على قراءة دعاء كميل في كلّ ليلة جمعة ، وأمّا في ليالي كلّ ثلاثاء ، فكان ثمّة دورة في التجويد وقراءة القرآن ، ودأبتُ خلال شهر رمضان من كلّ سنة على التحدّث لنصف ساعة ، أتطرّق فيها إلى المسائل الضروريّة واللازمة ، وكان حديثي بعد صلاة العصر ، ثمّ أرتقي المنبر لإلقاء محاضرة مبسوطة تستمرّ بين ساعة ونصف إلى ساعتين تقريباً . وكنّا نُحيي ليالي الأعياد والمواليد ، كليلة النصف من شعبان ، والغدير ، وليلة مولد الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وليلة مولد الإمام أمير المؤمنين والإمام سيّد الشهداء ، ومبعث رسول الله ومولد الإمام الحسن المجتبى عليه السلام. وكنتُ في أغلب هذه المناسبات أرتقي المنبر لأُلقي كلمة بالمناسبة ، وبالأخصّ في ليالي النصف من شعبان والغدير وميلاد رسول الله والمبعث ، مضافاً إلى الخطب الحيّة عن تأريخ الإسلام والسيرة ونهج أُولئك العظام ، وتعريف الناس بأوضاع الساعة ، عن طلائع ظهور بقيّة الله الأعظم : الحجّة ابن الحسن العسكريّ عجّل الله فَرَجَهُ الشريف ، لتوطئة الأرضيّة المساعدة لظهور دولته ، من خلال دعوة الناس إلى التقوى ، وعمل الخير ، وحماية القرآن الكريم ، والأمر بالمعروف ، وتشكيل حكومة الإسلام ، وتطبيق أحكام القرآن ،

والنهي عن المنكر والترهيب من المفاسد والقبائح والأعمال المشينة المخالفة للدين ، والترغيب في مواجهة الظلم والعدوان وتحطيم صروح الظلم وإعلاء راية العدل ، ونظير هذه الأُمور .

كان أغلب المتردّدين على مسجد القائم ليس من سكنة المنطقة ، وكانوا يأتون من مناطق بعيدة ، وأغلبهم من الناس الواعين ومن الشباب المتديّن الغيور على سمعة دينه ؛ وكان من برامجنا دورة للقرآن تبدأ منذ ثلاث ساعات قبل الظهر كلّ يوم جمعة ، وكنتُ أعطي للناس دروساً في التفسير والعقيدة من قبل الظهر بساعة ونصف حتّى الظهيرة ، يتطرّق الحديث فيها إلى كثير من المواضيع الحِكَميّة والفلسفيّة والعرفانيّة ، وعند تمام ساعة الظهر نقوم مع الجمع الحاشد في المسجد وباحته بأداء الصلاة جماعةً ، ومن ثمّ يتفرّق الناس .

وكنتُ في جميع المناسبات الدينيّة ، مثل ليالي القدر ، وعاشوراء ، ووفاة خاتم الأنبياء صلّى الله عليه وآله وسلّم ملتزماً بإلقاء كلمة بالمناسبة ، وكان عنوان الأُخوّة هو الرابط بيني وبين أُولئك الناس من ذوي الغيرة والإحساس وأُولئك الشباب المهذّبون ؛ إذ لم تكن الخطب والمواعظ من باب الإلزام والتكليف ولا أُزاولها كمهنة ، فلهذا كان ما يجمعني وإيّاهم الأُنس والارتياح المتبادل .

وثانياً : كان عدد الخطباء المعروفين محدوداً آنذاك ، وكان لكلٍّ منهم مجلسه الخاصّ ، فكان يعسر عليهم تلبية دعوتنا لهم ؛ أمّا الخطباء غير المعروفين فمن الصعب عليهم ارتقاء منبر كمنبرنا ، والتحدّث مع الجمع الغفير المحتشد ، ناهيك عن حضور أساتذة الجامعة والمدراء والمسؤولين بين ذلك الحشد .

وثالثاً : أنّ رغبة العامّة في دعوة الوعّاظ والخطباء كانت ملحّة ، لكنّها

محفوفة ببعض السلبيّات ، فالخطيب يتناول الحديث فيما يراه مناسباً ، لا فيما نريده نحن .

كما أنّ المواضيع المنتخبة السائدة بين الخطباء حينذاك لا تتماشى مع منهجيّتنا ، ولا تنسجم مع البرنامج المعدّ لرقيّ الطلّاب والشباب ، كما أنّنا لم نحصل على نتيجة ملموسة خلال عقد من الزمن من جرّاء دعوة الوعّاظ ، بل أتعبوا الناس وأصابوا الأفكار والمعنويّات بالخمول .

لذا ، فقد حمّلتني هذه المسألة مسؤوليّة كبيرة ، فاضطررت إلى الوعظ والخطابة حتّى الأيّام الأخيرة ، على الرغم من كبر سنّي وحاجتي الملحّة للاستراحة ، حيث كنتُ أتواجد في عيدَي الفطر والأضحى وشهر رمضان وسائر أيّام المناسبات الأُخرى على الرغم من المشقّة الكبيرة ، وكنتُ مضطراً إلى الخطابة في بعض الأيّام مع أنّ المشقّة كانت تصل إلى حدّ العسر والحرج .

وعلى أيّة حال ، فقد كنّا ندعو الناس إلى الإسلام الواقعيّ والحقيقيّ ، وكان هذا الأمر يستدعي المواجهة مع الجهاز الحاكم ، الذي كان يريد للناس أن يبقوا مشغولين ، وأن تُحجب الحقائق وفهم المجريات عنهم ، ولذا فقد كنّا في صراع دائم مع المتصدّين للأُمور الداخليّة وإدارة المسجد في خصوص دعوة الوعّاظ ، والله وحده يعلم كم عانيت خلال تلك المدّة ـ البالغة أربعاً وعشرين سنة ، منذ تأريخ عودتي من النجف إلى طهران ـ من أُولئك الأشخاص وكم واجهت من المشاكل والصعاب غير القابلة للتحمّل .

ونغلق هذا الملفّ الآن ، في انتظار يوم العدل وموقف جلالة ربّ العزّة ، لنرى أيّة أسرار ستكشف ؟ وما تلك المسائل التي كانت قابعة وراء الأستار ؟

كان ثَمَّ أمران مهمّان في تأييد وتسديد الباري سبحانه لحفظنا ، الأوّل :كنّا خلال تلك المدّة الطويلة نرتقي المنبر ونتكلّم في العموميّات في التفسير ، وفي الخطب ، وفي بيان التأريخ وسنن رسول الله والأئمّة الطاهرين سلام الله عليهم أجمعين ، ولم نتناول أيّة شخصيّة بالنبز أو الانتقاد ؛ وكان تفسيرنا يتطرّق إلى آيات الجهاد والنهوض والحركة ، وتبيان أخلاق رسول الله ، من غير أن نتهجّم على الملك والبلاط ورئيس الوزراء والوزراء وأمثالهم ، إذ لو حصل ذلك لما تمكّنّا من الاستمرار في العمل ، ولتمكّنوا منذ البدء بإجهاض مشاريعنا . فلهذا كان من اللازم بيان العموميّات ، وذكر التطبيقات التي لا تثير مداهمات الجهاز الأمنيّ ، للوصول إلى ما عقدنا عليه النيّة في تربية الناس ـ والشباب خاصّة ـ وبيان المفاهيم الرساليّة . وكان هذا الأمر مهمّاً جدّاً .

فمثلاً ، أقمنا احتفالاً في مسجد القائم بمناسبة النصف من شعبان في سنة ١٣٧٨ هـ ، وزّعنا فيه أربعة آلاف نسخة من منشور التبريك ـ على الصورة المدوّنة أدناه ـ ولم نكتفِ بتوزيعه على الحاضرين في الاحتفال وإرساله إلى الشخصيّات المهمّة ، بل أرسلنا بالبريد كمّيّة منه إلى العلماء والفضلاء في النجف وكربلاء والكاظميّة ،كما أرسلنا كمّيّة منه إلى الكثير من علماء إيران في المدن المختلفة .

بسم الله الرحمن الرحیم

عید میلاد پر افتخار حضرت قائم آل محمد، حجة بن الحسن المهدی العسکری عجل الله فرجه الشریف را به تمام مسلمین جهان تبریک عرض میکنیم
بارالها این عید را بر همه مبارک گردان، و دوش آنها را بنگر، و دعای آنان را روا فرما، و دعاها که ما در این عید و در حرم مقدس قانون اسلام در بیت معظم حضرت ...

اللّهم انا نرغب الیک فی دولة کریمة تعز بها الاسلام و اهله و تذل بها النفاق و اهله
و تجعلنا فیها من الدعاة الی طاعتک و القادة الی سبیلک و ترزقنا بها کرامة الدنیا و الآخرة

بار پروردگارا! ما جمع گروه شیعیان با تضرع و ابتهال به درگاه تو از صمیم دل خواهانیم که دولت باشکوه پیش آوری که در آن دولت اسلام و یاوران آن سربلند شوند، و نفاق و پیروانش ذلیل و خوار گردند، و ما را از دعوتگران به سوی طاعت و از رهبران به راه خودت قرار دهی
و بدین سبب از مراتب عالیه و نعمتهای حسنه از جود و کرمت دنیا و آخرت روزی ما فرمائی

آنچه از مجموعه اخبار و احادیث متواتر که در باره ظهور حضرت ولی عصر ارواح العالمین فداه وارد شده استفاده میشود آنکه:
ظهور آن حضرت منوط به آن است که دنیا پر از جور و ستم شده باشد و در همین حال باید زمانه استعداد ظهورش را پیدا نموده و یاران با ایمان
کافی برای یاری و همراهی حضرت حاضر باشند. یعنی در همین حال که اکثریت بسیار زیاد مردم دنیا در گمراهی، ظلم و عدوان تسلیم میگردند
در قبال آنها گروهی با ایمان راسخ و عقیده ای استوار، ثابت قدم، فداکار، مجاهد، برای نصرتش آماده گردند. چنانچه در توقیع
شریف که آن حضرت برای شیخ مفید رضوان الله علیه نوشته‌اند این جمله اشاره گردیده است: «و لو أنّ أشیاعنا وفّقهم الله
لطاعته علی اجتماع من القلوب فی الوفاء بالعهد علیهم لما تأخّر عنهم الیمن بلقائنا»
و اگر شیعیان ما - که خداوند آنها را موفق به طاعتش کند - با افکار و آراء خود در وفای عهدی که بر آنان
شده است یکدل و یکجهت شوند؛ هر آینه یمن تشرف آنها به ملاقات ما به تأخیر نمی انجامید..
بنابراین بر جمیع عاشقان و دلباختگان ظهورش و منتظران راستین، و آرزومندان اهتزاز لوای حق و پرچم مقدسش
لازم است که با اراده ای متین و فکری آزاد در راه آشنائی مردم به حقایق اسلام و معارف عالیه قرآن مجید اهتمام نمایند
تا زمینه را جهت ظهورش فراهم نموده و برای نفحات جانفزایش آماده گردیده، پروردگار شان همگان اهل عالم را از انوار تابناکش
منور کند. اللّهم کن لولیّک الحجة بن الحسن صلواتک علیه و علی آبائه فی هذه الساعة و فی کل ساعة ولیاً و حافظاً و
قائداً و ناصراً و دلیلاً و عیناً حتی تسکنه أرضک طوعاً و تمتّعه فیها طویلاً نسأل الله تعالی أن یوفق الجمیع بمنّه انه مجیب ... محمد الحسینی الشیرازی

وأدناه ترجمة منشور التبريك :

بسم الله الرحمن الرحيم

نبارك لجميع مسلمي العالم بذكرى الولادة المباركة لقائم آل محمّد : الحجّة ابن الحسن المهديّ العسكريّ عجّل الله فرجه الشريف .

اللهمّ اجعل هذه الذكرى مباركة للجميع ، واجعل سلوكهم حسناً ، وأحيي قلوبهم ، وانصرهم في إعلاء كلمة التوحيد الحقّة والحفاظ على حياض قانون الإسلام المقدّس وراية العدل .

اللَهُمَّ إِنَّا نَرْغَبُ إِلَيْكَ فِي دَوْلَةٍ كَرِيمَةٍ تُعِزُّ بِهَا الإسْلَامَ وَأَهْلَهُ وَتُذِلُّ بِهَا النِّفَاقَ وَأَهْلَهُ وَتَجْعَلُنَا فِيهَا مِنَ الدُّعَاةِ إِلَى طَاعَتِكَ وَالقَادَةِ إِلَى سَبِيلِكَ وَتَرْزُقُنَا بِهَا كَرَامَةَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

من مجموع الأخبار والأحاديث المتواترة الواردة حول ظهور الإمام وليّ العصر أرواح العالمين له الفداء نفهم بأنّ ظهور الإمام يكون في وقت تملأ فيه الأرض ظلماً وجوراً ، وأنّه يتزامن مع تهيئة الأجواء لذلك الظهور من خلال إيجاد العدد الكافي من الأنصار والأصحاب لنصرته ، أي : في نفس الوقت الذي يُهَدَّد فيه هذا العالم على سعته من قِبَل جماعات عديدة ـ وهي الأكثريّة ـ بالظلم والعدوان ، فثمّة جماعة ـ تمثّل الأقلّيّة ـ تقف أمامها راسخة الإيمان ، وهي ذات عقيدة ثابتة ، صامدة ، مضحّية ، مجاهدة ، على أتمّ استعداد لنصرته . وقد أُشير إلى ذلك في كتاب «الاحتجاج» ضمن توقيع الإمام المهديّ للشيخ المفيد رضوان الله عليه في قوله عليه السلام : **وَلَوْ أَنَّ أَشْيَاعَنَا وَفَّقَهُمُ اللهُ لِطَاعَتِهِ عَلَى اجْتِمَاعٍ مِنَ القُلُوبِ فِي الوَفَاءِ بِالعَهْدِ عَلَيْهِمْ لَمَا تَأَخَّرَ عَنْهُمُ اليُمْنُ بِلِقَائِنَا.**

لذا أصبح لزاماً على جميع العشّاق المولهين بظهوره ، والظمأى للماء

المعين ، والمتطلّعين إلى اهتزاز لواء الحقّ وراية دولته أن يهتمّوا ـ بإرادة قويّة وفكر حُرّ متطلّع ـ بإرشاد الناس إلى حقائق الإسلام وعلوم القرآن الكريم الرفيعة ، حتّى تُبثّ الروح في النفوس تدريجيّاً وتصبح مهيّئة للنفحات الباعثة على الحياة ... اللهمّ نوّر عيون العالمين برؤية وجهه المنير .

اللَهُمَّ كُنْ لِوَلِيِّكَ الحُجَّةِ ابْنِ الحَسَنِ صَلَوَاتُ اللَهِ عَلَيْهِ وَعَلَى آبَائِهِ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَفِي كُلِّ سَاعَةٍ وَلِيَّاً وَحَافِظاً وَقَائِداً وَنَاصِراً وَدَلِيلاً وَعَيْنَاً حَتَّى تُسْكِنَهُ أَرْضَكَ طَوْعاً وَتُمَتِّعَهُ فِيهَا طَوِيلاً .

نسألُ الله تعالى أن يوفّقنا وجميع إخواننا لما يحبّ ويرضى .

السيّد محمّد الحسين الحسينيّ الطهرانيّ

بملاحظة نصّ المنشور بدقّة ، يظهر مدى سعينا في توسعة الطرق الصحيحة لنهضة وتحرّك الجماهير ، ولكيفيّة المواجهة في زمن الاختناق المذكور ، فقد ذكّرنا من خلال منشور التبريك بمواضيع مهمّة وأساسيّة ودقيقة ومحطّ تأمّل ، ووجّهنا من خلاله ـ في الوقت ذاته ـ دعوة عامّة إلى تهذيب الأخلاق ، والعمل بالقرآن ، وحفظ وإعلاء كلمة التوحيد الحقّة ، والحفاظ على حياض قانون الإسلام ، توطئةً لظهور دولة إمام الزمان الحقّة . ومن المعلوم أنّ الجهاز الحاكم سيعجز عن العثور على ثغرة في المنشور يعدّها دليلاً على مخالفته .

وفي السنة التي سبقت تلك ، أي في النصف من شعبان ١٣٧٧ هـ ـ قبل اثنتين وثلاثين سنة ، المصادفة للسنة الأُولى من هجرتي من النجف الأشرف إلى طهران ـ طبعت (١٤) ألف نسخة من منشور تبريك بعدّة

صفحات ذات إطار جميل جدّاً مزيّن بخمسة ألوان ، كُتِبَ في وسطه سطر عريض بخطّ النستعليق ،[1] يحمل عبارة : **يَا حُجَّةَ ابْنَ الحَسَنِ المَهْدِيِّ** .

وعلت الصحفة عبارة : **اللَهُمَّ إنَّا نَرْغَبُ إلَيْكَ فِي دَوْلَةٍ كَرِيمَةٍ** ... إلى : **وَتَرْزُقُنَا بِهَا كَرَامَةَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ** ، وجاء في أسفلها الترجمة الفارسيّة للعبارة المذكورة في صدر المنشور ، كما في منشور سنة ١٣٧٨ هـ .

وقد وُزِّعَتْ تلك النسخ ـ بذلك العدد المذكور ـ في طهران وبعض المدن ، وطُلِبَ من الناس فيها المحافظة عليها وتعليقها على جدران المحلّات والمكاتب والبيوت في إطار مناسب .

ويشاهد الآن ذلك المنشور معلّقاً في الكثير من البيوت ، فهل التفتّم إلى دقّة معنى ومحتوى ذلك ، وكيفيّة تحريكه للناس من أجل إعلاء حكومة الإسلام الحقّة ؟ نعم ، فقد كان على صورة ترجمة دعاء يُقرأ في الليالي الرمضانيّة ، وبصورة دعاء ينبغي قراءته لتعجيل فرج الإمام بقيّة الله ، الذي ينبغي أن يكون أُمنية كلّ شيعيّ ومسلم .

من المعلوم أنّه ليس بإمكان الجهاز الجائر أن يمنع صراحةً أو يسجن أو يعدّ ملفّات الإجرام لهكذا أنشطة . أجل ، كانوا يعملون على محاولة إحباط هذه المجالس بصورة غير مباشرة . لتلافي آثارها المتوقّعة . ففي ليالي بعض الاحتفالات ، نراهم يقطعون التيّار الكهربائيّ في المحلّة من دون سبب ، أو يأتون إلى المجلس ليُحدثوا الضوضاء والمضايقات ، ونظائر هذه الأُمور ، وقد استمرّوا على هذا المنوال حتّى الأيّام الأخيرة ، وكانت ممارساتهم من الكثرة بحيث تشمئزّ منها النفوس ويضيق الصدر من ذكرها .

وكان إعلامنا لدرجة عالية من الوضوح والإثارة والإيقاظ ، وفي

١ـ أحد أنواع الخطّ في الكتابة الفارسيّة .

الوقت ذاته كان منطقيّاً بحيث لم يعطِ للسلطة ما تتذرّع به حتّى سُمِعَ أنّه في أحد مجالس الاحتفال بذكرى مبعث خاتم النبيّين صلّى الله عليه وآله وسلّم في مسجد هدايت (=الهداية) الواقع في شارع إسلامبول، وهو من المجالس المهمّة المهيبة ـ كان حجّة الإسلام المرحوم الحاجّ السيّد محمود الطالقانيّ رحمة الله عليه إمام جماعة ذلك المسجد، وهو من أعلام تلك الجماعة وخطيبهم ـ أنّ الخطيب أعلن بصراحة بأنّه: لم يسبق أن طرق سمعنا صوت ينادي بإيقاظ الناس وتحذيرهم في جميع مساجد طهران، حتّى جاءنا النداء الأوّل من مسجد القائم هاتفاً: **اللَهُمَّ إنَّا نَرْغَبُ إلَيْكَ فِي دَوْلَةٍ كَرِيمَةٍ تُعِزُّ بِهَا الإسْلاَمَ وَأَهْلَهُ وَتُذِلُّ بِهَا النِّفَاقَ وَأَهْلَهُ وَتَجْعَلُنَا فِيهَا مِنَ الدُّعَاةِ إلَى طَاعَتِكَ وَالقَادَةِ إلَى سَبِيلِكَ**.

ويمكننا أن نعدّ الأمر الثاني الذي كان له الدور الكبير في أعانتنا على سرعة التقدّم ـ وهو من الألطاف الخفيّة للباري سبحانه ـ هو: أنّ جميع انشطتنا وتعاضدنا من أجل إسقاط الحكومة الجائرة إنّما تمّت بسرّيّة تامّة، فلم تتمكّن الدولة وجهاز السافاك (مديريّة الأمن) من الاطّلاع على ما نقوم به بأيّ وجه من الوجوه، سوى حالة جزئيّة بسيطة قدّموا لها مقدّمات لا تخطر بالذهن؛ وقد أيقظتنا تلك المسألة إلى ضرورة مراعاة السرّيّة التامّة في العمل في هذه المواقع، بحيث نضع في الحسبان احتمال وصول الأمر إلى الجهاز الحاكم حتّى وإن تعدّدت الوسائط، وإلاّ باء العمل بالفشل وآلت النتيجة إلى العقم.

والله تبارك وتعالى هادينا في هذا المجال، ولولا عنايته لانتفت ثمرات جهودنا؛ وإذا كُشِف ارتباط الأشخاص الحركيّين وكيفيّة العمل، فسنتحمّل حينها مسؤوليّة دنيويّة وأُخرويّة. ونعوذ بالله من شرور أنفسنا.

هنا، بان لنا كوضوح الشمس معنى دعاء: **إلَهِي لاَ تَكِلْنِي إلَى نَفْسِي**

طَرْفَةَ عَيْنٍ أَبَداً فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ !

الدرس الثالث

اعتقال آية الله الخميني ونشاط المؤلف الفعال لإنقاذه من الإعدام

أَعُوذُ بِاللَهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْـمِ ٱللَهِ ٱلـرَّحْمَنِ ٱلـرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

وَلَعْنَةُ اللَهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ

وصل بنا الحديث إلى أنّ القصد من اعتقال سماحة آية الله الخمينيّ هو إعدامه ، عن طريق محاكمته ميدانيّاً وإصدار الحكم الفوريّ بالإعدام ؛ وتعتبر هذه القضيّة من القضايا المهمّة جدّاً ، إذ لم يسبق لهم أن اعتقلوا مرجعاً من أجل إعدامه ، فصحيح أنّه لم يصل درجة المرجعيّة التامّة في ذلك الوقت ، لكنّه كان قد حظي برتبة المرجعيّة بين مراجع النجف وإيران .

بقيت الدولة ومديريّة الأمن (السافاك) في انتظار الفرصة المناسبة لتنفيذ ما عزمت عليه ، فلم تتهيّأ لهم تلك الفرصة بعد أن وصلت الأُمور إلى طريق مسدود ، فلم يتمكّنوا من عمل أي شيء مضادّ لسماحته ، وبذات الوقت لم يتمكّنوا من إقناعه بالسكوت أو انتهاج طريق المصالحة مع الدولة ، ولذا عمدوا إلى محاولة إسقاطه عبر وسائل الإعلام ، وافتروا عليه بمختلف ألوان الكذب والبهتان من خلال الجرائد والمحطّات الإذاعيّة التابعة لهم ، راجين من ذلك إسقاط سمعته أمام الناس ليتمكّنوا من تنفيذ حكم الإعدام .

بعد أن شاهدنا عدم جدوى تشكيل تلك الجلسة التي كان الغرض منها

ذهاب العلماء إلى مديريّة الشرطة ، إذ قابلتهم مديريّة الشرطة بعنوان غير مجرمين ؛ قلنا : حسناً ، ماذا يجب أن نفعل ؟ في ذلك الوقت كان آية الله الميلانيّ شخصيّة بارزة ومرموقة في مدينة مشهد ، وكان لنا معه سابقة يطول الحديث عنها ، وكنتُ أكتب له في بعض الأحيان بعض الرسائل ، وكان يعمل بكلّ ما أكتب له ، وقال لي : كنتُ احتفظ ببعض رسائلك لكي أُطالعها مراراً ، وذات مرّة قال للحاجّ هادي الأبهريّ ـ المعروف بيننا ـ : إنّه (يقصدني) كثير ما يستشهد بالآيات القرآنيّة في رسائله ، فهل هو حافظ للقرآن ؟ فقال الحاجّ هادي : لا علم لي بذلك ، ولكنّي أعلم أنّه يقرأ سورة الجمعة في الصلوات اليوميّة أيّام الجُمَع في المسجد .

أجل ، أرسلتُ في ذلك الوقت السيّد الحاجّ حسن معين ـ أخو زوجتي ، وهو من الطلبة المخلصين الصادقين الطيّبين ، وأحد المنضوين بين صفوفنا ـ إلى مشهد لكي يطلب من آية الله الميلانيّ المجيء فوراً إلى طهران !

فذهب السيّد حسن في حافلات السفر العامّة إلى مشهد ، وفي الطريق بين مدينتَي سبزوار ونيشابور توقّفت الحافلة قرب إحدى المقاهي للاستراحة وتناول الغذاء ، ومن غير معرفة سابقة يأتي أحد المسافرين ويجلس جنب السيّد حسن فيبادله الحديث بحرارة ، وكان ذلك الشخص أحد أفراد الجهاز الأمنيّ جاء بمهمّة تجسّسيّة ؛ ومن خلال الحديث قال السيّد حسن : نعم ، أنا الآن أُريد السفر إلى مشهد ، وأروم اللقاء بآية الله الميلانيّ بسبب المجريات السالفة الذكر ؛ فأظهر ذلك الرجل تأسّفه ، وقال بأنّ هذا الأمر لازم جدّاً لما حلّ بالمسلمين من مصيبة كبرى . ولكن ، بمجرّد وصول السيّد حسن مدينة مشهد أُلقي القبض عليه وأُودع في السجن لمدّة أُسبوع ، ثمّ أطلقوا سراحه دون أيّة مقدّمة ، أمّا آية الله

الميلانيّ فقد اتّجه إلى مطار مشهد دون أن يحجز مسبقاً بطاقة سفر لئلّا يلتفت إليه الجهاز الأمنيّ ، وحصل على بطاقة سفر من المطار ، وارتقى الطائرة ، وحلّقت الطائرة وتجاوزت أجواء مشهد ، لكنّ الأوامر صدرت للطيّار وهو بين مشهد وطهران بالعودة إلى مطار مشهد !

أجل ، رجعت الطائرة إلى مشهد وحطّت مع جميع ركّابها على أرض المطار . ومن جهة أُخرى فقد شرعوا من ذلك اليوم بتشكيل إضبارة لآية الله الخمينيّ ، وسوّدوها بمختلف الاتّهامات السيّئة .

قيل : إنّ الطابع الحاكم في الجيش هو أن ليس ثمّة من محاكمة بعد الاستجواب وتشكيل إضبارة الاتّهام ، بل المعروف هو إصدار الحكم ومن ثمّ تشكيل الإضبارة ؛ فيُقال لمن يُراد إعدامه : إنّ هذا قد حُكِمَ بالإعدام ، ثمّ يبدأون تشكيل الإضبارة التي تستمرّ بشكلٍ آليّ حتّى الوصول لحكم الإعدام ، وكانوا يعرفون جيّداً كيف يُنَظِّمون الإضبارات .

ومن الأشخاص الذين انتفضوا في طهران في الثاني عشر من المحرّم (الخامس عشر من خرداد) : طيّب والحاجّ إسماعيل رضائي ، وهما من الشخصيّات المعروفة في طهران ، فالحاجّ إسماعيل رضائي هو الذي جلب ناقلة حمل كبيرة مليئة بالخشب إلى جنوب المدينة ووزّعه بين الناس المتهيّئين للمواجهة مع الدولة .

قيل عنه : إنّه رجل متديّن جدّاً ، ومن المواظبين على صلاة الليل ، وإنّه لم يقُم بذلك العمل إلّا غيرة على دينه ، وقد حكموه بالإعدام ، فقُتِل .

أمّا طيّب فقد كان من شقاوات طهران المعروفين ، وكانت ثمّة مجموعة تعمل تحت إمرته ، وكان يأخذ الأتاوات بالإجبار من المحلّات ، وله الكثير من أمثال هذه الممارسات ، ولكنّه ـ في الوقت ذاته ـ صاحب مجلس عزاء حسينيّ منظّم وموزون في أيّام المحرّم ، كما كان له موكب

حسينيّ معروف ، ومن دأبه أن يذبح الأبقار أمام مسير موكبه .

انتفض طيِّب ضدّ الدولة في الخامس عشر من خرداد وقام بتحريك الناس ، أي وزّع جميع أفراده العاملين تحت إمرته في الشوارع وهم يرفعون الشعارات المضادّة للدولة . وقد قتلت الدولة كلّ مَن قدرت عليه وتمكّنت من إلقاء القبض على طيِّب .

يُوصَف طيِّب بأنّه (لم تسبق لي رؤيته ، لكنّ صوره حاكية عنه) طويل القامة ، ضخم الجثّة ، قويّ البنية ، وباختصار فهو شبيه شعبان الجعفريّ المعروف في طهران باسم شعبان تاج بخش ؛ وكان وليّ العهد وكبار رجال الدولة يحضرون في مجالس طيِّب الحسينيّة ، ويذهبون إلى ناديه ، وكان هو أيضاً آمراً وناهياً ، وتراه في أمره ونهيه وكأنّه ملك طهران .

ويعتبر مقر تواجد طيِّب ركناً من أركان طهران ، حتّى أنّه في حفل التتويج قد نصب الزينة وجلب النساء وأقام الحفلات الراقصة ، فقد كان من هذا النوع من الرجال أيضاً ؛ فهو ليس بالرجل المتديّن مائة في المائة ، ونحن لا نعلم إلّا ظاهره ، والله العالم ببواطن الأُمور .

وبسبب غيرة طيِّب الدينيّة فقد انتفض ، وتحمّل ألوان التعذيب بسبب ذلك ؛ وقيل له : قدِّم إقراراً بأنّك قد استلمت مبلغاً من السيّد الخمينيّ ، وإذا فعلت ذلك فلا نرفع عنك حكم الإعدام فحسب ، بل سنعيد إليك كلّ ما فقدته من جهاز وأُبّهة وزعامة وتأريخ ، وسنفسح لك المجال رحباً لتعود على ما كنت عليه بالسابق أو أكثر .

ولكنّ طيِّب قال لهم : لا أفعل ذلك . فقيل له : لماذا ؟ قال : أنا لم أستلم مبلغاً ، وأنا لا أتّهم السيّد . قيل له : ما هذا الكلام يا أحمق ؟! فالآدميّ هو الذي يُطَوِّر نفسه إلى الأحسن . فقال : لم أستلم مبلغاً ، ولا أتّهم

أحداً . وكلّ ما ستقولونه لي سأفعله ، قولوا كلّ ما تريدون وسأُنفذه لكم ، لكنّني لا أستطيع أن أُلصق التهم بالآخرين ، وأنا لا أتّهمُ السيّد لأنّي لم أستلم منه مبلغاً .

وضعوه في الاعتقال إلى ما يقارب الشهرين ، وشكّلوا له إضبارة طويلة عريضة ، قيل إنّ حملها كان يصعب لثقل وزنها ، بعد أن مُلئت بالتهم والافتراءات .

لاقى طيّب ما لاقى من ألوان التعذيب في السجن ، حتّى أحرقوا بدنه بأنواع الآلات الحارقة الموجودة في وسائل تعذيبهم ؛ وقيل : أحرقوا جميع بدنه ، حتّى أنّ طيّباً ذلك الطويل المهيب القويّ بات مجرّد إنسان مريض ضعيف البنية ، ومع كلّ ذلك فقد كان مصرّاً على موقفه المتجسّد في : لا أفعل ذلك ، لا أتّهم أحداً . واستمرّ على ذلك الموقف ، فاضطرّوا إلى إصدار حكم إعدامه ، ثمّ أُعدم في يوم واحد هو والحاجّ إسماعيل معاً . وقيل إنّه نزع قميصه في المحكمة أمام ضبّاط التحقيق وأظهر لهم آثار الجروح والحروق التي ما زالت مطبوعة على بدنه جرّاء التعذيب .

على الإنسان أن يأخذ من هؤلاء الدرس والعِبرة ، إذ كيف غيّر الله هكذا أُناس وجعلهم على هذه الشاكلة .

كان طيّب رجلاً ارتكب كلّ ما يمكنكم تصوّره من المعاصي ، وفي أقبح صورها ، لكنّه كان يقول : أنا لا أتّهم السيّد ، مع أنّه لم يفهم معنى أنّ آية الله الخمينيّ عالمٌ ، ومرجع و . و . وكان لا يبرح يكرّر القول : لم أستلم مبلغاً ، ولا أتّهم أحداً ، ولا أُوَقّع على شيء .

أجل ، آل أمر هذين الرجلين إلى الإعدام ، وقد تأثّرت لهما كثيراً ولطيّب بالذات ، حيث إنّ الحاجّ إسماعيل إنسان مُصَلٍّ متديّن ، ومن المواظبين على صلاة الليل ، فليس من المهمّ أن يودع السجن ويُعدَم ، لأنّه

صاحب هدف ، ولأجل هدفه قد أُودع السجن ؛ أمّا أن يأتي شقيّ من الشقاوات مثل طيّب فيتنازل عن كلّ شيء ، عن حفلاته ، عن ندمائه ، عن مجالسه الحسينيّة ، عن ذبح الأبقار خدمةً للمواكب ، عن الزعامة التي كانت تماثل رئاسة السلطنة ... يتجاوز كلّ ذلك ويكون مستعدّاً لأن يُقَطَّع بدنه إرباً إرباً ، ومن ثمّ يُقاد إلى خشبة الإعدام ، ففي ذلك عِبرة للجميع ، وأمثال هؤلاء أفراد ذوو قابليّات ، ولو كانوا قد تربّوا لبلغوا شأناً في الشرع ، على العكس من أصحاب التزمّت والتشدّد الأجوف .

ولو تربّى طيّب هذا ـ مثلاً ـ منذ الطفولة على يدي أمير المؤمنين ، فمن يدري أنّه لا يكون مثل مالك الأشتر ، ولكنّ والديه قد تركاه منذ الطفولة يرتع بين المقاهي ، ولمّا كبر بقي على حالته أمّيّاً جاهلاً ، لا يذهب إلى مسجد ، ولا يستمع إلى موعظة ، ثمّ اتّخذ مسيره ذاك في الحياة ، فأضحى على هذه الشاكلة .

فطيّب من الذين ينبغي قيد أسمائهم بحقّ في سجل هذه الثورة ، ولابدّ من تكريم مواقفه ، لأنّه قدَّم نفسه وكلّ ما يملك قرباناً في هذا الاتّجاه . وبعد إعدامه ذهبتُ لزيارة قبره ؛ ويقع قبره قرب مرقد الشاه عبد العظيم ، في الركن الذي بين صحنَي الشاه عبد العظيم والسيّد حمزة ؛ ويقع قبر الحاجّ إسماعيل في ذلك الصحن ، داخل إحدى المقابر .

وصادف أن رأيتُ في ليلة إعدامهما رؤيا مذهلة ، على الرغم من عدم علمي بأنّها ليلة إعدامهما .

رأيت في المنام أنّي جالس جنب حوض مليء بالماء الزلال ، يفوق زلاله رقّة صفاء دمع العين ، وتحيط بنا أشجار الصفصاف والسرو وأمثالها فتُلقي بظلالها على الماء الذي تلألأ برّاقاً ، وكان ثمّة شابّ يعوم في الماء له ضفائر طويلة ، وغالباً ما تخرج ضفائره عن الماء وتعود ثانية لتنغمس فيه ؛

وكنتُ جالساً جنب هذا الحوض ، وعلى مقربة من الحوض طريق ترابيّ شبيه بطرق القرى والأرياف ، تتردّد فيه الحمير والبغال ذهاباً وإياباً . وكلُّ مَن يسلك هذا الطريق يُواجَه بغبار كثيف ؛ هكذا كان المنام .

وكان في يدي كأس ـ في تلك الرؤيا ـ ففهمت بعد ذلك أنّه ينبغي لشخصَين عبور هذا الطريق ، ولكي يصفى لهما الطريق من الغبار والتراب ، قمتُ برشّه من ذلك الكأس ، فتهيّأ الطريق بشكل جيّد ، ومن ثمّ جاء الشخصان وسارا فيه . مرّ الحلم علَيَّ ولم أفقه منه شيئاً ، وفي غد تلك الليلة ، وبالذات بعد ساعة أو ساعتين من شروق الشمس ، جاءنا خبر إعدام كلّ مِن طيّب والحاجّ إسماعيل .

أجل ، لقد كان قرار إعدام آية الله الخمينيّ من قِبَل الدولة جادّاً ، وأُقيمت في طهران وأطرافها اجتماعات وندوات للحيلولة دون تنفيذ ذلك القرار ، لكنّ جميع تلك الجهود باءت بالفشل ، لأنّها لم تكن مؤثّرة بحيث تُلغي عمليّة الإعدام تلك .

فرأينا أن نقف وقفة جدّيّة لتخليصه من الإعدام ، فتدارسنا المسألة من جميع جوانبها ، فقيل بأنّ هناك طريقاً واحداً لا أكثر ، وهو ضرورة تعريفه كمرجع للمسلمين ، إذ كان المرجع حينها يتمتّع بالحصانة وفق القانون المطبّق في إيران ، وإذا عُرِفَ بالمرجعيّة فسيتعذّر ـ من وجهة النظر القانونيّة ـ للجهاز الحاكم ومديريّة الأمن إصدار الحكم ضدّه ، وحينئذٍ لن تجدي ملفّاتهم نفعاً مهما كانت .

قلتُ : كيف نُثبت مرجعيّته ؟ فلا يكفي بأن يكتب زيد ويكتب عمرو بذلك . ثمّ قلتُ : ينبغي أن يحضر في طهران جميع العلماء من الطراز الأوّل من المتواجدين في المدن الإيرانيّة ، فيُقرّر إعلان مرجعيّته من قِبَل الجميع في جلسة خاصّة لهذا الأمر .

فقمت بكتابة الرسائل إلى جميع البقاع ، إلى آية الله الميلانيّ في مشهد ، وإلى آية الله الصدوقيّ في يزد ، وإلى آية الله الخادميّ ، وآية الله الحاجّ رضاي أرباب ، وشمس آبادي في أصفهان ، وإلى آية الله السيّد محمّد علي القاضي في تبريز ، وإلى السيّد حسن بحر العلوم ، والسيّد الضيابريّ في رشت ، وإلى آية الله الآخوند المولى على الهمدانيّ في همدان ـ وكان محتاطاً جدّاً ـ ولم يكن من المساهمين فيما مرّ من الأحداث ، ولمّا وصلت رسالتي إليه (وكانت تربطني به رابطة ما سابقة) ، قال : خطٌّ جميلٌ جدّاً ، ثمّ أردف قائلاً : إنشاؤه جيّد جدّاً أيضاً ؛ فقال له المبعوث الذي أوصل إليه الرسالة : حسناً ، ما الجواب ؟ هل تستجيبون للطلب وتأتون إلى طهران أو لا ؟! فقال : لابدّ لي من الذهاب إلى طهران للمعالجة ، لأنّ عيني تؤلمني . (وكان يتخوّف ، ولست أُريد تخطئته) وأخيراً ، فقد جاء إلى طهران بعنوان علاج عينه ، وشارك في تلك الجلسة الطارئة ؛ وكان من الحضور أيضاً أية الله السيّد علي الرامهرمزيّ ، وبدأ العلماء يتوافدون على طهران واحداً بعد الآخر ، ومن ضمنهم آية الله الميلانيّ ، وحلّ الجميع ضيوفاً في منزل وسط بستان قرب الشاه عبد العظيم ، أمّا آية الله الميلانيّ فقد أقام في شارع وليّ العصر الحالي (شارع أميريّة سابقاً) في أحد البيوت الكبيرة ، وقد عقدت في ذلك البيت الجلسة المقرّرة ، وطالت الجلسات وتتابعت لمدّة شهر تقريباً ، ودارت خلالها اللقاءات والمباحثات والمجالسات فيما بين العلماء ، وكانت حالة راقية تجسّد فيها ائتلاف العلماء والوصول إلى نتائج إيجابيّة مُرْضِيَة جدّاً .

وكان ثمّة أفراد من الجهاز الحاكم يأتون يوميّاً بشكل منظّم لأجل الحوار والنقاش والمباحثة مع العلماء في ملابسات الحالة الكائنة ، وكان العلماء بدورهم يعطون وجهات نظرهم ، وبعد اللتيّا واللتي وقّع الجميع على

أنّ ، آية الله الخمينيّ قد نال درجة المرجعيّة .

وقد عمل الجهاز الحاكم كلّ ما يمكن خلال تلك المدّة للسيطرة على الشارع خوفاً من التحرّك الجماهيريّ ، وكان الناس حينها قد طلبوا من آية الله الميلانيّ ـ بعد انتهاء الأمر ـ بأن يأتي إلى قم ويبقى فيها ، وأبدى استعداده لذلك .

تقرّر أن يذهب آية الله الميلانيّ إلى قم ، وفي اليوم المعيَّن للذهاب ، داهمت مجموعة من الجهاز الأمنيّ محلّ إقامته في منطقة الزعفرانيّة ، وبعد القيام بعمليّة التفتيش ، أخرجوه من البيت وأركبوه في سيّارة سارت به إلى المطار مباشرة ؛ وقالوا له هناك : تفضّل بالذهاب إلى مشهد .

هكذا كان الوضع ، ولكن وللّه الحمد ، فقد تخلّص آية الله الخمينيّ من حكم الإعدام ، وبعد مدّة أُطلق سراحه وأُودع في إحدى البيوت السكنيّة في شارع شميران ؛ وعلمنا بعد مدّة أنّ ذلك البيت من البيوت التابعة لمديريّة الأمن ، وكانوا قد قالوا بأنّه بيت فلان ، فالبيت من بيوت مديريّة الأمن وتحت الرقابة . وقرع سمعنا خبر إطلاق سراحه ، فذهب لزيارته كلّ مَن سمع ذلك ، وذهبت ـ بدوري ـ لزيارته بمعيّة وَلَدَيَّ : السيّد محمّد صادق والسيّد محسن ـ وكانا حينها يافعَين ـ بعد ساعتين من سماعي للخبر ، ثمّ عدتُ في اليوم التالي ، ومكثت عنده لمدّة يومين ؛ ومن ثمّ بدأ العلماء يتقاطرون عليه زرافات زرافات ، مضافاً إلى مجيء الناس ، وأثارت الجموع القادمة لزيارته بتلك الشاكلة مخاوف الجهاز الحاكم ، فرأوا أنّ زيارته تشكّل ظاهرة خطيرة ، فأنزلوا الشرطة في الشوارع المحيطة ، وصاروا يقولون لمن جاء لزيارته : إنّ حال آية الله ليست على ما يرام ، وقد امتنع من مقابلة الناس ؛ فتفضّلوا وعودوا من حيث أتيتم ! وكان آية الله الخمينيّ يقول : كنت حينذاك جالساً أسمع ما يقوله رجال الشرطة للناس من أجل

تفريقهم وأصغي إلى ادّعائهم بأنّي لا أُواجه أحداً .

وبعد يومين من مكوثه هناك ، نقلوه إلى منطقة قيطريّة ـ وهي من نواحي قلهك طهران ـ وبقي هناك لمدّة ثلاثة أشهر أُخرى دون أن يسمحوا لأحد بزيارته ـ إذ خضع للإقامة الجبريّة ـ وتدريجيّاً بدأ العلماء المراجع في طهران يتحرّكون لانقاذه من هذا الوضع ، فذهبوا إلى قم لهذا الغرض ، وكان قد قضى شهرين في «عشرت آباد» وفترة شهرين أو ثلاثة أشهر في (قيطريّة) ، وكانت فترة الشهرين في السجن الأوّل صعبة جدّاً عليه ، حتّى قيل إنّه قال عن الثلاثة أيّام التي قضاها في الزنزانة : لو طال مكوثي فيها يوماً أو يومين آخرين ، لَلَقَيتُ حتفي فيها .

وقد تزامن معه اعتقال علماء آخرين من أمثال سماحة السيّد دستغيب ، وسماحة الحاجّ الشيخ بهاء الدين المحلّاتيّ وابنه الشيخ مجد الدين المحلّاتيّ وأُودعوا الزنزانات ؛ وكانت مدّة المكوث في الزنزانات متفاوتة .

وبعد إطلاق سراح سماحة السيّد دستغيب ، ذهبت لزيارته ، فقال لي كنّا جميعاً قلقين عليك ، وقلنا : إن كانوا عذّبونا نحن بهذه الكيفيّة ، فماذا تراهم سيفعلون بك ؟! فكنّا قلقين حقّاً ؛ وكان سماحة السيّد دستغيب يريد القول إنّ قلقهم من أجلي فاق قلقهم على أنفسهم ، ثمّ تساءل : كيف لم يلقوا القبض عليك ؟

قلتُ : لا أدري والله ! فالله لم يُقدِّر ذلك ، أو أنّ الأعمال التي قمتُ بها غير ظاهرة ؛ لا أدري ! حيث لم يكن لي في ذلك الوقت عنوان بارز ولم أُمثّل ـ في نظر السلطة ـ أكثر من إمام جماعة بسيط يتردّد على المسجد ، كما كنتُ أتجنّب الهجوم على شخص ما من على المنبر حين أقوم بتفسير الآيات القرآنيّة وبيان الأحكام الكلّيّة والإشارة إلى وظائف

المسلمين العامّة ؛ ولذا لم يكن ثمّة مبرّر لاعتقالي من قِبَل الجهاز الأمنيّ ، ولو تجاهرت بالعمل ، وصرّحت بما أُريده علانيةً ، لما تمكّنتُ من الاستمرار ولا القيام بخطوة عمليّة واحدة .

لقد اقتصر عملنا على جماعتنا خاصّة عبر الرسائل الخاصّة وتناقل التعليمات الجارية فيما بيننا ، فكان ثمّة مانع قويّ أمام اختراق الجهاز الأمنيّ والوصول لما نحن فيه ، ولو تمكّنوا من الحصول على بعض المعلومات ، فسوف لا تكون بتلك الدرجة التي تعطيهم مبرّراً لاعتقالنا أو وضعنا تحت الرقابة ، ولم نكن نمتلك هاتفاً ، فتوضع رقابة على مكالماتنا ، مضافاً إلى ذلك أنّنا كنّا نوصل رسائلنا باليد حذراً من احتمال وقوعها في يد السافاك فيما لو أرسلناها عبر البريد .

وكان السيّد السبزواريّ ـ وهو من أفرادنا الفاعلين في همدان ، وكان يوزّع جميع منشوراتنا ـ حاذقاً ، وكذا السيّد إبراهيم إسلاميّة الذي كان ـ مع السيّد مهدوي نيا ـ في ذلك الوقت في همدان ، وهما من الأفراد النشطين الفاعلين ؛ وحصل ذات يوم أنّهما سألا ـ من باب الامتحان ـ أحد الأشخاص المعروفين الذي كان يروم السفر إلى طهران ، بعد أن دار الحديث عن نهضة علماء طهران وطريقة تحرّكهم ونهضتهم ، فقالا له : فما تقول في فلان ؟ (وذكرا اسمي) ، وماذا يفعل ؟ فقال : دع عنك هذا ، إنّه إنسان منزوٍ ، وليس له من دور فيما يجري .

تمعّنوا فالمسألة مهمّة جدّاً (طبعاً ، كلّ شيء يسير في رعاية الله ولطفه) ولكن على الإنسان أن يؤدّي ما عليه ، وأن لا يفتح للعدوّ ثغرة ليتسلل منها إليه ، فلابدّ من الحيطة والحذر والحفاظ على سرّيّة العمل إلى آخر المطاف .

وخلاصة الموضوع : أنّنا كنّا منهمكين في أداء وظائفنا الدينيّة

والشرعيّة والتفسير والتدريس ، وبالطبع فقدكانت مديريّة الأمـن تـحسب لنا حساباً ، ولكن دون جدوى ، حيث باءت تحقيقاتهم وجهودهم بالفشل ، حتّى أنّهم خصّصوا ميزانيّة خاصّة لمراقبتنا ؛ وقد ذكرتُ سابقاً أنّني عندما كنت في (الأحمديّة) فإنّهم استأجروا البيت المقابل وعيّنوا أحد أفـرادهـم لمراقبة حركاتي ، ولكن ماذا سيرون ممّن لا يظهر من عمله شيء ؟ فليس لنا إلّا سيّارات بـعض الأصـدقاء التـي تـقف أمـام بـاب البـيت بـين الفـينة والأُخرى ؛ وقد اقتادوني ذات مرّة إلى مـديريّة الأمـن ، فـقالوا لي : أنّكـم تعقدون اجتماعات خاصّة ، فما هي مواضيعكم المـطروحة ؟ وكأنّ بـعض مواضيع اجتماعاتنا الخاصّة قد طرق أسماعهم .

تحرّك آية الله الخمينيّ للإقامة في قم ، وأُقيم له هناك حـفل خـاصّ ابتهاجاً بالمناسبة ، فمضت الأحداث بحمد الله على خـير ؛ ولكـنّه فـي قـم أيضاً لم يكن مطلق اليدين ، بل بقي تحت الرقابة المشدّدة ، وقد تشـرّفت بزيارته في بعض الأوقات ، فقلتُ له ذات ليلة :كنا لحدّ هذه اللحظة نـدعو للإسلام ، ويبدو أنّه من الآن فصاعداً ينبغي أن نصبّ جـميع جـهودنا فـي الدعوة لكم ، فبيّنوا لنا الخطـوط العريضة لعملكم ، ما هو برنامجكم العامّ ؟ ما هي خطّة عملكم ؟ من أيّ منطلق ستعرّفون الإسلام ؟ وتشاورنا في هذا الأمر خلال هذه المدّة ، إذ لابدّ من وضوح معالم الطريق والحال هذه .

فقد أُشيع فجأة ، مثلاً ـ بعد أحداث مدرسة الفيضيّة ـ بأنّ المـلك قـد هرب من البلد ، وكان الجهاز الحاكم هو الذي أشاع ذلك بنفسه ليروا ما هو ردّ الفعل الجماهيريّ العامّ ؛ ما هو الموقف العامّ للناس ؟ وكنتُ حينها فـي قم ، فقلـتُ : إذا رحل الملـك فعلاً ، فما هي خطّة عـمل سـماحـتكم ؟ مَـن ستُعيِّنون ؟ ومن سـتنصبون لرئـاسة الوزراء ؟ مَـن هـم وزراؤكـم ؟ فـقال : سماحة الحاجّ السيّد محمّد الحسين ! نحن في هذا المجال في وضـع مـتغيّر

غير مستقرّ (بهذا المعنى : نحن لحدّ الآن لم نهيّئ أحداً فقد حدث هذا الحدث الطارئ دون مقدّمة) .

وقد حدثت جميع تلك الأُمور في زمن رئاسة أسد الله عَلَم للوزراء ، وأفضل من تصدى لرئاسة الوزراء قبله هو الدكتور علي الأمينيّ ، وهو من الشخصيّات البارزة في المجتمع ، وكان الناس يرغبون في عودته إلى منصبه السابق ، لما له من سابقة أخلاقيّة حسنة ، مضافاً إلى كونه من ذوي الاختصاص ومن المسلمين المتديّنين الملتزمين ؛ وكانت الدولة تعتبره من القوى الاحتياطيّة في الظروف المتأزّمة ، فحينما تُهدّد الدولة بالسقوط مثلاً ، يأتون به لامتصاص نقمة الناس ؛ وبما أنّ عَلَم من الشخصيّات غير الملتزمة دينيّاً ، فقد دار الحديث بين أوساط بعض الشخصيّات حول ضرورة تنحيته عن منصبه والإتيان بالدكتور الأمينيّ من جديد .

وكنّا نعلم بأنّ الدكتور الأمينيّ وأمثاله لم يكونوا متديّنين مائة في المائة ، لذا فقد دار الحديث طويلاً في تلك الليلة حول هذا الموضوع ، ومن جملة ما دار بيننا أنّني قلتُ له : ينبغي عليكم في هذه المرحلة أن تؤسّسوا حزبَين ، حزب سرّيّ وآخر علنيّ ، وبإمكانكم بالنسبة للحزب العلنيّ الذي ستقودونه أن تطلبوا من جميع المسلمين الانضواء بين صفوفه ؛ أمّا الحزب السرّيّ فسيكون تشكيلة خاصّة تضمّ مَن تجدون فيه الصلاحيّة اللازمة ، والبلد مليء بالشخصيّات من أهل الغيرة والحميّة ، وهم على استعداد للعمل وستكون جهودهم مثمرة ، فبالإمكان استثمار هكذا أشخاص ، إذ بإمكان أحدهم التأثير في جماعة كبيرة ، فليكن لكم بهؤلاء ارتباط سرّيّ ، وليكن هذا التنظيم هو روح التشكيلة العلنيّة .

فقال : ليست ثمّة من فائدة في الحزب ، سواء كان سرّيّاً أم علنيّاً . قلتُ : فما الحلّ ؟ قال : نُحرّك الناس على هذه الشاكلة ، فقلتُ : سيتشكّل

المجلس غداً ، وعندما يجلس النوّاب كلّاً في موقعه ، ويسنّون القانون ، فما الذي سيمكنكم عمله قبالهم ؟

قال : سنبعث أُناساً ليحطّموا باب المجلس ويقتحمونه . قلتُ : وهل سيمنحونكم الفرصة للقيام بهذا العمل ؟ إذا افتُتِحَ المجلس فسوف لا يتمكّن أحد من الاقتراب منه ولو على بُعد مائة متر ، لما سيتّخذون من إجراءات أمنيّة ، ثمّ إنّ الظروف ستتغيّر عمّا هي عليه الآن ، وستكون أكثر شدّة وضراوة . فلابدّ من تأسيس حزب ، لما له من فوائدكثيرة ، ثمّ ذكرتُ جملة من تلك الفوائد .

قال : ليس من الصالح بأيّ وجه من الوجوه تأسيس حزب .

قلتُ : حينما أرادوا خلع المرحوم أحمد شاه عن الملكيّة والإتيان بالبهلويّ ، اضطرّ للسفر خارج إيران مرّتين (ثمّ رحل عن الدنيا مظلوماً في نهاية المطاف) ، وكان من الملوك المعتبرين بسبب مجاهدته وحبّه للدين والإسلام ، وبذل جهوداً مشكورة من أجل إيران ، وعمل بكلّ طاقاته من أجل عدم وقوع المملكة تحت سطوة السيادة الإنجليزيّة .

وكان الإنجليز يطمحون تنفيذ كلّ جرائم البهلويّ على يد أحمد شاه ، لكنّه قال : لا أفعل ذلك ولا أُوَقِّع على هذا ، ثمّ جيء برضا خان إلى دفّة الحكم فنفّذ جميع مآرب الإنجليز شعرة بشعرة .

على أيّة حال ، فقد قيل لأحمد شاه : أسِّس حزباً ، فتشكيل الأحزاب من أساليب الرقيّ .

قال أحمد شاه : أنا لا أُأَسِّس حزباً ؛ للسببَين التاليَين :

فأوّلاً : أنا ملك إيران (يعني أنّه ملك على جميع أفراد الشعب) ولا تقتصر سيادتي على فئة ـ أفراد الحزب ـ دون أُخرى ، بل جميع الأفراد هم حزبي .

وثانياً : إذا أسَّسْتُ حزباً ، فسيكون في قبال هذا الحزب حزب آخر ، وسيكون لكلٍّ منهما أفراده ، وعندها ستحدث المواجهة بين الحزبَين ، وإذا حلّت المواجهة فمن المعلوم ما ستؤول إليه الحال .

كان هذا منطق أحمد شاه ، ولكن أيّة نهضة في العالم لا تثمر إلّا بأُسس تنظيميّة ، وإلّا تخلّفت عن قافلة الأحداث ، وبقيت تراوح في مكانها ! وأمّا فيما لو راعت النهضة مقدّمات العمل وضروراته بحيطة وحزم ، مع امتلاكها للأفراد المتربّين على منهجيّة معيّنة ، فبإمكانها والحال هذه من السيطرة على الحوادث الواقعة وتسييرها ؛ ومن الفوائد الكثيرة للحزب :

أوّلاً : أنّ أيّ حزب لا يطمح لاستلام السلطة في أوائل تأسيسه ، بل يبدأ بتربية أفراده تدريجيّاً حتّى يترقّوا في كافّة الأصعدة ، فواحد يتخصّص في الاقتصاد ، وآخر في الماليّة ، وواحد يرتقي المناصب في المحافظيّة ، وآخر في مديريّة الشرطة ، على أن يكون الجميع أفراداً متديّنين ملتزمين منتخَبين وفي مستوى الطموح .

ثانياً : يتواجد أشخاص متفرّقون في بقاع البلد المختلفة من ذوي القابليّات الرفيعة ، وهم من الساخطين على الجهاز الحاكم ، ولكن لا توجد بينكم وبينهم معرفة متبادلة ، ويمكن كشف هذه الطاقات وبرمجة العمل للاستفادة منهم بواسطة العمل الحزبيّ ؛ وفي حال سقوط الدولة الحاليّة مثلاً ، فبالإمكان استثمار هذه الكوادر فوراً ليمارسوا أدوارهم التي ستوكل إليهم كلٌّ حسب إمكاناته المشخّصة من قبل .

وكما أنّ جميع مقاليد الحكومة قد أصبحت تحت قبضة سلطة عَلَم مثلاً المُمثَّلة بعشرة وزراء ، تلك الحكومة التي أخذتْ بأنفاس الناس ، فبإمكاننا ـ نحن أيضاً ـ أن نمارس إدارة البلد فيما لو امتلكنا عشرة رجال

أكفّاء ومتخصّصين ؛ فالمهمّ هنا هو العشرة من الكوادر المتخصّصة ، وليس عن عامّة الناس .

وتعتمد كلّ دولة في بداية تشكيلها على كوادرها التنظيميّة المتربّية على منهجيّة حزبها ؛ وكيفما كانوا ، فهم من الكوادر المخلصة والملتزمة بمبادئ ذلك الحزب .

ثالثاً : نرى حاليّاً أنّ الجهاز الحاكم يخشى التنظيم بكل ما للكلمة من معنى ؛ إنّه يخاف من التنظيم ، ولا يرهب الجموع المحتشدة وإن كانت ألفاً إذا كانت تلك الحشود غير منظّمة ، ولكنّه يرتعد من لقاء اثنين إذا كان يجمعهم عامل تنظيميّ ، فهو لا يخاف من الأفراد كأفراد ، بل يخاف من تنظيمهم ؛ والتنظيم يمدّ الناس بهذا العامل المخيف للجهاز الحاكم (بطبيعة الحال ، فالتنظيم السرّيّ يأتي بالدرجة الأُولى ويليه التنظيم العلنيّ) .

ومن ميزة العمل التنظيميّ أنّه لا يعطي الفرصة للتسلّل إلى تشكيلته لاختراقها وتمزيقها وضعضعتها ، وإذا وقع ذلك فسوف يردّ الحزب بالمواجهة المناسبة ، وستتحرّك مجموعاته بشكل منظّم مدروس لمعالجة الموقف ؛ وسيكون النصر أخيراً حليف تلك الفئة المؤمنة المبتنية على عقيدة الإسلام والقرآن ، ولكنّ هذا العمل ـ تشكيل الحزب ـ يحتاج إلى مدّة طويلة ؛ وهو من الضرورات الملحّة ؛ وكلّما كان سرّيّاً فإنّه أفضل وأكثر أماناً .

قال (آية الله الخمينيّ) : أبداً ؛ ليس في الحزب صلاح بأيّ وجه من الوجوه ؛ ولا ينبغي أن تذكر اسم الحزب بأيّة صورة كانت .

قلتُ : حسناً ، فلا تذكروا اسم الحزب ، وتعالوا باسم مجمع أو جمعيّة أو أيّ اسم آخر ، بشرط ارتباط الأفراد في تشكيلة منظّمة ، لأنّكم لو قمتم حينذاك بنهضة فإنّ الشخص الفلاني ـ مثلاً ـ الساكن في مدينة خرّمشهر أو

في أيّة مدينة أُخرى سيعرف وظيفته على الفور ،كما سيعرف وظيفته ذلك العالِم الساكن في أقصى بقاع البلد الذي عانى وقاسى من أجل الإسلام ، فيؤدّي دوره تجاه ما يجري على أفضل الوجوه ، وسيضحى له جليّاً ما ينبغي عليه عمله ، وستجرى الأُمور على هذه الشاكلة على أحسن ما يرام ؛ أي أنّ تلك المشاقّ الكبيرة التي يتحمّلها عادةً ـ بعد انتصار الثورات غير الحزبيّة ـ مثل هؤلاء الأفراد ، ستزول من خلال هذه المقدّمة البسيطة وسيطمئنّ الإنسان الثوريّ على سلامة واستمرار المسيرة .

ومن حسن الصدف أنّه بعد وصول آية الله الخمينيّ طهران قادماً من باريس أثناء مخاض انتصار الثورة وتشكيل الحكومة ، فقدكان أوّل اقتراح قُدِّم إليه هو : تأسيسُ حزبٍ ، حيث أقنعه الحاجّ السيّد محمّد البهشتيّ بضرورة تأسيس حزب ! ونقل لي هذا الأمر المرحوم المطهّريّ بحضور سماحة الهاشميّ الرفسنجانيّ الذي كان يرى ـ بدوره ـ ضرورة تأسيس الحزب .

وردّ عليهم آية الله الخمينيّ : لا ، لا صلاح في الحزب ، بأيّ وجه من الوجوه ، فأصرّوا على أنّه لا يمكن الوصول بالحكم إلى حالة من الثبات والاستقرار إلّا من خلال تأسيس حزب .

قال آية الله الخمينيّ : حسناً ! اذهبوا وافعلوا كلّ ما تريدونه ، ثمّ أذن للسيّد البهشتيّ بتأسيس حزب جمهوري إسلامي (= الجمهوريّة الإسلاميّة) ، فتمّ تشكيل الحزب ، وصحيفة «جمهوري إسلامي» المعروفة هي الصحيفة الناطقة بلسان الحزب .

وزبدة القول ، فقدكان آية الله الخمينيّ مخالفاً لفكرة تأسيس حزب ، وربّما بقي على هذه العقيدة حتّى لحظاته الأخيرة ؛ وبطبيعة الحال فإنّ نظرته صائبة من جهة عدم صحّة تصدّي مرجع لجميع المسلمين لرئاسة

حزب سياسيّ ؛ لكن المشكلة تكمن في الفترة التي تسبق تحقّق المرجعيّة العامّة والحكومة العامّة ، حيث ستعمل المنظّمات والاتّحادات الأُخرى المنافسة له على إضعافه ـ وقد رأينا ما فعله المنافسون من أعمال مخلّة ـ ويؤدّي هذا الحزب إلى انتماء أصحاب الكفاءات المؤيّدين للثورة إلى هذه التشكيلة وتوظيف جهودهم ضمن وحدة تنظيميّة مركزيّة .

فإذا ما أشرف أحد الوزراء على السقوط ، أو طلب الاستقالة ، أو أصبح مريضاً ، فثمّة خمسة أشخاص آخرون يماثلونه بكلّ إمكانيّاته ، وعندئذٍ تنتفي الحاجة للتأمّل والتريّث لانتخاب البديل ، والحزب يصنع الأفراد ، من هنا قامت كلّ التنظيمات القائمة في عالمنا المعاصر على أساس الحزب على هذا الأساس .

وعلى كلّ تقدير ، فقد كانت إحدى وجهات نظري المخالفة له هي قضيّة الحزب ، والأُخرى هي قضيّة مدرسة الفيضيّة التي اقتحمتها القوّات الخاصّة ، فقد قاموا أثناء منبر المرحوم الأنصاريّ وردّدوا الشعارات ، وارتكبوا الجنايات ، وقلعوا أشجار المدرسة ، وقاموا بضرب الطلبة بعيدان الأشجار والهراوات وكان يوماً عصيباً ؛ ومن جملة المشاركين في المجلس ، الذين شملهم الضرب والإيذاء آية الله الكلبايكانيّ ، حيث رقد في بيته أيّاماً بعد الحادثة للمعالجة والنقاهة ؛ وقد تورّم من الضرب المبرّح ـ ولعدّة أشهر ـ كتف آية الله الحاجّ علي الصافي الكلبايكانيّ ـ وهو من أبناء أُخته ، أي أنّه الأخ الأكبر لآية الله الحاجّ لطف الله الصافي الكلبايكانيّ ـ .

كان ذلك اليوم عصيباً ، وكان يؤتى بكلّ مَن يُقبض عليه من الطلبة إلى حافّة الحوض فيقال له : قُل : يحيا الملك ! فإن لم يستجب ، نال منهم الضرب المبرّح بقصد قتله .

ولقد ضربوا الطلبة بتلك العصي الخشبيّة فأدموا الرؤوس والوجوه ،

بل شجّوا رؤوس الطلبة بالحجارة ، وحطّموا الزجاج ، وجمعوا الكتب من غرف الدراسة وبعثروها في ساحة المدرسة ؛ وقصّة مدرسة الفيضيّة معلومة .

وقد طرق سمعنا يوماً ـ بعد تلك القضيّة ـ أنّه تقرّر دعوة الراغبين من المسلمين للذهاب إلى مصرف الصادرات لدفع تومان واحد ـ لا أكثر ـ عن كلّ منهم لتعمير مدرسة الفيضيّة ، وكان هذا الإجراء بمثابة استفتاء عامّ ضدّ الملك والجهاز الحاكم ؛ فإذا جاء كلّ مسلم ـ في إيران ـ إلى المصرف لدفع هذا المبلغ لتعمير مدرسة الفيضيّة ـ وعددهم معلوم ـ فهذا يعني أنّ جميع أهل البلد قد جاؤوا إلى ذلك المصرف ، ويعني كذلك أنّ جميع أفراد الأُمّة قد أعلنوا مخالفتهم للملك ؛ ولذلك فقد شهدت شعبة المصرف المذكور صفوفاً بالآلاف المؤلّفة ، وكلٌّ ينتظر دوره لدفع المبلغ ، فقامت الدولة بأشدّ الأساليب الاحترازيّة لمنع الناس من المجيء إلى المصرف .

ولو لم يتّخذ الجهاز الحاكم الإجراء الحازم الحاسم في ذلك لَقُرِئ عليه السلام ؛ نعم ، فقد كان ذلك الإجراء استفتاءً عامّاً ضدّ الملك ، وبطبيعة الحال فقد كان ذلك الإجراء صحيحٌ أصالةً ، لكنّ تنفيذ الخطوات كان ينبغي أن يكون تدريجيّاً ، لذا كان هذا الإجراء متسرّعاً سبق وقته المناسب ، فباء بالفشل ، لأنّهم تمكّنوا من الحيلولة أمام تنفيذه .

ثمّ سمعنا أنّ ذلك الإجراء لم يكن من رأي آية الله الخمينيّ ، بل من قِبَل بعض أصدقائه المؤيّدين له من أهالي طهران ، وذكروا منهم فلاناً وفلاناً ، فقد فكّر هؤلاء مع أنفسهم في : ما الذي يجب عمله ؟ فقالوا : من الأفضل أن يكون العمل هكذا : على أيّ شخص يرغب في المشاركة لتعمير مدرسة الفيضيّة أن يدفع توماناً واحداً في مصرف الصادرات ؛ ومن ثمّ ذهبوا إلى المصرف وفتحوا حساباً خاصّاً باسمهم دون علمه ، ثمّ أطلعوه

بعد ذلك على ما فعلوا .

أرأيتم ! لقد كان هذا الإجراء في ذلك الوقت غير مناسب أبداً ، حيث ينبغي تهيئة المقدّمات اللازمة له أوّلاً ، ثمّ تنفيذه في المرحلة اللاحقة ، وكانت هذه مسألة أُخرى من مسائل الاختلاف .

عموماً ، فقد قال المرحوم المطهّريّ رحمة الله عليه : كان آية الله الخمينيّ يتحرّك في هذه الأُمور بسرعة فائقة ، ولابدّ لمن يريد اللحاق به أن يطوي عدّة مراحل . ثمّ ضرب مثالاً عن نادر شاه ، وهو : كانت عادة الملوك عبر التأريخ إذا راموا القتال ، أن يقدّموا إحدى وحداتهم العسكريّة إلى الأمام لتمشيط المنطقة ، ثمّ تتقدّم مقدّمة الجيش ، ويتبعها الملك أو القائد المعيَّن لتلك المعركة مع جيشه لبدء الحرب .

أمّا نادر شاه ، فكان يتقدّم لوحده ـ إذا أراد الحرب ـ فيسبق وحداته العسكريّة بعدّة مراحل ، ثمّ يتحصّن في مكانٍ ما لاستطلاع المنطقة وجمع المعلومات ودراسة طبيعة الظروف المحيطة بمنطقة الاشتباك ؛ فلا يصل إليه الجيش إلّا بعد ساعات عديدة قد تصل إلى نصف يوم .

وذات يوم ، أراد نادر شاه الحرب ، فذهب لوحده على جواده ـ كعادته ـ لاستطلاع المنطقة ، وبينما هو في طريقه إذ رأى طاحونة فاقترب منها وقال للطحّان : أُريد ماءً ؛ فجاءه الطحّان بالماء ، فلمّا شرب الماء قال : حسناً ؛ أحسّ الآن بالتعب ، وسأنام هنا ، وإذا جاء الجيش فقل لهم بأنّ نادر شاه هنا .

فقال الطحّان : نادر ! نادر ! نادر ! ثمّ هوى إلى الأرض صريعاً من شدّة الرعب الذي دخله .

قال المرحوم المطهّريّ : كان فكر آية الله الخمينيّ نافذاً ، وكان يُقدم على الأُمور بسرعة ، وكان يدرس ويحلّل الحوادث والوقائع بكلّ

احتمالاتها قبل وقوعها ؛ وبالنتيجة فقد كان المرء يجد نفسه متخلّفاً عنه بعدّة مراحل ، وكانت هذه المسألة من ميزاته .

ومن المسائل التي شعرنا فيها أنّنا أمام أمرٍ قد قُضي وانتهى : عمليّة اغتيال منصور ،[1] إذ إنّ الاغتيال لا يجدي نفعاً مرجوّاً ، وعمليّة الإصلاح لا تتمّ باغتيال شخص ، لأنّهم سيضعون شخصاً آخراً مكانه على الفور ، ولا شكّ أنّ الشخص الثاني سيكون أسوأ من الأوّل بمئات الأضعاف ، أي أنّهم سيتّخذون من عمليّة الاغتيال ذريعة في اتّخاذ الشدّة من أجل تنفيذ مآربهم .

على الإنسان أن يقلع الأصل والجذر ، وأن يكون كفاحه ونضاله مبدئيّاً . فلا فائدة من القتل في هذه الحال ، لأنّ الإسلام لا يقرّ الاغتيال ، **والإسْلَامُ قَيَّدَ الفَتْكَ**.

فالذي يريد أن يقتل أحداً ، فعليه قتله بعد محاكمته علنيّاً ، أو أن يقتله علناً في حال الحرب أو الغلبة .

ولم تكن عملية الاغتيال قد نفّذت بإقرار من آية الله الخمينيّ ، ولم يكن تنفيذها بتوجيه منه ، وقد صرّح بذلك بعد مدّة ، وكنت على معرفة بمنفّذي عمليّة اغتيال منصور من خلال تردّدهم علَيَّ في بعض الأوقات ، وصحيح أنّهم ليسوا من رجالنا إلّا أنّهم من الأفراد الغيورين ، والمتديّنين الجادّين ؛ وباختصار كانوا يعملون ضمن مسار التيّار الدينيّ ، لكنّ الجموح قد غلب عليهم نوعاً ما ، وكان من الصعب صدّهم عمّا عزموا عليه .

وجاءنا في تلك الأيّام بعض الشباب الغيور وطلبوا الانتماء والانضواء بين صفوفنا على أن يقدّموا أرواحهم وأنفسهم فداء للإسلام والقرآن ، وأن

١ـ أحد رؤساء الوزارة في إيران أيّام العهد الملكيّ .

يكونوا رهن إشارتنا ملبّين طائعين ـ ولا زال البعض منهم على قيد الحياة ـ كأحمد التوكّليّ ، والسيّد حسين المحتشميّ ، والسيّد محمود المحتشميّ (قيل إنّ السيّد حسين هو والد السيّد المحتشميّ وزير الداخليّة الحالي) ، وامتاز أُولئك الرجال بالوعي والغيرة والسلوك الحسن ، وعلى الأخص السيّدان حسين ومحمود المحتشميّان والتوكّليّ ، إذ كانوا من أهل الفكر الثاقب ومن المثابرين ؛ وكانت تربطنا وإيّاهم رابطة عمل مشترك ، وأمدّونا بالعون في بعض المقاطع المهمّة من العمل ، لكنّهم لم يكونوا ضمن أفرادنا .

ومن أفرادنا العاملين بحركيّة فاعلة الحاجّ السيّد مرتضى المقدسيّ الذي جلدوه ستّين سوطاً من أجل الثورة ، ومنهم أيضاً الحاجّ أيّوب الحشمتيّ ، والمرحوم علي والد الحاجّ علي أكبريّ ، وكذلك الحاجّ إسماعيل مهدوي نيا ، والحاجّ إبراهيم إسلاميّة وغيرهم .

ومن أفرادنا الجيّدين جدّاً آية الله الحاجّ صدر الدين الحائريّ الشيرازيّ من علماء شيراز اليوم ، وهو الأخ الأكبر لسماحة الحاجّ الشيخ محي الدين إمام صلاة جمعة شيراز ؛ وهو رجل صادق ، نزيه ، مخلص ومتنوّر ، وقد لاقى الأمرّين في سجون العهد البائد ، وأُصيبت عيناه بمثل ما أصاب عيني ـ أي تمزّق الشبكيّة ـ من جرّاء ضربة تعرّض لها في السجن ، ولم تسعفه العمليّة الجراحيّة بشيء ، ففقد إحدى عينيه ، ولا زال على قيد الحياة رجلاً واعياً غيوراً متديّناً ، ومن الراسخين المضحّين ، ومن مصاديق : **وَلَا يَخَافُونَ فِي اللَهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ** ،[1] ومنهم أيضاً المرحوم آية الله

١ـ تلفيق من الآية ٥٤ ، من السورة ٥ : المائدة : **يُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ** .

الشهيد الحاجّ السيّد عبد الحسين دستغيب الذي قضيت معه أيّاماً وليالٍ لا تنسى ، وكم كان طيّباً ومجاهداً وصامداً **رحمة الله عليه رحمةً واسعةً** .

وزبدة القول : فقد جاءني أُولئك السادة وقالوا : نحن خمسون شخصاً ؛ فقلتُ لهم : ألا تريدون العمل معنا ؟ قالوا : بلا . قلتُ : وتحت أمرنا ونهينا ؟ قالوا : نعم ، مائة بالمائة ، ومستعدّون لكلّ ما تأمرونا به . قلتُ : أتعلمون أنّ من نتائج هذا الأمر أنّ عليكم الطاعة في جميع الأحوال ، حتّى في حال فرض أخْذ أحد الصالحين إلى خشبة الإعدام ، فقلتُ لكم لا تدافعوا عنه ، إذ ليس من المصلحة أن تفعلوا شيئاً ! فهل أنتم على استعداد لتنفيذ ذلك ؟! قالوا لا ! إنّك لا تجد بيننا شخصين ينفّذان ما تقولون . قلتُ : إذا لم أجد ذلك ، فعملكم معنا غير صائب ، إنّكم تطلبون الانضواء بين صفوفنا ، وتطرحون ثقتكم بي بكلّ ما للكلمة من معنى ، لدرجة أنّ عليكم الانصياع لكلّ ما أقوله لكم ! فإذا قلتم تارةً سمعاً وطاعة ، وتمرّدتم تارة أُخرى ، وعددتم انقيادكم مصلحة تارةً ، وخلافاً للمصلحة تارةً أُخرى ، فهنا تكمن الخطورة .

وهؤلاء السادة هم : العراقيّ والأمانيّ والبخارائيّ الذين قاموا باغتيال منصور ، وكانوا في الواقع مسلمين جيّدين ومن أفضل الأفراد ، لكنّهم كانوا يتحرّكون في بعض المواقع بالشكل الذي لا يعلم بتحرّكاتهم حتّى آية الله الخمينيّ نفسه ، أو يقومون بأعمال لا يرتضيها .

ولذلك فقد عادت عمليّة اغتيال منصور بالضرر ، يعني : أنّهم عيّنوا حكومة أمير عبّاس هويدا ، فخضعت المملكة لمدّة ثلاث عشرة سنة تحت قبضة هذا الرجل البهائيّ فسلّمها للبهائيّين ، حتّى بلغت الحال حدّاً صار معه يبعث مع قوافل زائري العتبات المقدّسة إلى كربلاء أحد البهائيّين بعنوان طبّاخ للقافلة ؛ وأضحى رؤساء أغلب دوائر الدولة من الفاسدين ، وقُرئت

الفاتحة على الدين والدنيا والثروة ؛ وحسب قول آية الله الخمينيّ رحمة الله عليه : فقد أفرغوا البلد وأنضبوه ، فلا من رأس مالٍ قد بقي ، ولا من نفط ، ولا من وجدان ، ولا من مالٍ ، ولا من عزّة ، ولا من شرف ، ولم يتركوا شيئاً في مكانه ! وكان القصد من ذلك تشكيل دولة بهائيّة في إيران على غرار دولة إسرائيل ، وقد مهّدت عملية اغتيال منصور تحقيق الخطوات العمليّة لهذه الخطّة . ولذا ، فاغتيال منصور ليس أكثر من تنحية فرد ، وتنحية فرد لا يحقّق الغاية المتوخّاة ، وعلى من يريد العمل حقّاً الانطلاق في حدود الضوابط الشرعيّة ، والإسلام لا يقرّ الفتك والاغتيال ، والمسلمون يحملون السيف ويأتون إلى عدوّهم وجهاً لوجه لمقاتلته ، أو ينفّذوا حكم القتل بعد إصدار حكم الحاكم عن طريق المحاكمة ، أمّا القتل بالخفاء أو غفلة وغيلة فليس له في الإسلام أصل .

ومضافاً إلى ما تقدّم فإنّ أضرار الاغتيال أكثر من فوائده بكثير ، وكما لاحظنا في عمليّة اغتيال منصور فإنّ مديريّة الأمن ضاعفت من ممارساتها التعسّفيّة متذرّعة بمواجهة الإرهاب ! فازداد أُوار الحملات الأمنيّة بحيث فاقت فترة الثلاث عشرة سنة الأخيرة وزادت على ما كانت عليه في عهد رضا خان ؛ ويعلم العلماء والمتديّنون عنفها وشدّتها .

واستمرّت الحال على هذا المنوال إلى أن وطئت قدم آية الله الخمينيّ ـ وللّه الحمد ـ أرض طهران قادماً من باريس ، وربّما سأتعرّض يوم غد إن شاء الله إلى شيء من تلك الأحداث .

والله ؛ لو دامت حكومة هويدا لما بقي للإسلام من اسم ولا رسم ، لما بقي للإسلام من شيء أبداً ، وفي هذا دلالة على أنّ لنا وليّاً ، وإماماً ، وإلهاً ، وهو يهتمّ بأُمورنا وأحوالنا .

اللهمّ صلِّ على محمّد وآل محمّد

الدرس الرابع

التوقيع على الامتيازات الأجنبية في المجلسين لرعاية المستشارين العسكريين الأميركان وخطبة آية الله الخميني العنيفة

أَعُوذُ بِاللَهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ ٱللَهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

وَلَعْنَةُ اللَهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ

ذكرنا بأنّه بعد مجيء علماء إيران والوجوه المؤثِّرة والمجتهدين من المدن إلى طهران وإمضائهم على مرجعيّة آية الله الخمينيّ ، فإنّ الجهاز الحاكم لم يستطع الاستمرار في اعتقاله ، ولم يُجْدِهِ الاتّهامات التي سطّرها له ، ولذلك فبعد ثلاثة أشهر من اعتقال آية الله الخمينيّ في «قيطريّة» ، اضطرّوا لإطلاق سراحه فعاد إلى مدينة قم ، وبعد عودته إلى قم تنسّم الناس بعض الوقت شيئاً من نسيم الحرّيّة ، حيث كانت الضرورة تستدعي إفساح المجال للناس بعقد مجالس الوعظ في المساجد والحسينيّات ، لكنّهم شدّدوا على عدم التحدّث ببنت شفة في أيٍّ من الأُمور الثلاثة التالية :

الأوّل : يجب عدم التعرّض إلى الملك والبلاط والعائلة المالكة في المنشورات والخطب ، ولا مانع من انتقاد ما دون ذلك ،كأن يكون الانتقاد موجّهاً إلى رئيس الوزراء أو هيئة الدولة أو أيّ عضو من أعضاء المجلس .

والثاني : القرآن والإسلام ؛ فلا يقال : إنّ الإسلام والقرآن في خطر ، وينبغي عدم التحدّث بهذا الموضوع بأيّ شكل من الأشكال . وإذا كان ثمّة اعتراض ، فقولوا : أوضاع البلد متدهورة ، الموادّ الغذائيّة قليلة ، العدالة غير

مطبّقة ؛ وإيّاكم أن تقولوا : القرآن والإسلام في خطر !

الثالث : موضوع الصهيونيّة وإسرائيل ؛ فحذارِ أن تهاجموهما . انتقدوا مَن تريدون ، وأيّ نهج تشاؤون ، ولكن لا تتعرّضوا للصهيونيّة بسوء .

وقد تشدّدوا في هذه الأُمور الثلاثة ، أي أنّ كلّ مَن يذكر اسم الصهيونيّة أو إسرائيل بلسانه فسيتعرّض إلى الأخطار ؛ كما إذا قال شخص مثلاً : القرآن في خطر ، فسيسحق بشدّة وعنف ، حتّى حصل اغتيال منصور الذي سبق أن تحدّثنا عنه .

فحادثة اغتيال منصور ـ كما قدّمنا ـ قد أدّت إلى أضرار فادحة ، ولم تكن العمليّة في الواقع دفاعاً في قبال الكفر ، بل أدّت إلى إزالة شخص ، وسرعان ما حلّ مكانه شخص آخر أشدّ وطأة ؛ ولم يحصل عنها إلّا تغيير أشخاص ووجوه مع بقاء الحكومة على ما كانت عليه .

لقد تمّ تطبيق الامتيازات الأجنبيّة [1] في دولة منصور بشكل سرّيّ مهول ، إذ كان مجلس الشيوخ معطّلاً ، فَدُعِيَ إلى جلسة طارئة ، وتمّ التصديق عليه في الساعة الثانية عشرة ليلاً ، ثمّ تمّ التصديق عليه في مجلس الشورى ، على أن يتمتّع جميع مستشاري الجيش الأميركيّ بالحصانة وإعفاءهم من الخضوع للضوابط القانونيّة الجارية في إيران .

جرى ذلك بشكل سرّيّ في المجلسَين ، ومارست جميع وسائل

---

١ ـ الامتيازات الأجنبيّة : عبارة عن امتيازات كان يتمتّع بها رعايا بعض الدول الغربيّة في مناطق معيّنة من العالم ولا سيّما الشرق الأوسط وآسيا ، وكان يسمح بموجب هذه الامتيازات لتلك الدول الغربيّة بإقامة محاكم خاصّة بها في أراضي الدول الأُخرى لكي تحاكم رعاياها المقيمين في تلك الأقطار الأسيويّة أو الأفريقيّة .(م)

الإعلام عمليّة التعتيم الإعلاميّ المطبق استغفالاً منهم للرأي العامّ الإيرانيّ ؛ ولا يفوتنا أن نذكر هنا أنّ دولة أسد الله عَلَم هي التي مهّدت لهذا القـرار ، ثمّ جرت المصادقة عليه في دولة منصور بإلحاق مادّة واحدة في خصوص مستشاري الجيش الأميركيّ وكلّ ما يرتبط بهم .

أجل ، دعت دولة منصور ـ ودون أيّ تصريح سابق في صحيفة أو ما شاكلها ـ مجلس الشيوخ في يوم شديد الحرارة لعقد جلسة طـارئة ـ مـع أنّ المجلس كان في عطلته ـ فعُقدت جلسة تحت عـنوان مـناقشة المـيزانـيّة ، واستمرّت منذ الساعة السابعة صباحاً حتّى الساعة الثانية عشرة ليلاً ، وعلى حين غرّة تمّت المصادقة على القرار المذكور ؛كما تـمّت المـصادقة عـلى الامتيازات الأجنبيّة في مجلس الشورى أيضاً ، وحـملوا الشـعب الإيـرانـيّ على الرضوخ لسياسة الأمر الواقع !

ومعنى الامتيازات الأجنبيّة مع إضافة مادّة واحدة هو أنّ مسـتشاري الجيش الأميركيّ مع كافّة الأعضاء والهيئات والعوائل والموظّفين الأميركان في إيران يـتمتّعون بـالحصانة الكـاملة ، فـمثلاً ليس مـن حـقّ دولة إيـران ملاحقة أيّ أميركيّ وإن ارتكب جريمة ما ، لأنّ محاكمة الأميركيّ في إيران قد خرجت عن إطار القانون الإيرانيّ ، وأضـحت مـن صـلاحيّة المـحاكـم الأميركيّة ، وإذا حُكِمَ الأميركيّ بعقوبة ما ، فسوف لا تُطبَّق عليه في إيران ، بل في نفـس أميركا ؛ فقوانين إيران غير حاكمة عليـهم ، وقـوانـينهم هـي الحاكمة ، والأمر بأيديهم في مسألة تنفيذ الحكم أو العفو عن المجرم !

وعليه ، فمفاد الكلام هو : إذا أجرم أيّ أميركيّ في إيران ، فليس من حقّ دولة ومـحاكـم إيـران مـلاحقته ، فـهذا الأمـر مـوكول إلى الأمـيركان أنفسهم ، ولهم الخيار في محاكمته أو معاقبته أو العفو عنه ، وبناء على هذا فإنّ كلّ فرد أميركيّ سواء كان صـاحب مـنصب رفـيع كأن يكـون رئـيساً

لمستشاري الجيش ، أم كان أحد المستخدمين العاملين ، أم كلبه (لأنّهم يكنّون للكلب احتراماً خاصّاً وقد شمله قانونهم بالرعاية والاهتمام) ، إذا أجرموا في حقّ أيّ إيرانيّ ، مهما كانت جريمتهم ،كأن يسرقوا أموال الناس ، أو يختطفوا بناتهم ، أو يهتكوا حرماتهم ، أو يعتدوا على أعراضهم ، أو يهدموا المدن والقرى بالمدافع والقنابل ، أو يحرقوا القرى والقصبات ... وهكذا ، فليس من حقّ إيران الاعتراض على هذه الممارسات ، لأنّهم يتمتّعون بالحصانة ! وهم الذين سيقرّرون ما إذا كانت تلك الأعمال جرائم أو لا ، حسب ما تقتضيه قوانينهم بحقّ رعاياهم في إيران !

أمّا حال الإيرانيّ في قبال الأميركيّ فعلى العكس من ذلك تماماً ، فليس من حقّه الاعتداء على الأميركيّ ، وإلّا سيق إلى الاعتقال .

ولو افترضنا أن قام أحد عمّال أو فلّاحي أو جنود أميركا ـ حيث كانوا بأعداد كبيرة في تلك البرهة ، ويملؤون الثكنات العسكريّة الأميركيّة ـ بجريمة ما ، فهو حُرٌّ ، وإن اعتدى على أشرف مَن في البلد ، ولو جاء واحد منهم وتناول سماحة آية الله البروجرديّ بالسباب والكلام البذيء ، أو صفعه ، فليس من حقّ أحد ملاحقة ذلك الجاني ،كما ليس من حقّ مركز الشرطة أن يستجوبه أو يتعرّض له .

وعلى آية الله البروجرديّ أن يعلم بأنّ ذلك الأميركيّ يتمتّع بالحصانة ، وإذا أراد أن يأخذ حقّه فعليه أن يُقَدِّم شكايته إلى السفارة الأميركيّة للنظر فيها ، لا يُستثنى من ذلك الوزير والمحامي والمحافظ ، فلا فرق في هذا الشأن في المناصب ، ولا بين رجال الدين وغيرهم .

وعلى العكس من ذلك فيما لو تعرّض آية الله البروجرديّ أو رئيس مجلس إيران أو أحد الوزراء لأحد العمّال الأميركيّين ، بل لو تعرّضوا لكلب

أميركيّ ، فسيعتقل المُتعرِّض على الفور ويُستجوب عن السبب الذي دعاه إلى ذلك .

فهذا هو معنى إمضاء الامتيازات الأجنبيّة لرعاية المستشارين العسكريّين الذي أقرّه المجلس . ومن الواضح جدّاً أنّ العلاقة بين أميركا وإيران لم تبقَ مستترة تحت واجهة الاستعمار والاستعباد والاستغلال ، بل أضحت العبوديّة والرقّ جهاراً ، وربّما أدنى من ذلك ؛ ولا يمكن تصوّر أكثر من هذا الذلّ والاستخفاف بالشعب الإيرانيّ من هذا القانون .

فقد افتَرَضُوا أنّ الشعب الإيرانيّ عبارة عن حيوانات ، ووضعوا أنفسهم بمثابة الصيّاد الذي يحمل بندقيّته ليقتل فريسته ثمّ يلتهمها ، لماذا ؟ لأنّهم يتمتّعون بالحصانة ، تلك الحصانة التي استأصلت الظاهر والباطن ؛ فلم يبقوا لنا من ظاهر ولا باطن ، لا عنوان ولا اسم ، فقد كان لنا في إيران حرّيّة شكليّة ، فجاءت الامتيازات الأجنبيّة فقوّضت كلّ شيء .

ومن هنا ارتفع صوت آية الله الخمينيّ مرّة أُخرى ، بعدما عمّ الهدوء والسكينة كلّ من قم وطهران ، فقد ألقى كلمة مهمّة بعد المصادقة على ذلك القانون الجائر ؛ وقد وصلني شريط التسجيل لتلك الكلمة بعد ساعتين أو ثلاث من قِبَل رفقائنا الذين يقومون بدور الرابط فيما بيني وبينه ، فاستمعت إلى ذلك الشريط ، الذي كان ـ على الرغم من وجازته ـ مثيراً جدّاً ، طافحاً بالغيرة والحميّة ؛ وممّا جاء في ذلك الشريط : أيّها المسلمون ! أيّها الإيرانيّون ! إلى متى الخنوع ؟ إلى متى تريدون الصبر ؟ فلقد استحوذوا على كلّ شيء .

ولاقى هذا الشريط رواجاً ، مع أنّه ليس من تلك الأشرطة التي يمكن الحصول عليها بسهولة ، فأقلّ ما سيصيب مقتنيه في حال العثور عليه هو إلقاء القبض عليه وطمره في أماكن مجهولة ، فقد كانت هذه المسألة

مهمّة جدّاً .

ولذلك ، وتعقيباً لهذا الشريط وهذه الخطبة ، فقد اعتقلوا آية الله الخمينيّ وأخذوه إلى نقطة مجهولة . لقد اعتقلوه من قم ؛ ولكن أين أخذوه ؟ لا أحد يعلم أبداً . هل أودعوه السجن ؟ هل أبعدوه ؟ في أيّة مدينة من إيران ؟ في أيّ نقطة من طهران ؟ هل أبعدوه إلى خارج الوطن ؟ لا أحد يعلم ، حتّى أخصّ الخاصّة ، إلى أن انقضت مدّة على ذلك . ولقد حاولنا كثيراً معرفة مكانه دونما جدوى ، إلى أن تناقلت الأخبار ـ بعد مدّة ـ أنّهم أبعدوه في بادئ الأمر إلى أنقرة واسطنبول ـ عاصمة تركيا ـ ثمّ نقلوه إلى مدينة بُرْسا ووضعوه في أحد بيوتها سجيناً .

وقال آية الله الخمينيّ : لقد أسكنوني في غرفة قد أُسدلت ستائرها ، فلا أرى منها السماء حتّى في النهار . وكان سجّانه من رجال المخابرات الإيرانيّة ؛ وبقي في مدينة بُرْسا لمدّة سنة تحت الإقامة الجبريّة .

وعلى أثر اعتقال وإبعاد آية الله الخمينيّ حدثت ضجّة وموجة من الاستياء عمّت جميع الناس ، وكانوا يقولون : لماذا أبعدوا مرجعنا ؟ ولماذا أبعدوه خارج الوطن ؟ وبعث الآيات والمراجع من قم ومشهد وطهران ببرقيّات إلى تركيا ، وكان من جملتها رسالة بعثها علماء طهران إلى السفير التركيّ الأعظم ، وأوصوه فيها بعدم التغاضي عن شموخ مقام آية الله الخمينيّ ، وأطلعوا الدولة التركيّة على مكانته الرفيعة ، وأوجبوا عليها أن تُعْلِم الجميع بخبر سلامته ، وأمضى هذه الرسالة عشرون شخصاً من علماء طهران ، وكنتُ من جملتهم .

وقد أورد نصّ الرسالة سماحة العالم حجّة الإسلام الحاجّ الشيخ علي الدوانيّ في كتابه الموسوم بـ «نهضت روحانيون ايران» (= نهضة روحانيي إيران) في الجزء الخامس ، ص ٣٩ .

وامتصاصاً للنقمة العامّة فقد لجأت المخابرات الإيرانيّة إلى نقل آية الله الخمينيّ من تركيا إلى النجف إجباراً وقالوا : سيكون هناك تحت نظرنا ونظر دولة العراق ، مضافاً إلى كون النجف مدينة دينيّة ؛ وحاولوا بهذا الإجراء تخفيف حدّة العواطف الهائجة في إيران ، إذ سيفكّر الناس أن : الحمد للّه ، فقد أُطلق سراحه وتشرّف بالإقامة في النجف ، فليس من قلق عليه الآن ، لأنّه سينهمك بزيارة أمير المؤمنين عليه السلام والدرس والبحث وإمامة الصلاة .

وقد أدّى هذا الإجراء إلى تخفيف حدّة التوتّر كما توقّعوا ، يعني أنّ حالة الهياج والغليان الكامنة في نفوس الناس قد خمدت شيئاً فشيئاً ؛ وأضحى الناس يذهبون بين الفينة والأُخرى لزيارة العتبات المقدّسة في العراق ويعطفون على زيارته ، لكنّه كان تحت الرقابة الشديدة ، فكلّ مَن يدخل بيت آية الله الخمينيّ في النجف يكون عرضة لعيون جهاز المخابرات المشدّدة ؛ فتحقّق لهم في خاتمة المطاف ما أرادوه ، حيث لا زالوا يتربّعون على كرسي الحكم ، وهدأت الأوضاع عموماً ، وهذا ما كانوا يطمحون إليه .

وقد شدّد الجهاز الأمنيّ في ممارساته القمعيّة ضدّ الناس خلال فترة إبعاد آية الله الخمينيّ إلى النجف بصورة لا يمكن للمرء وصفها ، بل يتساءل معها المرء : أيمكن للقبح أن يصل إلى هذا المستوى من الانحطاط ؟! فحالة الانفلات قد عمّت ، وتهيّأت الأرضيّة لمجيء البهائيّة على شكل انقلاب يستلمون خلاله مقاليد البلد ، وتمثّلت باكورة هذه الحالة بمجيء أمير عبّاس هويدا البهائيّ وتسنّمه منصب رئاسة الوزراء .

قال لي أحد السناتورات ـ وهو السيّد جلال الدين الطهرانيّ ، ويُعدّ إلى حدٍّ ما من المفكّرين المتديّنين ، وتربطه علاقة بآية الله البروجرديّ ،

وهو ذات الشخص الذي ذهب إلى باريس من قِبَل مجلس الوصاية على العرش للالتقاء بآية الله الخمينيّ ، حيث قال له آية الله الخمينيّ : لا أُقابلك إلّا بعد أن تستقيل عن سمتك ؛ فقدَّم استقالته وحظي بذلك اللقاء ـ قال : لقد جلبوا هذا البهائيّ لرئاسة الوزراء ، وكنتُ حينها سناتوراً وعضواً في مجلس الشيوخ ، فقدّمت بطاقة غامقة ، أي : عدم الموافقة على تنصيبه ، وإثر ذلك استجوبوني عن سبب الرفض ، وأنا الآن منذ عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة جليس البيت بعد إحالتي على التقاعد .

يعني أنّه أُحيل إلى التقاعد مع كونه رجلاً عالماً ، ومتخصّصاً في الرياضيّات ، وفي علم الهيئة ، ورجلاً مسلماً ، وكان قد شغل منصب محافظ خراسان مدّةً ، فأدّى وظيفته على أحسن وجه .

ومن الإنصاف أن نقول عنه إنّه أحسن مَن أدّى وظيفته كمحافظ في العهد البهلويّ ، حتّى أنّه قال لي : قال لي الملك مرّةً : عليك أن تُقَسِّم أراضي خراسان ! فقلتُ : إنّ يدي لا تتطاول على أملاك أبي ، والإمام عليّ ابن موسى الرضا عليه السلام هو أبي ، فأنا لا أقوم بهذا العمل ؛ وقلتُ له : لو أعطوك مِلك أبيك وقالوا : خُذْهُ ، فهل تفعلون ذلك ؟ قال : لا . قلتُ : حسناً ، فهذا ملك أبي . ولذلك لم يدعهم يقسّموا أراضي خراسان مادام هو المسؤول عنها . وكان يقول : عندي خطط وبرامج لإعمار البلاد أفضل بكثير من هذه الخطط الحاليّة التي هي قيد التنفيذ ، لكنّهم لم يولوه أُذناً صاغية ، لأنّ خططهم تأتي من خارج الحدود .

ولنعُد إلى صُلب الموضوع ، فقد قال : لقد أعطيتُ رأياً سلبيّاً في التصويت ، فأجبروني على الاستقالة ، وأنا الآن منذ عشر سنوات أو اثنتي عشرة سنة جليس البيت ، قد طرق سمعي أخيراً أنّه قد وافته المنيّة عن عمر ناهز المائة سنة .

على أيّة حال ، فقد أُبقي آية الله الخمينيّ في النجف تحت الإقامة الجبريّة ، حتّى زادت الضغوط البعثيّة في النجف الأشرف بشدّة ، وطرحوا على آية الله الخمينيّ شروطاً ، فأجابهم بالرفض وقال : سأُغادر العراق . فقالوا : تفضَّل ! فتحرّك باتّجاه الكويت ، وكما تعلمون فإنّ دولة الكويت لم تسمح له بدخول أراضيها ، فذهب إلى فرنسا ثمّ عاد إلى إيران ، وأنتم على اطِّلاع بالأحداث الحاصلة أخيراً .

ورد آية الله الخمينيّ طهران فحلّ ضيفاً في مدرسة علوي (= المدرسة العلويّة) على سماحة الحاجّ الشيخ محسن سعيديان وسماحة السيّد عبد الصاحب (سيّد علي أكبر الحسينيّ) وسائر مدرّسي المدرسة ، فذهبتُ لرؤيته ـ طبعاً في اليوم المخصَّص لكلّ العلماء ـ فحضر بعد صلاتي المغرب والعشاء ، وجلس في صالة المدرسة ، وتحدّث لمدّة ثلاثة أرباع الساعة تقريباً ؛ فقلتُ للسادة : خذوا لنا منه وقتاً خاصّاً لمدّة نصف ساعة ، وقد تلطّف علينا بالموافقة ، فعيّنوا لنا وقتاً بعد يوم أو يومين في الصباح مبكّراً ، فذهبت إليه ، وجلسنا نتجاذب الحديث لمدّة نصف ساعة تقريباً .

ولم تكن الجلسة خاصّة بتمام المعنى ، حيث جاء شخصان آخران ، ولكنّ العدد لم يتجاوز أربعة أو خمسة أشخاص ؛ ولم تكن الدولة البهلويّة قد سقطت حينذاك ، يعني أنّ لقاءنا به قد حصل قبل الثاني والعشرين من بهمن ، وأذكر أنّني ذهبت بعد خروجي لزيارة أحد السادة العلماء من الوافدين من المدن الأُخرى ، وكان منزله في شارع وليّ العصر الحالي ، وكانت سيّارتنا تمرّ بين إطلاق النيران في الذهاب والإياب .

وهكذا انتفض الشعب ضدّ الدولة ، وكانت لهم مناوشاتهم مع الجيش ، وما أن حلّ عصر اليوم الثاني حتّى سقطت الحكومة بحمد الله ؛ وعمّت نداءات التكبير تصدح من كلّ مكان ، فهجمت الجموع الغفيرة

رجالاً ونساءً على محل إقامته للحضو بلقائه ، وكان الازدحام مذهلاً ممّا أدّى لإصابة الكثير من الناس بحالة الإغماء من شدّة الزحام ، ولا يسعنا المجال للخوض في تفاصيل ذلك الحدث (ومَن أراد ذلك فجميع التفاصيل عند سماحة الحاجّ الشيخ محسن) .

لم يُطِل آية الله الخمينيّ المكث في طهران أكثر من عدّة أيّام ، حيث عاد إلى قم ؛ ولم ألتقِ به في طهران أكثر من مرّتين ، ففكّرت في زيارته وهو في قم لأُبارك له العودة إلى مدينته التي هي مقرّه ومستقرّه ؛ وأخيراً ذهبت ذات يوم مع ولدي الحاجّ السيّد محمّد صادق إلى قم ، فذهبنا إليه صباحاً وحصلنا على فرصة لقاء خاصّ .

كنّا قد حصلنا على موافقة الالتقاء به على انفراد ، ولكنّ ذلك لم يدم أكثر من نصف ساعة ، فبينما كنّا منشغلين بالحديث وإذا بالباب يفتح على حين غرّة فتدخل عائلة الشهيد الفريق الأوّل قرني ، وهم زوجة الشهيد وأولاده وإخوته ، وهم في حالة من البكاء والعويل ، وكان الفريق الأوّل قرني قد اغتيل حديثاً ، فجاءت عائلته بعد إتمام مراسم التشييع والدفن في قم ، فواساهم بتقديم التعازي . وباختصار ، فقد تمّ اللقاء المذكور على هذا المنوال ولم نتمكّن من التحدّث إلّا في بعض الأُمور العامّة .

وكنتُ قد ذهبت إلى قم من أجل طرح مسألتين ، الأُولى أنّني قلت : من اللازم الآن إقامة صلاة الجمعة ، لما لها من أهمّيّة مضاعفة على غيرها حاليّاً ؛ والأُخرى : العفو العام ، إذ لابدّ من إعلان العفو عن القابعين في السجون بسبب سياسة وحكم الملك في العهد الطاغوتي ، طبعاً بغضّ النظر عن أُولئك المتّهمين بجرائم شخصيّة عاديّة ، إذ لابدّ لهكذا أشخاص من أن ينالوا عقوبة ما اقترفت أيديهم ، ولا فرق هنا بأن تكون الحكومة إسلاميّة أو كافرة ؛ وإنّما العفو العامّ بسبب انتقال الحكم من حال الكفر إلى الإسلام ،

ولا يصدق في ظلّ حكومة الإسلام إطلاق اسم «جريمة» على كثير من الممارسات التي كانت تعدّ جرائم في العهد الكافر .

فالذين كانوا يحملون عناوين مدير الماليّة أو قائد الجيش وما شابه ، كانوا يمارسون أعمالاً مخالفة لقانون الإسلام ، وهم مجرمون يجب محاكمتهم ، في حين أنّ قانون الكفر لا يتعرّض لهم ، بل يُطلق لهم العنان فيما يمارسونه .

أمّا أُولئك الذين ثبت عليهم إجرامهم ، سواء في العهد البائد أم في عهد حكومة الإسلام ، أي أصحاب الملفّات الجنائيّة كالقاتل أو السارق ، أو ثبوت أخذ الرشوة على مدير الماليّة ، أو ارتكاب القتل العمديّ من قبل قائد الجيش ؛ فينبغي أن يحاكموا على ما جنت أيديهم .

أمّا بخصوص صلاة الجمعة ، فقد قال آية الله الخمينيّ : لا ؛ إنّ عقيدتي في صلاة الجمعة أنّها غير واجبة ، بل بنظري أنّ وجوبها حتّى في زمان رسول الله تخييريّ .

ولا أذكر تماماً هل قلتُ له هذه الجملة أو لا ـ فقد كان في نيّتي أن أذكرها له ـ وخلاصتها أنّني أردت القول : أقيموا صلاة الجمعة لأربعة جُمَع متتالية ، وعندها ستعلمون هل هي واجب عينيّ أو لا !

يعني أنّكم ستلمسون الفوائد الكثيرة المترتّبة على إقامتها بحيث تجعلكم تعيدون النظر في أمرها .

وأمّا بخصوص العفو العامّ ، فقد قال : إنّ حكومة الإسلام كانت ولا زالت في كِلا العهدين ، سوى أنّ قوانين الإسلام في عهد الطاغوت كانت معطّلة عمليّاً ، ويجب على جميع هؤلاء أن يُحاكموا على أساس القانون الإسلاميّ ؛ وليس ثمّة من معنى للعفو العامّ .

وأخيراً ، فالوقت لم يسمح لنا لإتمام الحوار بسبب دخول عائلة

الشهيد قرني من جهة ، وبسبب ضياع بعض الوقت المقرّر أثناء دخولهم علينا ، وهكذا مرّ الوقت سريعاً ، فنهضنا وودّعناه وتهيّئنا للعودة إلى طهران .

وكان المرحوم المطهّريّ في ذلك الوقت على قيد الحياة ـ حيث تمّ هذا اللقاء قبل اغتياله بأُسبوع ـ وكانت تربطني به علاقة وثيقة ، وقلت له ذات يوم : أتدري ما القضيّة ؟ القضيّة المهمّة هي صلاة الجمعة ، ولابدّ من إقامتها فوراً ، وإلّا فالبلد مهدّد بأخطار عنيفة تداهمه ، لأنّ جميع الأحزاب والمنظّمات منشغلة الآن في عرض أفكارها ومناهجها لاستقطاب الناس وتوسيع رقعة قواعدهم الجماهيريّة ؛ ففي ذكرى وفاة الدكتور مصدّق ـ مثلاً ـ تحرّكوا بثلاثين ألف شخص من مؤيّديهم في طهران متوجّهين إلى أحمد آباد ، ومن هناك أطلقوا الشعارات الوطنيّة للتعبير عن معارضتهم لجهاز آية الله الخمينيّ ، لما يُضفي على جهازه من القدسيّة والروحانيّة .

وثمّة نشاطات وتحرّكات لأحزاب أُخرى في هذا الميدان ، وإذا لم تقم صلاة الجمعة فسوف ينهار كلّ شيء ، أمّا إذا أُقيمت صلاة الجمعة ، فسوف لن تختصّ المسألة بمائة شخص أو خمسمائة ، وإنّما ستشمل الأُمّة برمّتها .

كنّا نتحدّث في هذا الكلام في وقت لم تكن فيه صلاة الجمعة في طهران قد أُقيمت بعدُ ، يعني لم يكن لها من أثر يُذكر ، وكنّا بدورنا قد بدأنا في مسجد القائم بمناقشة وبحث مسألة وجوب صلاة الجمعة العينيّ التعيينيّ ، أي : وجوب صلاة الجمعة تعيينيّاً .

كما كنّا نبحث ذات المسألة في جلساتنا الأُسبوعيّة ، حيث قلتُ ذات ليلة في إحدى الجلسات : أنا على استعداد للحوار والمناقشة مع أيّ كان في مسألة وجوب صلاة الجمعة من على الشاشة الصغيرة (التلفاز) ، والقيام

بمباحثة فقهيّة ، لبيان وجوب صلاة الجمعة ، هل هو تعيينيّ أو لا ؟

وقلتُ للمرحوم الشهيد المطهّريّ : إذا ذهبتُم إلى قم والتقيتم آية الله الخمينيّ ، فقولوا له : إنّ الطهرانيّ عنده عشرين مادّة يرى ضرورة طرحها عليكم ؛ وإحداها هي الوجوب العينيّ التعيينيّ لصلاة الجمعة . فآية الله الخمينيّ من الفقهاء ، وقد حضر دروس آية الله سماحة الحاجّ الشيخ عبد الكريم الحائريّ ودروس آية الله البروجرديّ ، ولربّما درس صلاة الجمعة لعدّة دورات . وليس ثمّة شبهة اليوم في وجوب صلاة الجمعة التعيينيّ العينيّ على ضوء تلك الموازين الكلّيّة ، وعليه بمباشرة أداء صلاة الجمعة .

المسألة الثانية : مسألة زواج الشباب والشابّات .

أرى أنّه لابدّ من تعميم تزويج الشابّ حال بلوغه سنّ الخامسة عشر من عمره في جميع أرجاء البلاد . وعلى الدولة أن تضع برنامجاً شاملاً ومنظّماً ، تُقدِّم فيه غرفة صغيرة لكلّ مَن يُقْدِم على الزواج في هذه السنّ ، فيتمتّع الجميع بحياة مستقرة ، كلٌّ حسب موقعه ومجال عمله ، فالكاسب يبقى على كسبه ، والفلّاح في مزرعته ، والعامل في عمله ، والتلميذ في دراسته ، ويُعطى لكلٍّ واحد من هؤلاء تسهيلات للزواج ، ويبقى الطالب يزاول دراسته ، إذ أين العيب في أن يكون للجامعيّ زوجة ؟ فليذهب للجامعة لتكملة مشواره الدراسيّ وثمّة زوجة تنتظره في بيته ، فالجامعيّ المتزوِّج كالجامعيّ الأعزب الذي حين يعود إلى منزله يرى والديه باستقباله ، وغذاءه مُعدّاً ، بفارق أن المتزوِّج يتناول طعامه مع زوجته ثمّ يذهب لوظيفته . فلابدّ من تعميم الزواج المبكّر للشباب والشابّات في أوائل بلوغهم في كافّة أرجاء البلاد .

وتناولت المسألة الثالثة الحجاب التي قدّمها هو بعنوان تحفة إلى إيران ، إذ لابدّ وأن يكون الحجاب وفق ضوابط معيّنة تؤول إلى ستر المرأة ، دون أن يضايقها في تحرّكها ومزاولتها الأعمال براحة ويسر ، في حال حملها للطفل ، وعند ذهابها للسوق وعند ركوبها في الحافلة ، ولابدّ من مراعاة كيفيّة الحجاب بحيث لا يقع من على رأسها في جميع ما تقدّم .

وينبغي أن يكون الحجاب بأكمام طويلة مع سروال طويل وعريض ، وبلون موحَّد (واللون المتعارف هو الكحليّ أو الرماديّ) ، ويرى بعض الفقهاء أنّ كشف الوجه والكفّين جائزٌ ، وهو كذلك ؛ لكنّ بعض الفقهاء يحتاطون في ذلك ، فعلى مقلّداتهم أن يغطّين وجوههنّ وأكفّهنّ عن الأجانب ، مع مقنعة طويلة في حكم الجلباب على الرأس ، وهو في هذه الصورة أفضل من الإزار المستعمل اليوم في الصلاة ، لأنّه بمثابة العباءة التي تحفظ النساء وتسترهنّ في حال خروجهنّ . أمّا الحجاب الذي هو بدون حزام ، والمفتوح من الأمام الذي يُجبر المرأة على استعمال كلتا يديها لحفظه مُغلقاً ـ والذي إذا انفتح في بعض الأحيان أو ضربته الريح ، أضحى جميع بدن المرأة عرضة للآخرين ـ فإنّه ليس بالحجاب الصحيح ، مضافاً إلى عدم إمكانها العمل والحركة عند ارتدائه .

وأخيراً فلابدّ لهذين (الجبّة والسروال) من أن يكونا واسعَين وفق ضوابط معيّنة وثابتة ومتعارفة عند الجميع ، بحيث لو ذهبت المرأة إلى بائع الألبسة ، وقالت له : أُريد حجاباً لخارج البيت ، فقياسات القماش اللازم معلوماً لديه ، أشبه بالقماش اللازم لخياطة العباءة المعروفة قياساته لدى جميع الباعة ، كأن يكون ستّة أمتار مثلاً ؛ فترتدي جميع نساء إيران هذا الزيّ الموحَّد ، وينبغي أن يكون الحذاء بسيطاً جدّاً مريحاً وبدون كعب عالٍ .

بعد ذلك ، يُقارن التلفاز بين إحدى المتبرِّجات بالملابس الطاغوتيّة وبين إحدى النساء المحجّبات بهذا الحجاب ، فيقال : أيّها المسلمون ! أيّهما الأفضل من أجل الحرّيّة ، الشرف ، من أجل الذهاب إلى العمل ، بل حتّى من أجل راحة المرأة ؟ فأيّهما التي يمكن لها مزاولة أعمالها ؟

طبعاً ، هذا إجمال الأمر ، وقد قلتُ : سيكون هذا الأمر مقبولاً في حال تعميمه لكافّة الناس ، وأنّ عليه أن يبدأ أوّلاً في تطبيقه على أفراد عائلته ، لا أن يدعو لارتدائه مجرّد دعوة .

ليطلب من النساء الايرانيّات أن يقتدين ، فيجعلن حجابهنّ على هذا النحو ، وذلك باعتباره على رأس المتصدّين ، وأنّ أحكامه نافذة على الجميع ، مضافاً إلى كونه رئيساً للبلاد والمجتمع ، فكلامه نافذ ومُطاع ، وليس ككلام الآخرين من أمثالي .

المسألة الرابعة : ضرورة الاهتمام بالمقاومة الوطنيّة ، والاهتمام بالشباب الثوريّ الملتزم بالإسلام ، من خلال إعدادهم ضمن دورات تدريبيّة منظّمة على فنون القتال ، ليكونوا على أُهبّة الاستعداد لحماية المدن ، والدفاع عن البلاد والمرابطة على حدودها ؛ وهذا غير القوّات العسكريّة النظاميّة ، فكلٌّ له استقلاليّته ووظائفه الخاصّة به .

ونتيجة هذا الإعداد هي إيجاد روح النشاط في الدفاع عن الحقوق المسلّمة ، وحفظ وحراسة كيان وشخصيّة الإنسان المسلم . وعلى هذه القوّات أن تنتشر في كافّة بقاع البلاد ، وتكون على استعداد تامّ في جميع الأوقات ؛ وإذا ما حدثت هجمة مضادّة أو حدث ثمّة إحساس بخطر داهم ، فسوف تتحرّك هذه الفصائل الثوريّة للسيطرة على الوضع بيُسر .

قال المرحوم المطهّريّ : (لقد طُبِّق هذا الأمر بصورة مصغّرة في

طهران ، ويوجد الآن عشرة آلاف شابّ يتلقّون تدريبات عسكريّة ، وقد هيّأت الدولة ميزانيّة خاصّة لهذا الغرض ، وهناك جهود مبذولة لرفع عددهم إلى عشرين ألفاً) .

أجل ، فتلك التشكيلة هي اللبنة الأُولى لمنظمة الحرس الثوريّ وتعبئة المستضعفين ، التي رأينا أنّها قد وصلت إلى المليون ، بل وتجاوزت ذلك ؛ وبحقّ فقد أدّى هؤلاء دورهم على أحسن وجه في الحفاظ على الأراضي ، والدفاع عن حدود دولة الإسلام .

المسألة الخامسة : لزوم تكليف عامّة الناس بالتدريب على السلاح ، لأنّ الدفاع والجهاد في الإسلام لا يختصّ بالشباب دون غيرهم . فعلى الجميع أن يكونوا مجاهدين في سبيل الله ، من حنظلة غسيل الملائكة ذلك الشابّ الحديث البلوغ حتّى عمّار بن ياسر ذلك الشيخ المسنّ الذي بلغ الرابعة والتسعين من عمره .

وعليه ، فعلى عهدة الحكومة أن تضع برنامجاً تدريبيّاً على مختلف أنواع الفنون العسكريّة الحديثة يشمل كافّة الناس على شكل وجبات ، بأن يدخل البعض في دورات خاصّة يتناولون فيها كلّ خصائص ودقائق الفنون العسكريّة الحديثة ، ويدخل البعض الآخر في دورات عامّة تشمل أوّليّات الإعداد والتدريب على كيفيّة استخدام الأسلحة والرمي ؛ ويتمّ التحاق الناس بهذه الدورات بشكل دوري مستمرّ ، ويشمل الأفراد الذين تتراوح أعمارهم ما بين خمس عشرة سنة إلى الأربعين ، فيمثّلون مجموعات عسكريّة إسلاميّة تذود عن حياض الإسلام ، وعلى أُهْبَة الاستعداد للمساهمة في حسم الموقف في أيّ حدث طارئ .

الجهاد عبارة عن تجهيز الجيش وتسييره تحت قيادة حكومة

الإسلام إلى البلدان غير الإسلاميّة وغير التابعة لحكومة الإسلام ، من أجل جعل الكفّار والمشركين مسلمين ، وهذا الجيش أيضاً على استعداد دائم لصدّ أيّ عدوان محتمل من قِبَل الأعداء .

وينبغي العلم بأنّ هذه المسألة غير المسألة السابقة ، ومفادها أنّ جميع الأفراد في الإسلام هم جنود للإسلام .

المسألة السادسة : تجهيز علماء الإسلام وفقهائه وفضلائه بالسلاح الشخصيّ . والمتعارف اليوم أنّ العلماء لا يحملون السلاح ـ وفي الحقيقة أنّهم قد جُرِّدوا من السلاح ـ وباعتبار أنّ العلماء آمرون بالمعروف وناهون عن المنكر ، فلابدّ لهم من التزوّد بالسلاح الذي يضمن لهم أداء مهامهم .

وكما أنّه لابدّ للضابط والشرطيّ من استحصال إجازة حمل السلاح ، فعلى العلماء وطلبة الحوزة العلميّة الملتزمين كذلك ، وربّما كان حمل السلاح بالنسبة إليهم أكثر لزوماً من غيرهم . ولا يعني حمل الأسلحة الشخصيّة أن تكون يد الشخص على الزناد في كلّ وقت ، بل هو لإخافة مَن يخالف القانون ، كما نرى بأنّ مِن الضبّاط مَن لم يستخدم سلاحه الشخصيّ على مدى خدمته ولو لمرّة واحدة ، ولكنّ حمل السلاح يمنحهم اعتباراً عمليّاً وفعليّاً ، فحمل السلاح بالنسبة للعلماء والفقهاء من الضرورات اللازمة ، لأنّهم ضامنو الوظائف المادّيّة والمعنويّة للناس ، ومن أجل نفوذ كلمتهم واعتبار أمرهم ونهيهم ولمحاربة الفحشاء والمنكر .

أجل ، قدّمتُ هذه الموادّ العشرين إلى المرحوم الشهيد المطهّريّ ؛ فقال سماحته في خصوص حجاب النساء وتغيير زيّه إلى الصورة الصحيحة : كيف سأقول له ذلك ، هل أذكره نقلاً عنكم ؟ قلتُ : افعلوا ذلك ! ثمّ ذهب الشيخ إلى قم للالتقاء بآية الله الخمينيّ ، فقدّم اقتراحه بخصوص

صلاة الجمعة ، فقال آية الله : إنّ سماحة الحاجّ الشيخ محمّد علي الأراكيّ يقيم الصلاة في قم ، فماذا سأقول له ؟ فقال سماحة المطهّريّ : إنّه سيقدّمكم في الصلاة ؛ فقال آية الله الخمينيّ : وكيف سأخرج من البيت ؟ فالجماهير المحتشدة سوف تجعل سيّارتي قطعة قطعة (لأنّ علاقة الجماهير بقائدها في تلك البرهة كانت في ذروتها ، وبحمد الله فقد استمرّت تلك العلاقة على امتداد هذه السنين المنصرمة ، ولذلك لم يتمكّن من الخروج من البيت ؛ وقد شاهدتم ما صنعت الجماهير في تشييع جنازته ، حتّى أنّ الجنازة قد تعرّضت لخطر الضياع بين الأيدي والأقدام وفقدان أثرها !) .

على أيّة حال ، فقد قال : كيف أخرج من البيت ؟ فقال المرحوم المطهّريّ : ليس هذا مهمّاً ، إذ توجد طرق عديدة لحلّ هذه المسألة ، أقيموا أنتم الصلاة ، ولو لمرّة واحدة ، ومن ثمّ دعوا غيركم يقيمها فليس من الضرورة أن تؤمّوا الناس بنفسكم ، لكن إمامتكم في هذا المقطع لازمة ، وعيّنوا لإمامة الجمعة في المدن مَن ترونه لائقاً لذلك .

وأخيراً اتّخذ قراره بخصوص صلاة الجمعة بعد مضي عدّة أشهر ؛ إذ إنّ المرحوم المطهّريّ قد استشهد بعد أُسبوع من ذلك اللقاء ، وأُقيمت أوّل صلاة جمعة في طهران في ساحة جامعة طهران بأمر آية الله الخمينيّ بإمامة المرحوم السيّد محمود الطالقانيّ ، ولم يُمهل الموت المرحوم الطالقانيّ لأكثر من شهر واحد ، فأُوكلت إمامة صلاة الجمعة في طهران لآية الله المنتظريّ ، وجاء بعده سماحة السيّد الخامنئيّ ، وما زالت صلاة الجمعة مقامة لحدّ الآن ولله الحمد .

أجل ، فإنّ صلاة الجمعة مهمّة جدّاً ، ولا يمكن تصوّر حكومة الإسلام بدون صلاة الجمعة ، وكلّ مَن استلم زمان السلطة ـ منذ عهد رسول الله إلى يومنا الحاضر ـ قد أقام صلاة الجمعة ؛ ومن الناحية الأُصوليّة

فإنّ صلاة الجمعة واجبة على الجميع ، لا فرق في ذلك سواء كان الزمان زمان حكومة الإسلام أم زمان غير حكومة الإسلام ؛ والناس في زمان غير حكومة الإسلام مذنبون ؛ وإذا سألتهم : لماذا لم تصلّوا صلاة الجمعة ؟ يقولون : لأنّنا لا نستطيع ذلك ؛ ولابدّ من قيام حكومة الإسلام . ويقولون : لابدّ أن تقوموا بتشكيل حكومة الإسلام لنتمكّن من أداء صلاة الجمعة .

فصلاة الجمعة ـ والحال هذه ـ من ثمرات تشكيل حكومة الإسلام ، فيكون من الواجب على الجميع تشكيل حكومة الإسلام ، ليتمكّنوا من إقامة صلاة الجمعة ؛ ونحن نرى أنّ صلاة الجمعة قد غطّت على أنشطة جميع تلك الأحزاب .

وحين يشارك المليون والمليونان والثلاثة ملايين من المصلّين في طهران ، فسيخجل ذلك الحزب المعارِض من الظهور في الشارع ، لأنّ قاعدته الجماهيريّة لا تتجاوز العشرة آلاف إلى عشرين ألفاً من الأتباع ؛ أمّا في حال عدم إقامة صلاة الجمعة ، فإنّ تلك الجموع المليونيّة ستقبع في بيوتها وسيُجهل حالها بسبب تفرّقها بين البيوت والمساجد ، وبين التفرّج على الشاشة الصغيرة ، أو الاستماع لإحدى القصص ، أو الذهاب إلى الملعب لمشاهدة مباراة بكرة القدم ، فيأتي في هذه الحال الحزب الفلاني بقاعدته المؤلّفة من عشرة آلاف شخص فينزل إلى الشارع ، وبانضمام بعض المتسكّعين وعدد المتفرّجين يزداد سواده ، فيشعر ذلك الحزب بنشوة ، ويدّعي أنّ القدرة والقوّة منحصرة في حوزته .

والحمد للّه فقد أصبح مشروع صلاة الجمعة عمليّاً ؛ وكان المرحوم المطهّريّ قد قال لي : لم تسنح الفرصة سوى لطرح بعض موادّكم على آية الله ؛ وقد أرجأت الموادّ المتبقّية إلى فرصة أُخرى ، لكنّه استُشهد بعد ذلك رحمة الله عليه .

أجل ، فقد كانت إحدى الموادّ المقترحة الأُخرى هي : تنظيم الوقت الرسميّ في إيران على ضوء الموازين الإسلاميّة ، ليتمكّن الناس من الاستفادة من أعمارهم على أحسن وجه . وقد نُظِّمت الساعة الفعليّة المستعملة في إيران على أساس منتصف الليل والزوال ، وعليه فإنّ مقدارَي الليل والنهار سيكونان غير ثابتين .

إنّ الليل مظلمٌ للراحة والسكن ، والنهار مشرقٌ لليقظة والنشاط والحركة ؛ يقول الأطبّاء : اليقظة والعمل في الليل مضرّان ، كما أنّ النوم وعدم الحركة في النهار مضرّان أيضاً . وقد أُقيمت أحكام الشرع الإسلاميّ المقدّس على أساس الفطرة ، وجَعلتْ أحكامه على أساس أنّ ساعات الليل للاستراحة والعبادة في الليل البهيم ، وعلى أساس أنّ ساعات النهار لمزاولة الأعمال والتنقّل من أجل المعاش في وضوح اليوم وإشراقه .

وتكون ساعات اليوم ابتداءً من الليل ، فتتبع ساعاته الواحدة تلو الأُخرى ، حيث تقرّر لكلّ ساعة عمل معيَّن .

ولدينا في هذا الخصوص الآية الكريمة : **فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا** ،[1] والآية : **ٱللَّهُ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا** ،[2] والآية : **أَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِيَسْكُنُوا فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا** ،[3] والآيتين : **وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا * وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا** .[4]

فمن صلاتَي المغرب والعشاء ، ثمّ تناول طعام العشاء ، وبعده النوم

١ـ الآية ٩٦ ، من السورة ٦ : الأنعام .

٢ـ الآية ٦١ ، من السورة ٤٠ : غافر .

٣ـ الآية ٨٦ ، من السورة ٢٧ : النمل .

٤ـ الآيتان ١٠ و ١١ ، من السورة ٧٨ : النبأ .

في أوائل الليل لاستراحة البدن التامّة ، ومن ثمّ اليقظة عند أوائل طلوع الفجر ، ويتبع ذلك الوقت والزمان المعيّن بين الطلوعين حتّى شروق الشمس ، ثمّ تبدأ ساعات النهار المخصّصة للقيام بالأُمور المهمّة في الزراعة والصناعة والتجارة والسفر ومزاولة الأنشطة الاجتماعيّة وغيرها إلى وقت الضحى ، حيث ترتفع الشمس في كبد السماء فتنير المعمورة بشدّة إشراقها ، حيث لا يبقى للزوال حينها سوى ساعتين تقريباً في فصل الصيف ، وعندئذٍ يأتي وقت نومة القيلولة ـ وهي من المستحبّات ـ وما أن يصل وقت زوال ظلّ الشمس حتّى يحين موعد صلاة الظهر ، وبعد أن يزيد ظلّ الشاخص على الضعف ، فإنّه سيعني انقضاء نصف الفترة الزمنيّة ما بين الظهر والمغرب تقريباً ، وعندئذٍ يحلّ وقت صلاة العصر ؛ والوقت المتبقّي لصلة الأرحام وتربية الأولاد والأُنس مع الزوجة ، وتكملة أمور المعاش إن اقتضى الأمر لذلك ، ويستمرّ ذلك حتّى اختفاء الشمس تحت الأُفق ، فيحلّ وقت صلاة المغرب ، ويبدأ أوّل زمان الليل بالمثول .

ونشاهد أوّلاً : أنّ الليل يكون مُقَدَّماً على النهار دائماً ، وليلة الجمعة تعني الليلة التي تسبق نهار يوم الجمعة ، لا الليلة التي تليه ، لأنّ رؤية الشهر برؤية الهلال ، ولابدّ للرؤية من أن تكون أوّل الليل ، فلابدّ للرؤية إذَن من أن تكون بعد اختفاء الشمس .

وثانياً : ينبغي ضبط الساعة على الغروب ، يعني أن تُجعَل الساعة الثانية عشرة في وقت غروب الشمس ؛ وأن تكون عقاربها في ذلك الوقت منطبقة الواحدة فوق الأُخرى ، ومع كلّ ساعة تمرّ سنعلم كم مضى من الليل ؛ فالساعة الثانية تعني أنّه قد مضى من الليل ساعتين ، والساعة الخامسة تعني أنّه قد مضى من الليل خمس ساعات ، وسيكون طلوع الفجر متغيّراً ؛ وفي

هذا الوقت مثلاً قد مضى من الليل تسع ساعات .[1]

وشروق الشمس متغيّر أيضاً ، لأنّ مقدار بين الطلوعَين بمقدار ثُمن ($\frac{1}{8}$) مقدار اليوم ، لذا يصل ما بين الطلوعَين صيفاً في المناطق التي نعيش فيها إلى ما يقارب ساعتين ، ويقلّ شتاءً حتّى يصل إلى ساعة وربع .

والمسلم في هذا الوقت يقظ ، ومنشغل في العبادة أو في قراءة القرآن ، أو بالمطالعة ، أو تراه منشغلاً في تدبير شؤون المنزل ؛ حيث يذهب لمزاولة عمله في حدود الساعة الأُولى لطلوع الشمس ، سواء كان تاجراً أم صاحب مهنة أم طبيباً أم طالباً أم فلّاحاً أم صاحب ماشية ، وهو في ذلك الوقت الجيّد والأجواء المناسبة سيتمكّن بكلّ راحة من قضاء ستّ ساعات في العمل حتّى في فصل الصيف . وحينما تصل الشمس إلى وقت الضحى ويكون الجوّ حارّاً غير مناسب للعمل ، فإنّ الفرد المسلم يكفّ عن العمل ... حتّى الظهر والعصر ، ثمّ تمرّ الساعات متتالية إلى انقضاء النهار .

وفائدة هذا التوقيت ، هي : استفادة الإنسان من وقته ، ومُضي ساعات العمل وفق مزاجه في هدوء وعلى ما يرام ، وأنّ الفرد سيعلم كم سيبقى من النهار ، وكيف سيؤدّي ما على عاتقه من واجبات حتّى غروب الشمس ؛ لذا فإذا استيقظ المرء صباحاً ونظر إلى الساعة وشاهد أنّها الحادية عشرة فسيعلم أنّه بقي ثلاث عشرة ساعة من الوقت إلى الغروب ، وإذا استيقظ عصراً وشاهد أنّها الحادية عشرة ، فسيعلم أنّ بينه وبين الغروب ساعة واحدة فقط .

وسيعلم الناس في هذه الحالة مقدار نهارهم وسيعلمون كم بقي لهم من النهار ، لأنّ آخر النهار هو الساعة الثانية عشرة ؛ بخلاف الليل الذي

١ـ إشارة إلى وقت إلقاء المحاضرة .

ليس من الضروري أن تعلم عدد ساعاته المتبقّية ، لأنّ الليل للنوم والاستراحة ، وما ينبغي للإنسان أن يعلمه من الليل هو كم مضى منه ؟ وكم له أن ينام ويستريح ؟ وفي حال تنظيم عقرب الساعة على ساعة الغروب فسيكون معلوماً ـ بمجرّد رؤية الساعة ـ كم سيبقى من الوقت للحركة والنشاط .

ويستطيع الإنسان في هذه الحالة بنظرة سريعة أن يعلم بما بقي له من الليل أو النهار ؛ ولكن معرفته بساعات الليل لا تدرّ عليه كبير فائدة ، وإنّما الأساس بالنسبة له هو ساعات النهار ، حيث إنّ المهمّ عنده أن يعلم كم بقي له من النهار ، حيث ينبغي علينا القيام بوظائفنا خلال هذا القدر من الزمن المتبقّي ، ولا يهمّنا كثيراً القدر الذي انقضى منه أمّا بالنسبة إلى الليل فالمهمّ لنا هو كم مضى منه ؟ وهل لدينا الوقت الكافي للاستراحة والنوم أو لا ؟ وهذه غير منوطة بما يليها من ساعات ، بل مرتبطة بما سبقها من ساعات .

أمّا الساعة المنظّمة على توقيت الظهر ، فلا تبدأ مع أوّل النهار ولا مع أوّل الليل ، بل تبدأ مع منتصف الليل تقريباً .

فالساعة الثانية عشرة ، تعني منتصف الليل التقريبيّ ، والساعة الواحدة صباحاً تعني انقضاء ساعة واحدة من منتصف الليل ، ولا فائدة من ذلك ، بل أضرارها كثيرة ، فهي :

أوّلاً : لا تُعيّن مقدار كلٍّ من الليل والنهار .

ثانياً : لا تحسب الليل من أوّله ، بل تعتبر نصفاً من الليل من اليوم المنصرم ، والنصف الآخر من اليوم التالي ، فتكون الليلة التامّة في هذه الحالة عبارة عن قطعة مُجَزَّأة ، فيختلط آنذاك حابل الأحكام والوظائف الشرعيّة والعرفيّة بنابلها . كما أنّ الساعة الواحدة صباحاً لا تعني بداية

النهار ، فقد ينبغي مرور ستّ ساعات أُخرى قبل الشروق ، وعلى الرغم من ذلك فإنّ تلك الساعات محسوبة من ساعات الصباح .

وثالثاً : يصاب الإنسان في الحيرة والاضطراب في عمله وعبادته ؛ فقد عُيِّن له منتصف الليل لبدء التوقيت ، ولكن ما الفائدة المتوخّاة من ذلك ؟ فليس بالإمكان تنظيم ساعات العمل على ضوء هذا التوقيت ، ولا حتّى تنظيم أوقات الراحة .

وعلى هذا الأساس نُظِّمَ التوقيت الحاليّ لساعات العمل الإداريّ والمدارس والجامعات والدولة وغيرها ، فمثلاً : يكون التوقيت الرسميّ لبداية العمل هو الساعة الثامنة صباحاً ؛ وتكون هذه الساعة بعد مدّة من شروق الشمس ، وتصل تلك المدّة في الصيف إلى أربع ساعات كاملة ، وقد مرّ على الإنسان في هذه الحالة أربع ساعات من الجوّ المناسب لمزاولة الأنشطة وهو رهين البيت ، وعليه أن يتحرّك إلى عمله حين يدبّ أثر الحرارة بالفعل ويصبح الجوّ خانقاً ؛ فيكون هكذا توقيت متلف للوقت النافع ، لأنّه لم تُراعَ فيه احتياجات البدن والوضع الصحّيّ العامّ الموافق للمواصفات الصحّيّة العالميّة .

إنّما جُعل ابتداء التوقيت من منتصف الليل حفظاً لمصالح أرباب المعامل الذين يعتبرون العمال جزءاً من آلات وأدوات الإنتاج ، فهم لا يعيرون لنوم العامل وراحته ونهاره وصحّته أيّة أهمّيّة ، ويوقعون البشر في تيه دوّامة الآلة من أجل ضمان مصالحهم المادّيّة .

ويضطرّ الإنسان في هذه الحالة أن يبقى نائماً إلى ما يقارب الساعة الثامنة ، فيحرم من فيوضات بين الطلوعَين ، ولا يستفيد من يقظة السحر . وبطبيعة الحال ، فالذي يذهب إلى العمل في الساعة الثامنة ، فسيبقى إلى الساعة الثانية بعد الظهر ، أو يبقى في العمل إلى أربع ساعات بعد الظهر ، ثمّ

يقضي أوّل ليله بالمطالعة والتسلية والتنزّه ويبقى يقظاً حتّى منتصف الليل ، ويمتدّ نومه من آخر الليل حتّى الصباح ، فيحرم في هذه الحالة من جميع المواهب الإلهيّة والصحّيّة .

ينبغي أن ينظّم توقيت ساعات المعلّمين بالشكل الذي يتمّ فيه الحصول على خير الثمرات في أفضل أجواء وظروف الصحّة والسلامة والتنعّم بالمواهب الطبيعيّة والمعنويّة .

وقد تناولنا هذا الموضوع بشكل موجز في كتابينا «معرفة الإمام» ج ٦ ، و«رسالة جديدة في بناء الإسلام على الشهور القمريّة» .

ومن المواضيع المقترحة : أن يختم منشوراته بذكر التأريخ القمريّ ، لأنّه كان يفعل ذلك سابقاً ، كما هو شأن جميع المراجع والفضلاء الذين يختمون رسالاتهم بالتأريخ القمريّ ؛ وقد جاء هذا الاقتراح بعد ما شوهد في الفترة الأخيرة كتابته للتأريخ الشمسيّ المبتنى على أساس الهجرة النبويّة .

قلتُ : إنّ التأريخ الشمسيّ ليس بالتأريخ الإسلاميّ ، وعليكم بتذكيره بهذه الملاحظة .

فتأمّل سماحة الشيخ المرحوم المطهّريّ رحمة الله عليه ، ثمّ قال : أنا الذي قلتُ له : عليكم من الآن فصاعداً أن تختموا رسائلكم بالتأريخ الشمسيّ ! فالتزمتُ الصمت ولم أُعقّب بشيء .

وحين ذهبت للإقامة عند المشهد الرضويّ المقدّس ، ألّفتُ رسالة مستقلّة تحت اسم «رسالة جديدة في بناء الإسلام على الشهور القمريّة» وأهديتُ إليه أوّل نسخة مطبوعة منه ؛ وبالمناسبة ، فإنّ مواضيع الرسالة قد أُدرجت في الجزء السادس من كتاب «معرفة الإمام» وجاءت في تفسير آية النسيء ، ضمن خطبة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في حجّة الوداع .

ومن اقتراحاتي أيضاً ، تغيير بزّة ضبّاط الجيش وقوّات الدرك

والشرطة ، وتغيير شكل النياشين والأنواط ، لأنّها صورة طبق الأصل لبزّة ونياشين وأنواط الجيش الأميركيّ ، ولابدّ من تغييرها بما ينسجم والأعراف الإسلاميّة ؛ فينبغي أن تكون ملابس الجندي والضابط ، وكذا القبّعة والنوط والعلامة وفقاً لموازين الإسلام مائة في المائة .

فحلق اللحى ولبس ربطة العنق من الواجبات على الضبّاط والمراتب في ذلك العهد ، وربطة العنق هي ذلك الرباط العاقد الموضوع على العنق للدلالة على الصليب ، ويُطلق عليه بالفارسيّة (چليپا) أي : صليب النصارى ، وهو من الملابس الخاصّة للنصارى ، ويحرم لبسه على المسلمين .

وقد صار حلق اللحى في هذه الأيّام غير إلزاميّ ، ورُفعت ربطة العنق ، أمّا هيئة البزّة العسكريّة فلا زالت على حالتها الأُولى .

وينبغي التأكيد على أنّ المرحوم المطهّريّ قال لي ـ كما ذُكر سابقاً ـ : لم أتمكّن من طرح أكثر من موردين أو ثلاثة من اقتراحاتكم العشرين ؛ وثمّ إنّه نال شرف الشهادة بعد ذلك .

أجل ، كنّا لا نزال في الأشهر الأُولى من الحكومة الإسلاميّة حين تقرّر تشكيل مجلس لتدوين الدستور بعد إسقاط الحكومة الملكيّة وإبطال العمل بقانون العهد البائد وفقدان البلاد للدستور ، لذا حكمت الضرورة بتشكيل مجلس تأسيسيّ للمصادقة على هذا الدستور .

هنا ، تحرّك آية الله الخمينيّ بفراسة وحصافة وذكاء مفرط من خلال إيعازه بتشكيل مجلس باسم مجلس الخبراء لهذا الغرض ، فحصل على النتيجة المطلوبة بأسرع وقت ؛ في حين كان البعض يرى بتشكيل المجلس التأسيسيّ الذي يُنتخب أفراده من كلّ مدينة وناحية ـ ولو صاروا ألفاً ـ ثمّ يجلسون لمناقشة الموادّ المطروحة مادةً مادة ، فينشغلوا بالبحث والنقاش لمدّة سنتين أو أكثر ، والله وحده العالِم بما ستؤول إليه النتيجة ، ولربّما

كانت الغلبة لآراء المنافقين المندسّين أو آراء الوطنيّين وما إلى ذلك ، ثمّ يُسَنّ الدستور عموماً على آراء أُولئك الأفراد .

ولذلك فقد رفض آية الله الخمينيّ مسألة تشكيل مجلس المؤسّسين ، وقال : ينبغي اجتماع عدد معيّن من أهل الخبرة خلال مدّة معيّنة على أن لا تتجاوز الثلاثة أشهر ليفصلوا في المسألة . ولم يكن ثمّة مجال للتآمر والمعارضة مِن قِبَل الأحزاب المناوئة والمنافقين ؛ وبطبيعة الحال فقد تسلّل إلى مجلس الخبراء بعض الأفراد غير المرغوبين المعروفين من خلال آرائهم ، وكان هؤلاء منزعجين ، ومن المخالفين لمسألة ولاية الفقيه ، ولكن وبحمد الله كانت الغلبة للفئة الأُخرى .

كان ينبغي على الخبراء أن يدوّنوا الدستور ، وهم من أفراد الأُمّة من أهل الفهم والتعقّل والتجربة ، وتمييز السليم من السقيم ، وكان لابدّ لهم أوّلاً من كتابة مسوّدة الدستور وعرضها على مجلس الخبراء للتصويت على موادّها .

وحين نُشرت مسوّدة الدستور في الصحف ؛ ألقيتُ عليها نظرة إجماليّة ، فرأيتها سيّئة جدّاً ، وليست إسلاميّة ؛ قلتُ : عجباً ! لماذا صيغت بهذه الكيفيّة ؟ ومَن الذي كتبها ؟ علماً أنّ كاتب مسوّدة الدستور لم يدرج اسمه عليها . وقد قيل عنها : إنّها ليست أكثر من مسوّدة ، ولكنّ الصحف قد تناولتها بالتأييد على الرغم من عدم صلاحيتها مطلقاً ، فهي لم تتطرّق حتّى لعنوان واحد يحمل اسم التشيّع ، بل اقتصرت على تعريف الحكومة بحكومة الإسلام فحسب ، ولم تحمل أيّ عنوان للتشيّع بأيّ وجه من الوجوه ، كما لم تتطرّق جميع صفحاتها لمسألة ولاية الفقيه ، بل انحصر حديثها في مجلس الشورى الوطنيّ ، وفصل السلطات الثلاث ، ونفس مسائل العهد الطاغوتيّ في صور وعبارات أُخرى .

أجل ، لم يتغيّر شيء في القوانين عمّا كان عليه في السابق ، سوى حذف كلمة سلطة الملك ووضع كلمة رئيس الجمهوريّة بدلها .

وحين جلبوا لي الصحيفة ، قرأت فيها : حظي علماء أصفهان بلقاء آية الله الخمينيّ في قم ؛ وخطب بهم قائلاً : أيّها العلماء ! لا تقعدوا وتدعوا هذا القانون يُصادق عليه ؛ لا تلزموا الصمت والسكون ! اكتبوا في الصحف ، واملؤوا صفحاتها ؛ لا تُمهلوا الآخرين !

وكان الوقت حين قرأت الصحيفة في حدود ساعة أو ساعتين قبل غروب الشمس ليوم الجمعة وكنتُ حينها متهيّئاً للذهاب إلى الجلسة ، فتألّمت كثيراً لآية الله الخمينيّ .

فقلتُ في نفسي : إنّ الرجل وحيد في الساحة ، وها هو ينادي بأنّ اليد الواحدة لا تصفّق ؛ وحقاً ، ماذا يمكنه أن يفعله لوحده ؟ والخبراء يقولون : نحن منتخَبون من قِبَل الأُمّة ، والرأي ما نراه ، وأنت لست أكثر من قائد ، وما عليك إلّا إبداء وجهة نظرك .

لذا ، فقد نادى بأعلى صوته : أيّها العلماء ! عليكم خوض المعترك ! والدخول في صلب القضيّة ! وسُنّوا الدستور ! فقلتُ : إنّ السيّد يطلب النصرة ، فماذا علينا أن نفعل ؟ فلم أذهب إلى تلك الجلسة ، وتناولت الصحيفة وطالعت مسوّدة الدستور من أوّلها إلى آخرها ؛ وقلتُ : بسم الله الرحمن الرحيم ، وبدأت بكتابة رسالة له ، وانتهيت من كتابتها في الساعة العاشرة أو الحادية عشرة ، أي بعد مضي ثلاث أو أربع ساعات من الليل ، وفي صباح اليوم التالي استنسخت عشرين نسخة من تلك الرسالة ذات الخمس أو الستّ صفحات ، وسلّمت أصل الرسالة إلى ولدي سماحة الحاجّ السيّد محمّد محسن ليوصلها إليه في قم ، ثمّ أرسلت صورة الرسالة المستنسخة إلى كلّ من آية الله الكلبايكانيّ ، والأُستاذ المعظّم آية الله

العلّامة الطباطبائيّ ، وآية الله الحاجّ مرتضى الحائريّ مضافاً إلى بعض الأعلام في قم وطهران ، وكان البعض منهم من غير علماء الدين ، ممّن تصدّوا لارتقاء المناصب الحسّاسة في الدولة يومئذٍ .

ذهب ولدي الحاجّ السيّد محمّد محسن لإيصال الرسالة إلى سماحة آية الله الخمينيّ ، وحينما سلّمه الرسالة ، قال له : هذه الرسالة من فلان ؛ فأخذها ووضعها جانباً ووضع نظّارته الخاصّة للمطالعة فوقها ، وقال : سنطالعها .

وكما ذكرتُ سابقاً فإنّه يهتمّ كثيراً جدّاً برسائلي المرسلة إليه ، والنسخة الأصليّة لتلك الرسالة ليست بحوزتي الآن ، لأنّي قد أرسلتها له معنونة باسمه ، ومن ثمّ ذهب ولدي لإيصال صورة الرسالة المستنسخة إلى سماحة آية الله الكلبايكانيّ ـ كان راقداً على سرير المرض في بيته ولا يقوى على الحركة ـ قال ولدي : قلتُ : جئت من قِبَل فلان ، فسمحوا لي بالدخول ، فمثلت بين يديه وسلّمته الرسالة ، فقرأها وهو راقد ، ثمّ حاول الجلوس ، وبعد نصف ساعة تقريباً تمكّن من قراءة نصف الرسالة ، ثمّ قال : بخٍ بخٍ ، يا لها من رسالة ! إنّ هذه لَرسالة حقّاً ! يا لها من مطالب جيّدة ! وباختصار ، فقد أعجبته كثيراً ، ثمّ قال : ينبغي عليكم تسليمها لتُقرأ من على المذياع والشاشة الصغيرة ! لابدّ من فِعل ذلك ؛ وراح يؤكّد على ضرورة قراءتها .

وبعد عودة ولدي الحاجّ السيّد محمّد محسن إلى طهران وإخباري بوجهة نظر آية الله الكلبايكانيّ ، قلتُ : حسناً جدّاً ، قدِّموها إلى المذياع ، وقلتُ لأحد الرفقاء : خذها وسلّمها إلى مؤسّسة الإذاعة والتلفزيون لبثّ مطالبها ، فقالوا له : لا نقرأها . تساءل : لماذا ؟ قالوا : لا نقرأها . قال : ما هو السبب ؟ فاليوم يوم الحرّيّة ، ويجب أن تُعرض جميع المواضيع المطروحة

أمام الرأي العامّ ، وعلى الأخصّ في مثل هذه القضيّة الهامّة ، حيث تتناول دستور البلاد ، وحياة الناس مرتبطة بهذا القانون ، وجميع القتلى ، والمعوّقين ، ووابل الرصاص الذي صبّه الجيش على الناس إنّما حصل من أجل أن يحكم قانون الإسلام ، فكيف نوجّه عدم الكتابة ؟ وماذا يعني عدم قراءة هذه الرسالة ؟

وباختصار ، فقد أرسلت رفقائي إلى مديرَي الإذاعة والتلفاز ليتكلّموا معهما ؛ وأخيراً قالا لهم : إنّ محتويات الرسالة تخالف منهجيّتنا ؛ إنّكم تريدون أن تحرفوا مسيرتنا ، وهذا ما لا يمكن أن نوافق عليه .

قلنا : نرسل الرسالة إلى صحيفَتي «اطلاعات» (= الإعلام) و« كيهان» (= العالَم) لنشرها ، لكنّ صحيفة «اطلاعات» لم توافق على نشرها مطلقاً ؛ أمّا صحيفة « كيهان» فقد نشرت الرسالة في آخر صفحاتها ـ الصفحة الثانية عشرة ـ بعد أن اقتطعت فقرة من بدايتها ؛ وأصرّت صحيفة «اطلاعات» الكثيرة الانتشار في ذلك الوقت على عدم نشر الرسالة ، ثمّ وافقت رئاسة تحريرها على نشرها بعد شهر من الضغوط المستمرّة من هنا وهناك ، ولكن بأيّ شكل ! لقد مثّلوا بها تمثيلاً لا يغتفر ، فقد أسقطوا جميع الآيات القرآنيّة الواردة فيها ، ونشروا المطالب التي تمتاز بالعموميّة وتخدم مآربهم وأسقطوا المطالب الخاصّة بجوهر الموضوع ، وذكروا اسمي في أسفل الرسالة : السيّد محمّد ، بدلاً من السيّد محمّد الحسين .

وأخيراً قدّمنا الرسالة إلى صحيفة «جمهوري إسلامي» لطبعها ، فاحتفظوا بها يوماً أو يومين ، ثمّ قالوا : نحن لا نطبعها ، فعرضناها على صحيفة «انقلاب إسلامي» (= الثورة الإسلاميّة) التي كان بني صدر رئيس تحريرها ، فبقيتْ عندهم مدّة ، ثمّ أجابونا : كيف لنا أن نطبع هكذا مواضيع ؟! نحن لا نوافق على طبعها أبداً ؛ فذهب سماحة الحاجّ قاسم

حقيقت ليتكلّم معهم ، فقال لرئيس التحرير : ألكم اعتراض على نصّ الرسالة ؟ أو على كيفيّة استدلالها ؟ فقال بني صدر : ما تقول يا سيّد ؟! إنّها تتعارض مع منهجيّتنا تماماً ؛ فتأتي أنت لتقول : نريد أن نطبع هذه في صحيفتكم ، إنّ طريقتنا على الضدّ منها ، فما هذا الكلام يا عزيزي : **ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ** ،[1] دعوا هذا الكلام !

فقال الحاجّ قاسم : إنّ تأييد أو رفض الرسالة ليس من شأنك ؛ إنّ شخصاً كتب رسالة وفق آرائه الخاصّة به ويريد نشرها ، وما عليك إلّا أن تقوم بنشرها !

فقال : لن ننشرها ! ورفضوا نشرها مطلقاً .

علماً أنّ بعض الصحف والمجلّات قامت بنشر الرسالة دون أن نطلب منهم ذلك ، منها : صحيفة «نداي ملّت» (= نداء الشعب) أو (= نداء الأُمّة) ، يقال إنّ رئيس تحريرها الكرباسجيّ ، وقد طُبعت مع مقدّمة تحثّ على قراءتها ، جاء فيها : أيّها الناس ! إنّ الدستور حقيقةً ، يعني هذا ! فاقرؤوه ، واعملوا بما جاء فيه ! علماً بأنّنا لم نقل لهم شيئاً ولم نُشِر إليهم بكتابة مقدّمة ، وثمّة مجلة أُخرى قامت بنشر أكثر فقرات الرسالة وحثّت على قراءتها بإمعان ؛ أمّا المجلّات المعروفة فلم تستجب لطلبنا كما بيّنّا سابقاً .

وحين شاهدنا أن ليس ثمّة فائدة ، وكان السادة يلحّون على ضرورة نشرها لتصل إلى أسماع الجميع ؛ فقد قلنا : ما العمل الآن بعد رفض الإذاعة والتلفاز والصحف نشر هذه الرسالة ؟ ثمّ قرّرنا أن نقوم بأنفسنا بإيصالها إلى أسماع الجميع ، فقمنا باستنساخ ألفَي نسخة مصوّرة لأصل الرسالة ، وطبعنا

١ـ الآية ٣٤ ، من السورة ٤ : النساء .

سبعة آلاف نسخة أُخرى بالطبعة الحروفيّة ووزّعناها في مختلف مناطق إيران .

أي أنّنا جمعنا رفقاءنا الخاصّين ، وعيّنّا شخصين منهم ليتحرّكا إلى كرج ويوصلا الرسالة إلى سماحة العالِم فلان وإمام الجماعة فلان وأن يحيطوهما علماً بالتوضيحات اللازمة ، ثمّ ينتقلا إلى قزوين ، ومن هناك إلى تاكستان ، ثمّ همدان ، ثمّ يتمّا المسير حتّى يصلا إلى كرمانشاه وقصر شيرين . ويمرّا في طريق العودة على ملاير وأراك ونهاوند والمدن الفلانيّة والفلانيّة حتّى يصلا طهران .

وعيّنّا بعض الأشخاص لخطّ تبريز وزنجان ، وبعضاً آخر لخطّ رشت ومازندران ، وبعضاً آخر لخطّ خراسان : لمدن سمنان ودامغان وشاهرود ومشهد المقدّسة ، وطلبنا من أفرادنا أن يذهبوا إلى عشرة علماء في مدينة مشهد المقدّسة فيسلّمونهم نسخاً من الرسالة ، كما أرسلنا مجموعة إلى شيراز وأصفهان وكذلك إلى كرمان وبلوجستان ، فتحرّك الجميع بحركة دؤوبة خلال أيّام معدودة ، وأوصلوا جميع النسخ سوى كمّيّة يسيرة بقيت بحوزتنا لتوزيعها في طهران ، وعاد الجميع بعد إنجاز المهمّة على أحسن ما يرام .

وقد أثمرت هذه الجهود عن إيجاد نقلة نوعيّة عظيمة على مستوى جميع البلاد ، فقد اطّلع جميع أئمّة الجماعة ومَن يهمّه أمر الساعة على مواضيع بعضها لم يطرق أسماعهم ، وكان بعضهم لا يعلم عن الدستور إلّا اسمه ، وكانوا يريدون القول إن هذا الدستور الإسلاميّ كافٍ ، لأنّ اسم الإسلام أُلحق به !

لذا ، فقد كتبتُ رسائلاً إلى بعض العلماء ، وقلتُ لهم فيها : عليكم أن تأخذوا تواقيع مَن يؤيّد المطالب الواردة في الرسالة المذكورة ، التي تطالب

بإعادة صياغة الدستور . ومن الذين اهتمّوا كثيراً بهذا الأمر : المرحوم الشهيد السيّد فخر الدين الرحيميّ ، وهو من أصدقائي في خُرَّم آباد ، وكان يكنّ محبّة خاصّة لآية الله الخمينيّ ، وكان فرط محبّته له أنّه إذا ذُكر اسم الخمينيّ أمامه انهمرت الدموع من عينيه سيّالة ، وهو سيّد طيّب ونزيه ومجاهد أُلقي في السجون ، وقد عانى ما عانى من ضيم العهد البائد ، وكان يكنّ محبّة كبيرة لنا أيضاً . ومن جملتهم أيضاً : أخوه سماحة السيّد نور الدين الرحيميّ ، وهو أحد الذين نالوا شرف الشهادة في عمليّة تفجير مقرّ حزب الجمهوريّة الإسلاميّة ، وكان أحد نوّاب مجلس الشورى الإسلاميّ ، وهو رجل نزيه ومتديّن ومخلص ؛ وقد زارني لمرّات في بيتي عندما أقمت في مدينة مشهد المقدّسة ؛ وكان هو وسماحة الشيخ فضل الله المحلّاتيّ من المهتمّين بهذا الأمر والجادّين فيه ، وقد نالا شرف الشهادة ضمن ثلاثين شهيداً من نوّاب المجلس الذين أسقط النظام العراقيّ طائرتهم في أجواء الأهواز بالتآمر مع المنافقين ، رحمة الله عليهم جميعاً .

أجل ، وكتبتُ رسالة إلى سماحة السيّد فخر الدين ليطالعها من أجل أن يرتِّب طوماراً يجمع فيه تواقيع الناس ، وبالفعل قام السيّد فخر الدين بتهيئة قطعة كاملة من القماش لإنجاز هذه المهمّة ، وقد امتلأت تلك القطعة بالتواقيع فاشترى قطعة أُخرى وربطها بالأُولى ، فامتلأت بالتواقيع أيضاً ، وجاء بثالثة وهكذا حتّى صار طوماراً طويل جدّاً يحمل آلاف التواقيع ، وجاء به إليّ ، فقلتُ له : لماذا أتيتم به إلى هنا ؟ قال : فماذا نفعل ؟ قلتُ : عليكما ـ أنت والسيّد فخر الدين ـ أن تأخذا هذا الطومار إلى مجلس الخبراء ، وقولا لهم : هذا ما يُساند وجهة نظرنا ؛ وكذلك كان دعم ما جاء في الرسالة كبيراً من بعض المدن الأُخرى . وقد تركّز التحرّك العمليّ في طهران في أربعة أماكن ، ومسجدنا (مسجد القائم) أحدها ، حيث وضعنا

منضدة أمام باب المسجد وعليها نصّ الرسالة ، ووضعنا قطعة قماش طويلة ؛ وقلنا : إنّنا نوافق على دستور إيران إن كان على هذا الأساس ؛ وكان الناس يأتون فيقرؤون الرسالة ، وكلّ مَن أراد للدستور أن يكون على هيئة ماكتبنا في الرسالة ، فإنّه يوقّع على الطومار ؛ وكان المكان الثاني أمام مسجد الشاه الذي تبدّل اسمه حالياً إلى مسجد الإمام الخمينيّ ؛ والثالث في منطقة دولاب ؛ والأخير في شرق طهران ، حيث امتلأت قطعة القماش تلك بالتواقيع ، فربطت بها قطعة أُخرى ، وبهذا الشكل جرى إعداد هذه الطومارات ، ثمّ حُمِلَتْ الطومارات الضخمة جدّاً لتسليمها إلى مجلس الخبراء ، قائلين لهم : نحن نوافق على الدستور إن كان على هذه الكيفيّة .

ألحَّ علَيَّ بعض السادة والأصدقاء أن أكون من المشاركين في جلسات مناقشة مسوّدة الدستور في مجلس الخبراء ؛ ومنهم : آية الله الكلبايكانيّ الذي ألحّ بشدّة ؛ وحين رفعوا اسمي مع بقيّة أسماء المرشّحين الطهرانيّين إلى آية الله الخمينيّ للإمضاء عليها ، قال : انا أعرف الجميع فرداً فرداً ، وكلّهم مورد تأييدي ، ولكنّ موقعي الحالي لا يسمح لي بذلك ، إذ لابدّ للجماهير من أن تقوم بهذا العمل بنفسها ، فليس من المصلحة الآن أن أكون آمراً .

كنتُ في تلك الأيّام قد جئت إلى مدينة مشهد للقيام بزيارة النصف من شعبان ، وحين عودتي إلى طهران ، رأيت تلك المجموعة من العلماء الذين كنّا نعمل معهم ، كآية الله السيّد محمّد علي السبط وآية الله الميرزا باقر الآشتيانيّ رحمة الله عليهما ، وآية الله الحاجّ الشيخ حسن آقاي سعيد دامت معاليه ـ الذي لا زال على قيد الحياة ـ وأمثالهم ، رأيناهم منهمكين في البحث عنّي ، وما أن شاهدوني حتّى قالوا : أين أنتم ؟ أين كنتم ؟ ولابدّ لكم من الترشيح لمجلس الخبراء ! قلتُ لهم : حسناً جدّاً ، أنا على استعداد

للذهاب إلى مجلس الخبراء ، لأنّه مجلس ذو أهمّيّة فائقة ، فماذا عليَّ أن أفعل الآن ؟ قالوا : عليك أن تقدّم صورة إلى وزارة الداخليّة ، وأن تتقدّم للترشيح ! وإلّا فلا يصحّ من غير هذا . قلتُ : حسناً جدّاً ، أنا جاهز . قالوا : لقد انقضى الآن يومان على انتهاء مدّة الترشيح إلى مجلس الخبراء . قلتُ : لا إشكال في ذلك ، سأتّصل بوزير الداخليّة هاتفيّاً لتمديد فترة الترشيح ، ثمّ قمت بنفسي بالاتّصال هاتفيّاً إلّا أنّ وزير الداخليّة لم يكن موجوداً حينها ، فتكلّمت مع معاونه ، فقال : لا مانع في ذلك ، نوافق على اقتراحكم ، وبالفعل مُدِّدت فترة الترشيح إلى يومين آخرين ؛ فقلتُ لأصدقائيّ : يا الله ، لأذهب وأُعَرِّف نفسي لممارسة العمل ؛ وكان من المقرّر أن يُمَثِّل طهران في مجلس الخبراء سماحة الميرزا محمّد باقر الآشتيانيّ ـ وكان في ذلك الوقت شيخ علماء طهران ، وهو أكبر الجميع سنّاً ـ بمعيّة عشرة أو اثني عشر آخرين .

ومن جهة أُخرى فإنّ حزب الجمهوريّة الإسلاميّة تقدّم بترشيح مجموعة من رجالاته ، وكان العدد محدوداً ، لذا اقترحنا على الحزب المذكور أن يطرح أسماء مرشّحينا على أنّهم مرشّحيه ، لكنّ سماحة الشهيد البهشتيّ ـ الذي كان حينها رئيساً للحزب ـ ذهب صباح اليوم التالي إلى بيت سماحة الميرزا محمّد باقر الآشتيانيّ ، وقال له : بإمكاننا إدخال شخص واحد في قائمتنا من العشرة الذين عيّنتموهم ، والبقيّة هم أُولئك الذين تمّ انتخابهم من قبل الحزب .

الدرس الخامس

رسالة المؤلف إلى آية الله الخميني في خصوص مسودة الدستور وكتابة « رسالة بديعة » حول مكانة المرأة في المجتمع ووجوب البيعة لحاكم الشرع، ونفوذ أحكامه على المجتمع

أَعُوذُ بِاللَهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْـمِ ٱللَهِ ٱلـرَّحْمَنِ ٱلـرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

وَلَعْنَةُ اللَهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ

وصلنا إلى أنّه كنّا نُعدّ أنفسنا للمشاركة في جلسات مجلس الخبراء ؛ وقد رشّحنا قائمة ،كما رشّح حزب الجمهوريّة الإسلاميّة قائمة أُخرى لهذا الغرض . ولم يُفسح الحزب المجال لوصول علماء طهران المعروفين إلى مجلس الخبراء عَبر قائمته بدلاً من رجالاته ؛ وقال : بإمكاننا ترشيح واحد منكم ، على أن نُدرجه ضمن الأسماء المتقدّمة ، لهذا فقد انزعج سماحة الحاجّ الشيخ محمّد باقر الآشتيانيّ من هذا الموضوع ورفضه ـ علماً أنّه كان يُعدّ شيخ علماء طهران وأكبرهم سنّاً ـ وقال : لن أُرشّح نفسي لمجلس الخبراء أبداً .

ورأينا أن ندخل المعترك من باب أُخرى ، وبلا شكّ سيكون الظفر حليفنا فيه ؛ ولمّا كانت قائمة حزب الجمهوريّة الإسلاميّة تمثّل أفراداً غير معروفين على صعيد الناس ، لذا رأينا أنّه في حال تقديم قائمتنا فإنّ أكثر أهالي طهران سينتخبون مرشّحينا ، لأنّهم من علماء طهران المعروفين بين أوساط الناس .

ولم يبق وقت للإعلام والدعاية للمرشّحين ، وإن لم يكن ثمّة حاجة

لذلك ، فلو اقتصرنا على إعطاء أسمائهم إلى المساجد والتكايا وإعلام أئـمّة الجماعة بذلك لكفى هذا لكسب الآراء ؛ فكان قرارنا على هذا الغرار ، وأن ندع حزب الجمهوريّة الإسلاميّة ليرشّح جماعته ، وبذلك نكون قد عـملنا بواجبنا بما يقتضي .

ثمّ قيل : إنّكم إذا قمتم بهذا الإجراء ، فإنّ حزب الجمهوريّة الإسلاميّة سيقف في الصفّ المعارض ، أي أنّه لن يلتزم جانب الصمت تجاهكم ! وكان قد حصل في بعض المدن أن رشّح بعض الأفراد أسماءهم في قبال مرشّحي حزب الجمهوريّة الإسلاميّة فانجرّ الأمر إلى التهديد ، ممّا اضطرّ ذلك العالِم إلى الانسحاب ليترك المجال للحزب .

وابتداءً ، قلنا : ما العيب في المعارضة إن كان الإنسان يتصرّف من خلال أداء واجبه ، فهذه المعارضة والمصادمات موجودة بطبيعة الحال ، وسنفوز في الانتخابات حتّى لو انجرّ الأمر إلى التعارض ، لأنّ قائمتنا تحمل أسماءً معروفة لعلماء طهران ، والناس يعرفونهم جيّداً ، وسيعجز الحزب عن منافستهم .

ثمّ أطلعونا بعد ذلك بـ: أنّ آية الله الخمينيّ أصدر أمراً مشدّداً يؤكّد على عدم فسح المجال للاختلاف في مسألة تعيين المرشّحين ، وأن تجري الأُمور بصورة سلميّة ؛ وكان هذا الأمر مهمّاً جدّاً ؛ فنحن نريد أن نحافظ على الإسلام في هذا الموقف وهذه الظروف ؛ وعلينا أن نضع نصب أعيننا مسألة وجوده وقيادته وجهوده ، وأن نتجنّب الاختلافات واحتدام المنازعات ، وأن نعمل من أجل الإسلام ، من خلال هذا المنطلق والمقتضيات ، وليس لنا وظيفة وراء ذلك .

ولذلك ، امتنع جميع من يروم ترشيح نفسه إلى وزارة الداخليّة في طهران ، فلم يشارك أيٌّ منهم في مجلس الخبراء بسبب عدم الترشيح ؛

وتقدّم حزب الجمهوريّة الإسلاميّة بقائمته التي ربّما كان الفوز حليف جميع أفرادها، فجرى تشكيل مجلس الخبراء المذكور.

ثمّ قلنا: ماذا ينبغي أن نعمل الآن؟ فقرّرنا أن نرفع كلّ ما بحوزتنا من مطالب علميّة وما قمنا بطبعه في هذا المجال إلى مجلس الخبراء لإعلان تأييدنا لما جاء فيها، لذا أرسلنا تلك الرسالة الموجّهة إلى سماحة آية الله الخمينيّ حول مسوّدة الدستور ـ التي استُنسخت بأعداد كبيرة ـ إلى جميع لجان مجلس الخبراء ـ وكانت في ذلك الوقت سبع لجان، ووظيفة كلّ لجنة النظر في إحدى فقرات الدستور ـ كما أرسلنا لكلّ لجنة رسالة توضيحيّة منفصلة، ثمّ أرسلنا لكل فرد من الخبراء رسالة خاصّة له؛ وحين تمّ تشكيل مجلس الشورى الإسلاميّ أرسلنا لكلّ عضو من أعضائه نسخة من تلك الرسالة.

أجل، جاءنا عدد من الطومارات من عدّة مدن، مضافاً إلى عدد آخر من أصفهان يحكي عن موافقتهم على ما جاء في رسالة مسوّدة الدستور، وقد جلب سماحة السيّد فخر الدين الرحيميّ بنفسه بعض الطومارات، وقد عانى هذا السيّد ما عانى في سبيل الإسلام، وكان من المجاهدين حقّاً، ثمّ كان في عداد الشهداء السبعين الذين استشهدوا في انفجار مقرّ حزب الجمهوريّة الإسلاميّة رحمه الله تعالى؛ وقد قدّمنا أنّ له أخاً ملتزماً يكبره سنّاً واسمه السيّد نور الدين الرحيميّ، انتُخب نائباً في المجلس، وهو الذي تكفّل بعائلة أخيه بعد شهادته، وقد زارني في منزلي في تلك الفترة خلال إحدى مناسبات الأعياد التي كنّا نقيمها، فرأيته رجلاً في منتهى اللطافة والظرافة وذا نيّة حسنة وعقيدة سليمة ومن المتحرّقين لدينهم، وكان رحمه الله ضمن مسافري تلك الطائرة التي سقطت في أجواء الأهواز فقُتل جميع ركّابها ومن جملتهم سماحة الشيخ فضل الله المحلّاتيّ. «**وَٱللَّهُ**

مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌ»[1] وهو على كلّ شيءٍ كفيلٌ.

وكان الشيخ المحلّاتيّ ـ بدوره ـ رجلاً ذا فهم ثاقب وصاحب غيرة على دينه، وذا نشاط وحيويّة. وعلى كلّ تقدير، فقد انتقل الجميع إلى رحمة الله.

وعلى أيّة حال، فقد جلب سماحة السيّد فخر الدين الرحيميّ تلك الطومارات من مدينة خُرَّم آباد، وأرسلها إلى مجلس الخبراء ـ وربّما هي الآن من ضمن الأسناد والوثائق المحتفظ بها في مجلس الخبراء ـ ومن حيث المجموع يمكننا القول بأنّ تلك الكتابات قد فعلت فعلها، بحيث غيّرت حدود خمسين في المائة من مسوّدة صياغة الدستور، ومَن يراجع مسوّدة الدستور التي نُشِرت في الصحف آنذاك سيجد أنّ خمسين في المائة منها قد اتّخذ مساراً آخر.

وكنتُ أُتابع أحداث الثورة يوميّاً عبر صحيفة «اطلاعات» لمدّة سنتين، فأُطالع الصحيفة بكامل صفحاتها، وجلّدتُ تلك الأعداد في ستّة مجلّدات ضخمة، وهي تُمثِّل اليوم جزءاً من الوثائق المهمّة لتأريخنا، الحاكية عن زوال الحكومة الجائرة وظهور حكومة الإسلام، لأنّها دوّنت جميع المقالات والمواضيع السياسيّة في تلك الفترة.

على أيّة حال، فقد أثّرت تلك الكتابات بنسبة خمسين في المائة، وهو أقصى ما بإمكانهم فعله، لأنّه ـ وكما يعلم الجميع ـ وُجد في مجلس الخبراء في دورته الأُولى ثمّة أفراد غير مرغوبين لم يسمحوا للدستور أن يكون إسلاميّاً مائة في المائة؛ كما لم يكن بإمكان آية الله الخمينيّ حينها الضغط أكثر من ذلك باعتباره الوليّ الفقيه، لأنّ جلسات مجلس الخبراء

١ـ الآية ٢٠، من السورة ٨٥: البروج.

لم تنتهِ بعد ولم يصدر إقرار حاكميّة ولاية الفقيه ، وما دامت الولاية غير ثابتة بعد ، فليس له أكثر من الإشراف على الأُمور .

وأخيراً ، وعلى مشارف تشكيل مجلس الخبراء لإعادة النظر في الدستور ، ارتأى بعض الرفقاء في طهران بأن يأخذ رسالة مسوّدة الدستور ، مضافاً إلى «رسالة جديدة في بناء الإسلام على الشهور القمريّة» و«رسالة بديعة ، في تفسير آية : **ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ**» فيضعها بين أيادي أُولئك السادة ليكونوا على اطّلاع بما فيها ، وليتحمّلوا أعباء المسؤوليّة الإلهيّة أثناء قيامهم بإعادة النظر في الدستور ، لأنّ معنى إعادة النظر ، هو : عدم واقعيّة وإلهيّة تلك القوانين المصادق عليها مائة في المائة ؛ إذ من موادّ هذا الدستور **الفصل بين السلطان الثلاث** ، وهي : السلطة القضائيّة ، السلطة التنفيذيّة ، والسلطة التشريعيّة ، ومبنى الفصل مستمدّ من دستور الكفر ، وهو ما أقرّته الثورة الفرنسيّة الكبرى على ما جاء به مونتسكيو في كتابه «روح القوانين» في موقفه أزاء التعدّي والظلم الحاصل المتجسّد في قوله : ليس من الصواب تسليم زمام الأُمور لشخص واحد جائر ، ولابدّ من فصل السلطات ، وأن تكون لكلّ سلطة استقلاليّة تامّة غير مرتبطة بباقي السلطتَين الأُخريَين .

وهذا ليس بجديد ، فلفصل السلطات سابقة تأريخيّة عند بعض حكماء اليونان ، حيث كانوا يفصلون هذه السلطات الثلاث عند تشكيل الحكومة .

أمّا في الإسلام فلا يقال بالفصل بين السلطات ، فحكم الوليّ والحاكم جارٍ على كافّة الأصعدة ، والوليّ يقف على رأس السلطات التنفيذيّة والقضائيّة والتشريعيّة ، كما أنّه لا يوجد في الإسلام تشريع للقوانين ، بل إنّ الجاري هو بيان الأحكام ، وإنّه لا حاكميّة لغير القرآن وأحكام رسول الله

القطعيّة ، ولا مجال حتّى للفقيه من أن يجعل حكماً من عنده .

ومن المسائل الأُخرى المثارة في تلك الفترة التي تزامنت مع انعقاد جلسات مجلس الخبراء ، أنّه طرق سمعنا تحرّك القاضيات اللاتي كنّ في عهد الطاغوت للتجمّع في طهران والقيام بحركة منظّمة ، حيث تركّزت خطبهنّ على سؤال : لماذا لا تكون المرأة قاضية ؟ وأجابت بعض الصحف على تساؤلهن ، ولكن ليس بذاك القدر الشافي والمتقن ؛ حيث قيل بأنّ مجلس الخبراء بصدد إصدار قرارات يسمح بموجبها للنساء لترشيح أنفسهنّ لنيابة المجلس بل قد يُصبحن برتبة قائم مقام أو محافظ أو رئيس جمهوريّة . ولهذا السبب شرعتُ في تأليف كتاب «رسالةٌ بديعةٌ» باسم «**ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ**» ، وعكفتُ على إتمامه لمدّة خمسة أسابيع ، حيث بدأتُ به في اليوم الثامن من شوّال ، وانتهيت منه في الخامس عشر من ذي القعدة ، ولأهمّيّة الموضوع والظرف واختزالاً للوقت ، فقد طبعته على ما هو بخطّ يدي دون تنضيد بالحروف الطباعيّة .

وقد تجلّى في هذه الرسالة جيّداً أنّ عنوان نائب في المجلس لا يعني النيابة بل الولاية ، كما أنّ هذه الولاية ليست ولاية شخصيّة ، بل ولاية عامّة ، والقانون يعطي لنوّاب المجلس هذه الولاية التي هي أقوى بكثير من الولاية الشخصيّة ، فلا يتعلّق أصل الكلام بالنيابة ، ليقال إنّ بإمكان أيّ شخص ـ سواء كان رجلاً أم امرأة ـ أن ينوب عن آخر بغضّ النظر عن الجنسيّة ؛ لا ، فالمسألة ليست كذلك .

وبعد أن أتممت المباحث أتيتُ في آخر الرسالة بالكثير من المطالب التأريخيّة والوثائقيّة من سيرة رسول الله والأئمّة والآيات القرآنيّة والشواهد التي لا تدع أيّ مجال للشكّ والشبهة . وتطرّقت في الأثناء إلى مسألة ولاية الفقيه ، وقدّمتُ فيها أدلّة لم يأتِ بها لحدّ الآن عالم من علماء

الإسلام على هذا النحو ، ولم يستدلّ أحد منهم بهذا النـهج الاسـتدلاليّ مـن قبل .

ومن الأدلّة التي لم يتطرّق إليها أحد : تلك الروايـة التـي يـقول فـيها أمير المؤمنين عليه السلام لكميل : **العُلَمَاءُ بَاقُونَ مَا بَقِيَ الدَّهْرُ** ... وبعد أن يُبيِّن أربعة أصناف من العلماء عديمي الفائدة ، يقول : **اللَهُمَّ بَلَى ! لَا تَخْلُو الأَرْضُ مِن قَائِمِ بِحُجَّةٍ ، إمَّا ظَاهِراً مَشْهُوراً ، وَإمَّا خَائِفاً مَغْمُوراً ، لِئَلَّا تَبْطُلَ حُجَجُ اللهِ وَبَيِّنَاتُهُ . وَكَمْ ذَا وَأَيْنَ أُولَئِكَ ؟ أُولَئِكَ وَاللهِ الأَقَـلُّونَ عَـدَداً ، وَالأَعْظَمُونَ عِندَ اللهِ قَدْراً . يَحْفَظُ اللهُ بِهِمْ حُجَجَهُ وَبَيِّنَاتِهِ ، حَتَّى يُودِعُوهَا نُظَرَاءَهُمْ ، وَيَزْرَعُوهَا فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ** ، وبعد ذِكـر عِـلمهم وحـالاتهم النفسانيّة ، يقول عليه السلام : **أُولَئِكَ خُلَفَاءُ اللهِ فِي أَرْضِهِ ، وَالدُّعَاةُ إلَـى دِينِهِ . آهِ آهِ شَوْقاً إلَى رُؤْيَتِهِمْ** ... فما أن يصل عـليه السـلام إلى تشـخيص خلفائه حتّى يقول : **آهِ آهِ شَوْقاً إلى لِقَائِهِمْ** ... .[1]

وقد أطبق جميع العلماء الذين بحثوا في هذه الرواية على القـول بأنّ الحجّة هنا هو إمام العصر عليه السلام ، وأنّ **آهِ آهِ شَوْقاً إلَى لِـقَائِهِمْ** قـرينة على أنّ أمير المؤمنين يريد أن يقول : إنّني مشـتاق إلى رؤيـة ذلك المـقام المقدّس ، وأنّ **خُلَفَاءَ اللَـهِ فِـي الأَرْضِ** مـن مـختصّات ذلك الإمـام ، وأنّ المقصود بـ : **إمَّا ظَاهِراً مَشْهُوراً وَإمَّـا خَـائِفاً مَـغْمُوراً** هـو ذلك الإمـام فـي غيبته . لكنّني استدللتُ هناك بعدّة قرائن على أنّه لا يمكن اعتبار الحجّة هنا هو الإمام عليه السلام ، بل المقصود هو هؤلاء الفقهاء الذين يمتازون بصفاء القلب والإخلاص والفِطرة السليمة ، والمتّصلين بعالم الربوبيّة ، وهم هؤلاء

١ـ في «نهج البلاغة» بضبط وفهرسة الدكتور صبحي الصـالح ، ص ٤٩٧ ، طـبعة دار الهجرة: **رُؤْيَتِهِمْ** بدلاً من **لِقَائِهِمْ** .

الذين كُشِفَتْ عنهم الحجب الظلمانيّة وصاروا عالمين بالله وبأمر الله ، وهذا هو أحد أدلّة ولاية الفقيه المحكمة .

ومن الأدلّة التي لم يستدلّ بها أحد أيضاً : الآية المباركة : **يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا.**[1]

وكذلك الرسالةَ التي كتبها أمير المؤمنين عليه السلام إلى مالك الأشتر النخعيّ حين ولّاه على مصر ، حيث يستفاد من الرسالة جملة الشروط التي يجب توفّرها في الحاكم والتي تُمَثِّل أدلّة ولاية الفقيه المحكمة ؛ بطبيعة الحال فإنّ أدلّة ولاية الفقيه التي ذكرها العلماء على مكانتها وقد ذكرتها في ذلك الكتاب ، لكنّ هذه الأدلّة مبتكرة ، لم يأتِ بها أحد من قبل .

وقد قمنا بنشر هذه الرسالة ، وقد كتبتها باللغة العربيّة لسببين ؛ الأوّل ، لأنّ هذه الرسالة من حيث الأصل داخلة ضمن المباحث الفقهيّة في مدرسة الإسلام ، وسيتناولها العلماء في الحوزات العلميّة ، أي أنّها جزء من النصوص الفقهيّة ، ومثل هذه النصوص لا تنحصر بالناطقين باللغة الفارسيّة ، بل لابدّ لها أن تشمل نطاق الدنيا بأكمله لتذهب إلى جميع المدارس العلميّة ، وأن تصل لأيادي جميع العلماء ، كبقيّة الرسائل وكتب العلماء الفقهيّة المدوّنة باللغة العربيّة ، وكما هي عليه الآيات والروايات وطريق البحوث الأُصوليّة والاستدلالات الأُصوليّة والفقهيّة ، ومن حيث الأساس لا يمكن الكتابة بالفارسيّة إلّا بعد الترجمة من العربيّة ، والقرآن الكريم والروايات والمصطلحات الفقهيّة والأُصوليّة والرجاليّة والروائيّة كلّها عربيّة ، ولابدّ لهكذا كتب التي تتحدّث في هذه الأُصول أن تدوّن باللغة العربيّة .

١ـ الآية ٤٣ ، من السورة ١٩ : مريم .

ومن جهة أُخرى ، كنّا قد احتملنا أن يرسل مجلس الخبراء نساء إلى المجلس ، ويقرّر أنّ بإمكانهنّ أن يصبحن منتخِبات ومنتخَبات ، وكان من الممكن أن يكون على رأس الموقّعين آية الله الخمينيّ . ونحن لا نبغي في هذه الرسالة معارضته ومواجهته .

وبطبيعة الحال فإنّ آراء جميع المجتهدين محترمة ، وللعلماء في كلّ عصر وعهد آراء اجتهاديّة مختلفة في مسألة واحدة ، ولم يُشاهَد ـ في زمان واحد ـ مجتهدان اتّفقا في الآراء الفقهيّة والأُصوليّة من جميع الجهات ، والاختلاف بينهم عادة دارجة ورائجة مع بقاء الاحترام المتبادل والحفاظ على حالة التجليل والتكريم فيما بينهم بكلّ ما للكلمة من معنى .

ولمّا كان آية الله الخمينيّ على رأس المجتهدين حاليّاً ، وكنّا في صدد إبداء وجهة نظر علميّة ، لذا لم نشأ تدوينه بالفارسيّة لئلّا يقع في أيدي العوامّ ، فيقولون : إن كان هذا هو الصواب ، فماذا يعني ذاك ؟ وإن كان ذاك ، فما هذا ؟ فكتبنا الرسالة باللغة العربيّة لتكون بعيدة عن متناول عامّة الناس ، ولكي تكون موجّهة إلى العلماء وأصحاب الدراية والاطّلاع وأهل مطالعة ومراجعة الكتب الفقهيّة ، لأنّهم أسرع فهماً للمطلب ، وإذا ما استوعب العلماء المطلب فالمسألة محلولة .

وقد قمنا قبل طبع الرسالة باستنساخ عشرين نسخة منها ، وأرسلنا النسخة الأُولى إلى آية الله الخمينيّ ، والبقيّة إلى الأُستاذ العلّامة الطباطبائيّ وسائر العلماء والشخصيّات ، ثمّ قمنا على الفور بطبع ألفي نسخة ووزّعناها على مكتبات طهران والمدن الأُخرى . وتصدّى بعض رفقائنا للذهاب بالسيّارات إلى بعض المدن كشيراز وأصفهان لتوزيع نسخ الكتاب على المكتبات هناك ، لتتناولها أيدي من يروم مطالعتها .

كما أرسلنا نسخاً إلى العلماء وكبار الشخصيّات في المدن وإلى جميع

أعضاء مجلس الخبراء ؛ ثمّ أرسلنا إلى أعضاء مجلس الشورى بعد تشكيله ثلاثمائة نسخة من أجل أن يكون الأعضاء على علم بما جاء فيها .

وبحمد الله فقد أخذت هذه الرسالة العلميّة المتقنة مأخذها ، ولم يوجّه لها أيّ انتقاد لحدّ الآن ، وكان لها وقع مؤثّر .

وقد نجم من تدويني للرسالة باللغة العربيّة ، أوّلاً : أنّها نُشرت في بعض الدول العربيّة . ثانياً : أنّ الرسالة حظيت بمطالعة شخصيّات من أهل الدراية في الدول العربيّة . حتّى أنّ الرسالة وقعت في أيدي بعض النساء المسلمات المتعلّمات العاملات بين أوساط الرجال في المجالات العامّة والجامعيّة ، فغيّرت قناعاتهنّ وقُلن : هذا هو الإسلام حقيقة ؛ وفي الحقيقة فإنّنا ما كنّا نفهم الإسلام لحدّ الآن ؛ وهذا هو الإسلام في حقيقته ؛ وهذه هي المرأة ، وها هي وظيفتها ؛ وها هو كمال المرأة ؛ وها هو معنى تطوّر المرأة ؛ فأين ذهب بنا الطاغوت تحت واجهة الإسلام ! وراحت التساؤلات الاستنكاريّة تتكاثر ، وامتدّت رقعتها إلى الحدّ الذي فكّرنا معه بتقليل حدّتها خوفاً من غلبة هياج الحالة ، من أجل أن تُناقش المسألة بمنطق علميّ هادئ رصين .

وبعد ما يقارب السنتين تُرجمت الرسالة المذكورة إلى اللغة الفارسيّة ، بعد أن توضّحت المسألة للجميع ، وأصبح ليس ثمّة خطورة فيما لو انتشرت بين عامّة الناس ، فتناولتها الأيدي ، وتأثّر بمضامينها كثير من المسلمات ، ونجمت عنها تغييرات جذريّة في واقع حياتهنّ ، وجاءتني إحداهن ـ وهي امرأة فاضلة جدّاً ، وكاملة ، وعالمة ، وفاهمة ، ومجاهدة ، وذات فكر ثاقب ـ فقالت : لقد انقلب وضعي منذ تلك اللحظة التي قرأت فيها الرسالة ، فتبدّل أُسلوبي في الحياة تماماً ، ثمّ أدركتُ بأنّي لم أكن سابقاً على جادّة الصواب ، وأنّ الصحيح هو ما وجّهتنا به هذه الرسالة .

ولم نكن قد اقتصرنا في بحثنا على الأدلّة الشرعيّة لوحدها ، بل شفعنا قسمه الأوّل بالأدلّة العقليّة والعلميّة عند بحث : ما هي المرأة ؟ ما هي بُنيتها ؟ ما هو تركيبها البدنيّ ؟ ما هي حقوقها الفطريّة التي وهبها الله ؟ أين يكمن كمالها ؟ وبعد أن بيّنّا الترابط العضويّ بين كلّ ما تقدّم ، وصلنا إلى أنّه لا يجوز للمرأة المشاركة في مجلس الشورى ؛ واعتماداً على الشواهد ، بان بشكل قاطع أنّ الصحيح هو ما ذهبنا إليه .

ولله الحمد ، فقد أثّرت هذه الرسالة بما ينبغي كما أسلفنا ، ولم يُقدم أحد على الردّ عليها ، إذ لم يطرق سمعنا أنّه قد كُتِب موضوع مخالف لها ولو بجملة واحدة عَبر جميع وسائل الإعلام المختلفة ، لوضوح مطالبها ، ولأنّ جميع أسانيد الأدلّة والشواهد المذكورة معيّنة ، وكذا كتابها وبحثها الفقهيّ والأُصوليّ ، مضافاً إلى البحث القرآنيّ المتعلّق بها ، ولا يمكن لأيّ مسلم حين مراجعته لهذه الرسالة توجيه أيّ اعتراض على ما جاء فيها ، لاعتمادها على تلك المصادر المحكمة ؛ اللهمّ إلّا أن يكون ممّن لا يقبلون القرآن ! أمّا مَن يعتقد بالقرآن ويُصَدِّق بالنبيّ ويقرّ أنّ هذا الكلام كلامه ، فلا يبقى له مجال لإنكار ما جاء في الرسالة ، ولهذا السبب كانت مؤثّرة جدّاً ؛ وهكذا أخذت مسارها ودخلت باب النصوص الفقهيّة على ما كنتُ أتوقّع .

نحن نكتبُ شيئاً ولا نحسب أنّه ذا أثر ، ثمّ تنبع فيه عين الحياة فيجري رويّاً ! فممّا لا شكّ فيه أنّها إرادة الله ومشيئته ؛ ويشهد الله أنّي ما كتبت شيئاً إلّا وأروم فيه عظمة الإسلام وإحقاق الحقّ والدفاع عن حقوق المظلومين ، وإظهاراً لحقيقة الإسلام ، والله على ما نقول وكيل .

كان ابن أُختي الفاضل سماحة السيّد عبد الصاحب (السيّد علي أكبر الحسينيّ) قد سألني في وقت ما : خالي العزيز ! لماذا لا تدوّن المواضيع

التي تعرفها ؟ لماذا لا تكتب شيئاً ؟ قلتُ : إنّ الخجل ليخالجني والله ، فماذا أكتب في قبال كلّ هذه الكتب ، ولقد ألّف العلماء الأعلام كلّ هذه المؤلّفات في الفقه والأُصول والفلسفة والعرفان فلم يبق لي شيء للخوض في كتابته .

قال : إنّكم تماثلون آية الله البروجرديّ . وكان آية الله البروجرديّ محتاطاً جدّاً في الكتابة ، فعلى الرغم من جلالة مكانته وعلمه الغزير في الفقه ومبادئ الأُصول والرجال والحديث ، واضطلاعه في التفسير والتأريخ ، وفي فقه العامّة ، لكنّه لم يكتب شيئاً ، حذراً من أن يشطح قلمه في كلمة واحدة !

وقد كتب رسالة في علم الرجال باسمه ، وهي رسالة نفيسة جدّاً ، واستمرّ لآخر عمره وهو يهمّ بطبعها ، لكنّه كلّما عزم على إرسالها للطبع ألقى عليها نظرة ، فرأى أنّها بحاجة إلى تنقيح ، وبقي هكذا حتّى رحل عن الدنيا ورسالته لم تطبع بعد . أجل ، قال لي : أنتم مثله ؛ وإنّكم على درجة من الوسوسة بحيث تحرمون الناس من هذا العطاء ! فاكتبوا ما تعلمونه وقدّموه للناس .

وباختصار ، فقد هزّني هذا الكلام ، فقلتُ : ماذا علَيَّ أن أفعل ؟ فلنكتب ونُقدّم للناس ؛ والباقي على الله ، وكلّ إناءٍ بالذي فيه ينضح .

لذا فقد دوّنتها على هذه الكيفيّة ، أمّا هل كانت الساحة خالية أم أنّ الناس كانوا بحاجة إليها ، فالمهمّ أنّ الله هو الذي بعث الروح فيها وأراد لها أن تكون مؤثّرة ، وقد أثمرت بشكل فاق ما كنّا نتصوّره ، ولله الحمد فقد دُوِّن الدستور ـ كما بيّنّا ـ على أساس ولاية الفقيه ، في وقت لم يكن فيه ثمّة اسم يُذكر لولاية الفقيه ، حتّى أنّه حينما اقترح في مجلس الخبراء طرح مسألة ولاية الفقيه غضب بعض الأعضاء وجلسوا في زاوية المجلس

قائلين : واويلتاه ! ها قد عادت الرجعيّة وحكومة الملالي إلى الساحة ، وعاد علينا أصحاب النعال من جديد ، وشدّ اللجام أمام عنان الانفلات وتلك الحرّيّات غير المقيّدة وحالة عدم الالتزام واللاأُباليّة و ... وتلاشى هذا الطموح بين أدراج الرياح ؛ وباختصار ، فقد نصبوا لهم عزاءً .

وقال البعض : أفيمكن هذا ؟ إنّما كانت نهضتنا من أجل الحرّيّة والرفاه ، فكيف نأتي بولاية الفقيه على رأس الأُمور ؟ لكنّ رسالة «ولاية الفقيه» المقدّمة بأدلّتها المكتوبة قد أثّرت تأثيراً شديداً ، لفتت الناس إلى حقيقة الأمر ، وأثبتت أنّ حكومة الملالي ليست حكومة الاستبداد والجاهليّة ، بل هي حكومة عظمة الحقّ ، ومتانة الواقع ، وأصالة الإسلام ، وحكومة التمتّع بجميع المواهب الإلهيّة . وولاية الفقيه تعني الخروج من زيّ العبوديّة والفرعنة والتجبّر ، وإزاحة راية الكفر والتبعيّة بواسطة أشفق المسلمين الملتزمين وأصلحهم وأعلمهم وأكثرهم نكراناً للذات .

وبعد الرسالة التي بعثتها إلى آية الله الخمينيّ في خصوص مسوّدة الدستور والتي لاقت رواجاً واسعاً بين الناس ، فقد بدأت الصحف بكتابة المواضيع المتعلّقة بهذا الشأن ، وكنتُ أُطالع جميع ذلك .

وكان آية الله النجفيّ المرعشيّ قد كتب ـ قبل رسالتنا ـ مقالة حول ولاية الفقيه لم تتجاوز سبعة أو ثمانية أسطر ، وبعد نشر رسالتنا كتب مقالة أُخرى بحدود ربع صفحة تقريباً ، وكان هذا الأمر باعثاً للأمل في ضرورة نشر هكذا مطالب وإيصالها إلى أسماع الناس بأيّ شكل كان ؛ كما طُبع لآية الله المنتظريّ أيضاً مقالة حول ولاية الفقيه نشرت في الصحيفة اليوميّة ، وكانت مفيدة ومثمرة . وكانت جميع المواضيع المطروحة ذات أساس وجوهر واحد ، وما كنّا نطلب غير هذا ؛ يعني أنّنا كنّا نريد لهذا الموضوع أن يصل إلى أسماع الناس ليفهموا أنّ ولاية الفقيه تلك هي التي

يقولها الله ويقول بها الإسلام ، وأنّ الفقيه ليس ذلك الذي يذهب لحفظ قواعد الفقه المعهودة ، ولا صاحب العمامة الكبيرة الذي يمسك بيده عصا ويلتفّ حوله بعض الأفراد بشكل يوحون فيه للآخرين على أنّه فقيه ؛ إذ لابدّ للفقيه الوليّ من أن يكون عالِماً بالله وبأمر الله ، وأن يكون في أعلى درجات الفقاهة ، وفي أعلى درجات الحكمة والمعرفة بالله عزّ وجلّ كما عليه أن يكون بصيراً بأُمور الدين ، وأن يكون مخلصاً مشفقاً محيّاً للناس ، وأن يكون خبيراً بمقتضيات واحتياجات زمانه ، وعلى اتّصال مستمرّ بالله وبعالَم الغيب .

وإذا لاحظتم فقد كرّرت ذِكر هذه العبارة في أكثر من مكان ، وهي : ينبغي أن يكون ذلك الفقيه من الذين تخطّوا عالم الجزئيّة والتحق بالكلّيّة . وقد سألني الكثير عن معنى هذه الجملة : «التحق بالكلّيّة» ؟

إنّ هذه الجملة ذات أهمّيّة فائقة ، وهي أفضل قيد عيّنه الله لوليّ أمر مجتمع المسلمين ؛ حيث إنّ ثمّة مصدر للقرار في كلّ دولة أو دين أو منهج ، فأين هو مركز القرار في الإسلام ؟ إنّ وليّ الأمر في الإسلام هو : أنزه ، وأسمى ، وأعلم ، وأوعى وأكثر مَن كان مُنكِراً لذاته ، وأشدّ ارتباطاً واتّصالاً بالربّ ؛ فأيّة عبارة أفضل من هذه العبارة يمكنك أن تعثر عليها أو تتصوّرها ؟ إنّ الفقيه هو ذلك الشخص الذي يماثل رسول الله وأمير المؤمنين والأئمّة ، أو ذلك الشخص المنصوب من قِبَلِهم إمّا بالنيابة الخاصّة أو بالنيابة العامّة ، وفق الشروط التي سيتمّ ذكرها .

وقد حصلنا على هذه الشروط عن طريق الأدلّة الفقهيّة ، ومنها أنّه ينبغي للفقيه أن يكون عارفاً بالله ، وإلّا فليس بفقيه ؛ الفقيه ليس مَن يدّعي لنفسه الفقاهة ، ولا الذي يُدرِّس مقداراً محدوداً من دروس الفقه والأُصول ؛ لا ، فأغلب أُولئك ليسوا من الفقهاء حتّى يصلوا إلى درجة

الإفتاء وامتلاك رأيٍ اجتهاديّ ! أو جمع شروط الحاكميّة !

وهذا الموضوع يفتح الطريق واسعاً أمام الإنسان ، ويبصّره بأنّ الحكومة ليست أُلعوبة بيد الناس يلعبون بها على هواهم ، بل هي أمر إلهيّ يتعلّق بها حياة الناس ومماتهم ودنياهم وآخرتهم بمقدار ظريف ودقيق وخطير ، يمكن أن يقال عنه إنّه أحَدُّ من السيف وأرفع من الشعرة .

فدقّة وظرافة أوامر الإسلام كالصراط الممتدّ على جهنّم ، ولابدّ لمن يدخل الجنّة من اجتيازه ؛ وإن شاء الله تعالى سيتمّ اجتيازه بسرعة فائقة كالبرق الخاطف .

وباختصار ، فقد كانت الرسالة مؤثّرة جدّاً ، وكان ما فعلناه مُثمراً وكان لنا اتّصال ببعض العلماء الكبار من أعضاء مجلس الخبراء ، من أمثال المرحوم آية الله الحاجّ الشيخ مرتضى الحائريّ رحمة الله عليه الذي قال ذات يوم :

إنّ بعض أعضاء مجلس الخبراء كان يريد سنّ قوانين شيوعيّة ، فكانوا ينهضون ويتكلّمون فلا تحسّ في القوانين التي يتحدّثون عنها أثراً من الإسلام ، فماذا نفعل ؟!

فقلتُ : عليكم بالصبر والتحمّل ، وبيان آرائكم . ثمّ حصل في النهاية أنّه نهض فتكلّم لمدّة ساعة ، ثمّ قدّم استقالته وغادر المجلس .

ولكنّنا مارسنا أنشطتنا بصورة عمليّة ، واتّصلنا بالناس ، وتعرّفنا على ما يريدون ، فاستمدّينا منهم القوّة ، فقد ولّى عهد تلك الحكومة الجائرة وأضحت الحكومة الحاليّة بيد الجماهير ، ولابدّ لهذه الجماهير من أن تسيّر أُمورها بنفسها .

وانطلقنا من مسجد القائم نمارس نشاطاتنا ، وأصبحت المساجد المعروفة والمشهورة في المحلّات المختلفة مركز إشعاع في مجال دائرتها ،

وكانت تلك المساجد بمثابة قاعدة الانطلاق لمختلف النشاطات .

لذا ، دعونا الناس ذات يوم للمجيء إلى المسجد ، فهبّ الأصدقاء والمعارف وملؤوا صحن المسجد ورواقه ، فخطبتُ فيهم بكلمة مسهبة جدّاً تناولت فيها مسألة تشكيل لجان المسجد لتلبية احتياجات أهل المحلّة بقدر المستطاع ، بل تكفّلنا ممارسة الأعمال بأعلى من طاقاتنا المتاحة آنذاك ؛ ولإنجاز هذه المهمّة كنّا قد هيّأنا بطاقات مطبوعة ووزّعناها بين الناس ، وبيّنّا فيها الدائرة التي تشملها نشاطات المسجد .

يعني من شارع السعدي إلى تقاطع مُخبر الدولة ، وشارع استانبول ولاله زار [1] حتّى تقاطع نادري ، ثمّ شارع الفردوسيّ ، ساحة الفردوسيّ ، شارع انقلاب (= الثورة) إلى دروازه شميران (= بوّابة شميران) وپل چوبي (= الجسر الخشبيّ) ، ومن هناك أيضاً شارع بهارستان [2] إلى مجلس الشورى القديم وشارع الجمهوريّة الإسلاميّة ، فهذه هي حدود منطقة لجان مسجد القائم ومنطقة نشاطاته التي علينا إدارتها .

وكنّا قد وزّعنا هذه البطاقات على جميع البيوت ، وكان عملنا بمثابة القيام بعمليّة إحصائيّة كاملة ، حيث تمّ السؤال فيها عن ربّ العائلة ، اسمه ، تأريخ الولادة ، رقم دفتر النفوس ، هل هو أعزب أو متزوّج ، آخر شهادة دراسيّة حصل عليها ، في أيّ فرع كان تحصيله الدراسيّ ، الشغل الحاليّ ، رقم هاتف البيت ومحلّ العمل ، الديانة : مسلم أو مسيحيّ أو يهوديّ أو زرتشتيّ ، وسؤال «مَن يَرغب في العمل ضمن إحدى هذه اللجان مِن أفراد

١ـ لاله‌زار : حديقة شقائق النعمان ؛ وهي هنا اسم لشارع تجاريّ معروف في طهران.

٢ـ بهارستان : روضة الورد ، أو البستان الذي يشتمل على شجر البرتقال والنارنج والليمون، وهي هنا اسم لشارع معروف في طهران.

العائلة ؟» . ونوّهنا بأنّ على مَن يرى في نفسه الأهليّة ، فليكتب في أدنى القائمة اسم المجال الذي يرغب فيه : في القرآن ، التحقيق ، التبليغ والإرشاد ، المسرح ، النحت ، الخطّ ، الرسم ، التصميم والكاريكاتير ، الصحافة ، التحقيق في النصوص الدينيّة ، الكتابة والتأليف ، المطالعة ، ترجمة النصوص غير الفارسيّة ، فنّ البيان ، التحقيق في النصوص الفلسفيّة ؛ ثمّ أدرجنا مجموعة أسئلة كالتالي : هل تجيد اللغة العربيّة ؟ ما هي اللغات الأجنبيّة التي تتكلّم بها : الإنجليزيّة ، الألمانيّة ، الروسيّة ، الفرنسيّة ، الإيطاليّة ؟ ما هي أنشطتك الفنّيّة والثقافيّة والمهنيّة والتعاونيّة ؟ منذ متى تعيش في طهران ؟ اذكر الأوقات المناسبة التي يمكنك فيها أُسبوعيّاً التواجد في الجمعيّة الإسلاميّة في مسجد القائم ؛ ما هي آراؤك واقتراحاتك ؟

ثمّ كتبنا : يرجى ملء هذه الاستمارة وسنراجعكم بعد يومين لاسترجاعها .

وكنّا في ذلك الوقت قد شكّلنا ثماني عشر لجنة ، على رأسها إمام الجماعة ، ثمّ هيئة التوجيه والإرشاد ، ثمّ الهيئة التنفيذيّة ، فكانت هذه عبارة عن ثلاث لجان شملت الشؤون الاجتماعيّة والثقافيّة والرفاهيّة . وتنقسم الشؤون الاجتماعيّة إلى خمس لجان ، هي : لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لجنة التحكيم وحلّ النزاع ، لجنة الاتّصال والتنسيق مع سائر اللجان الإسلاميّة ، لجنة الإحصاء والاستفتاء ، لجنة الشؤون الدفاعيّة والتدريب العسكريّ .

أمّا الشؤون الثقافيّة فلها ثمان لجان ، هي : لجنة درسَي القرآن والتفسير ، لجنة الحوزة العلميّة والطلّاب ، لجنة المكتبة والنشر ، لجنة التحقيق في المسائل العلميّة والفلسفيّة ، لجنة التبليغ والخطابة والبحث الحرّ ، لجنة تعليم اللغة العربيّة واللغات الأجنبيّة ، لجنة إعداد الأفلام والصور

والمعارض ، لجنة الأنشطة الرياضيّة والتربويّة مع تسلّق الجبال والسباحة وغيرها .

أمّا الشؤون الرفاهيّة فلها خمس لجان ، هي : لجنة الشؤون العلاجيّة والصحّة ، لجنة صندوق القرضة الحسنة ، لجنة الجمعيّات التعاونيّة والشؤون الخيريّة ، لجنة رعاية الفقراء والمستضعفين ، لجنة معرض المبيعات الإسلاميّ .

كانت هذه مجموعة اللجان الثماني عشر المدرجة في الاستمارة المذكورة ؛ حينها سنفهم من خلالها كم هو عدد العوائل الفقيرة في المحلّة ، ومن المذهل أنّنا وجدنا عجائزاً مستحقّات للعون ، وعوائلاً فقيرة محتاجة إلى رغيف خبز في عشائها ، مع أنّ أهالي تلك المنطقة يُعدّون أفضل حالاً من سواهم في باقي مناطق طهران ، وقد لا يُصدّق المرء بوجود عوائل فقيرة مستحقة هناك ، والله أعلم كم كانت هذه الاستمارات مفيدة ونافعة .

ولهذا السبب فقد باشرت لجنة القرضة الحسنة ولجنة الجمعيّات التعاونيّة والشؤون الخيريّة أعمالها على الفور ، وكذا كان من المقرّر لوحدة الشؤون العسكريّة أن تبدأ بتجنيد كافّة أفراد المحلّة لتدريبهم على الفنون العسكريّة ، وأرسلنا كثيراً من رجالنا لإنجاز هذه المهام ؛ لأنّنا قدّمنا ضمن الموادّ العشرين التي اقترحناها على آية الله الخمينيّ ، أنّ على جميع أبناء البلاد بين سنّ الخامسة عشر إلى الأربعين أن يلتحقوا بدورات الإعداد والتدريب العسكريّ الإجباريّة ، سواء كنّا في حالة حرب أم غير ذلك ، وسواء كان أُولئك الأفراد من الحرس أم من غيرهم ، لأنّ على جميع المسلمين أن يتعلّموا الفنون العسكريّة في حدود الرماية والتعليمات الأوّليّة . وهذا أمر خطير وحساس . لماذا ؟

لأنّ العدوّ قد يهاجمنا ونحن في عقر دورنا ولابدّ للمرء أن يدافع عن

نفسه ، ليس بسكّين المطبخ ، بل لابدّ له من تعلّم الرماية وكيفيّة استعمال البندقيّة الآليّة والتعرّف على فنون القتال الحديثة ، والدفاع من الواجبات الملقاة على جميع أبناء البلد . وحين كانت إيران ذات نظام عشائريّ ، فقد كان لكلّ عشيرة حدود خاصّة لا تسمح لأعدائها بتجاوزها .

وحين جاء الإنجليز بنظام الطاغوت إلى البلد ، فإنّه ألغى تلك الحدود ، فقضى البهلويّ على جميع عشائر التركمان وعرب خوزستان والبختياريّة والأكراد والأتراك .

وباسم تشكيل الحكومة المركزيّة ، فقد تمركزت جميع القوى في يد النظام الكافر ، وصار الملك قائداً عامّاً للقوّات ، وهو تحت إمرة الاستعمار الكافر ؛ وكان جنود الدولة في السابق بأعداد قليلة ، وكان الناس هم الذين يدافعون عن شؤون البلد ، وكانت الناس تهبّ للدفاع والمواجهة مع الأعداء قبل وصول الجيش والقيام بمهمّته ، وهكذا هو البرنامج الإسلاميّ ، الذي يحثّ ويؤكّد على أنّه لابدّ للناس من الدفاع ، وليس في الإسلام مجموعة خاصّة باسم الجنود والجيش ، فالكلّ مكلّف بالدفاع عن حياض الإسلام ، من الصبي الحديث العهد بالبلوغ حتّى الشيخ المسنّ البالغ من العمر مائة سنة .

ومرّ علينا أنّ أحد شهداء معركة أُحُد هو **حنظلة غسيل الملائكة** ، ذلك الشابّ الذي كان في ريعان شبابه ، وكانت ليلة زفافه ليلة المعركة ، ففضّل الجهاد على العرس والتحق بصفوف المجاهدين واستُشهد في اليوم التالي .

وقُتِل عمّار بن ياسر في واقعة صفّين وهو يقاتل بين يدي أمير المؤمنين عليه السلام وله من العمر ثلاث وتسعون سنة أو أربع وتسعون سنة ؛ نعم ، فبين جنود الإسلام مَن هو بسنّ الثلاث وتسعين سنة .

إذ لا معنى للصغير والكبير هنا ، فالكلّ جنود الإسلام ، وعلى الجميع أن يكونوا على أُهبة الاستعداد من خلال تعلّم فنون الحرب وكيفيّة استعمال الأسلحة ؛ وعلى الجميع أيضاً أن يتعلّموا السباحة ، ويتمرّنوا على العَدْو ، وعلى كلّ ما يدخل ضمن مستلزمات الدفاع إذا ما دعت الضرورة إليه .

ومرّ علينا أنّ من المقترحات التي وجّهناها إلى آية الله الخمينيّ ، تأسيس تشكيلة حرس الثورة ، طبعاً ليس بهذه التسمية المعروفة اليوم ، بل اقترحناها تحت واجهة **جمعيّة المقاومة الوطنيّة**.

وقلتُ : لا ينبغي الاعتماد على الجيش الحاليّ المتعرِّض لحالة انكسار من خلال انتصار الثورة ، ولا بقائده الفلانيّ ، لأنّ فيهم ميلاً إلى ذلك الجانب ! وعلينا في أسرع وقت ممكن تشكيل جبهة من الناس باسم المقاومة الوطنيّة . وكان المرحوم الشهيد الحاجّ الشيخ مرتضى المطهّريّ على قيد الحياة حينها ، فقال : لقد عُيِّن عشرة آلاف شابّ للتدريب على الفنون العسكريّة على حساب ميزانيّة الدولة ، ومن المقرّر أن يلتحق بهم عشرة آلاف آخرين كوجبة ثانية ؛ وشكّلت تلك المجاميع حرس الثورة المعروف اليوم ؛ ولو لم يكن حرس الثورة لضاعت البلاد تماماً في الحرب بين إيران والعراق .

حيث كان كسب الحرب متعذّراً بذلك الجيش الفاقد للشعور بالمسؤوليّة وغير المضحّي ؛ تلك الحرب التي لا يمكن أن نقول عنها إنّها حرب بين إيران والعراق ، بل هي حرب عالميّة ضدّ إيران ، يعني أنّ قدرات التسلّط العالميّ كانت تساند العراق في حربه مع إيران من حيث العِدّة والعُدّة وبأعلى ما يمكن ، وبهذه المقاومة الوطنيّة تمّ الحفاظ على البلاد ، وإلّا لانتهى كلّ شيء منذ الوهلة الأُولى . وهذه أيضاً من المسائل المهمّة التي انتهت بحمد الله ومنّه على أحسن وجه ، وستبقى أسماء هؤلاء

الشباب في بسالتهم دفاعاً عن الإسلام والوطن شامخة على صفحات التأريخ ما كرّ الجديدان .

ومرّ أيضاً أنّ من الأشياء التي اقترحناها ، السماح للشخصيّات البارزة من المجتهدين والفضلاء الذين لمعت أسماؤهم بحمل السلاح الشخصيّ ، وكما أنّ ضبّاط مديريّة الشرطة أو قوّات الدرك (حرس الحدود والطرق الخارجيّة) يحملون معهم سلاحهم الشخصيّ ، فلابدّ للعلماء من ذلك ، لأنّ عدم حمل السلاح يعني إلغاء المسؤوليّة . وقدكان جميع المسلمين في عهد أمير المؤمنين يحملون أسلحتهم معهم ، لأنّ السلاح يعني القدرة ، والذي يضع سلاحه على الأرض فكأنّه قد فَقَدَكلّ قدرته ، طبعاً على ضوء الظروف السائدة ، إذ ليس من الصحيح اليوم أن يتسلّح عامّة الناس بالأسلحة الشخصيّة ، لكنّ الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر مستثنون عن ذلك ، لأنّهم إذا جُرِّدوا من السلاح جُرِّدوا من قدرتهم التنفيذيّة .

تصوّروا ـ مثلاً ـ لو صادف أحد المجتهدين أو مراجع التقليد في طريقه أحد بائعي الكباب ، وقال له : لا تَبِع بيض الغنم فإنّه محرّم . فماذا سيحدث ؟ سيقول بائع الكباب ضاحكاً : انصرف إلى عملك أيّها السيّد ! ولكن لو قال له أحد الشرطة المتسلّحين : لا تَبِع بيض الغنم ، فإنّه سيخاف ، لأنّ الشرطيّ يحمل صفة تنفيذيّة ، فحمل السلاح مؤشّر على أنّ بإمكان الشرطيّ أن يلقي القبض عليه .

وبطبيعة الحال لا يعني حمل السلاح ممارسة شهره يوميّاً ، فإنّنا لم نشاهد يوماً أنّ أحد الضبّاط قد شهر سلاحه ، ولكنّ حمله دليل على القدرة .

وعلى كلّ حال ، فقد لاقت اللجان التي شكّلناها تأييداً كبيراً في طهران والمدن الأُخرى ، وطلبوا منّا إرشادهم إلى كيفيّة تشكيل لجان تماثل

لجاننا ، فقدّمنا لهم كلّ ما يمكننا من مساعدة في هذا المجال ، وأخبرناهم بماينبغي عليهم القيام به ، ثمّ شُكِّلت لجان مماثلة في أمكنة أُخرى وكانت ذات أثر حسن ، حتّى مجيء يوم الثاني عشر من فروردين[1] الذي أعلن فيه آية الله الخمينيّ عن تشكيل الحكومة الإسلاميّة بعد إجراء الاستفتاء العامّ الذي شمل جميع البلاد . ذلك أنّ آية الله الخمينيّ لم يكن حتّى ذلك التأريخ حاكمَ الإسلام ، بل كان واحداً من العلماء والفقهاء لا يختلف عنهم في شيء ، لكنّه حظي بصبغة إلهيّة خاصّة أهّلته لأن يحتلّ مكانة خاصّة بين الناس لما بدر منه من رشادة ونبوغ فكريّ وسرعة بديهة وشجاعة فائقة ؛ أجل ، ما كانت حكومة الإسلام مشكّلة منذ عودته من باريس حتّى الثاني عشر من فروردين .

ومنذ ذلك الوقت بايعه الناس حاكماً واستقرّت له الحكومة . أي أنّ جميع الناس قالوا : نحن جميعاً نعرفك بعنوان حاكم الإسلام ، وتمّت البيعة على هذا الأساس . وأيّ يوم كان هو يوم البيعة ؟ لقد تمّ في تلك الجمعة التي هرع الناس فيها إلى صناديق الاقتراع منذ الصباح الباكر حتّى الغروب للتصويت على انتهاء الحكومة الملكيّة وحكومة الطاغوت وانتخاب الحكومة الإسلاميّة . وكانت نسبة الذين قالوا للإسلام «نعم» قد تجاوزت الـ ٩٨٪ ولم أكن ـ شخصيّاً ـ قد رأيت صناديق الاقتراع بعيني ، ولم أعرف شيئاً عنها منذ يوم ولادتي حتّى ذلك اليوم ، لكنّي بكّرت في تلك الجمعة وكنتُ أوّل الحاضرين في المسجد ، وبقيت هناك واقفاً إلى جانب الصندوق إلى الساعة العاشرة مساءً بدون انقطاع ، ثمّ أُفرزت الآراء ، فاتّضح أنّ جميع الناس كانوا قد بايعوا الإسلام في ذلك اليوم وانحازوا إلى صفّه .

١ـ المصادف للأوّل من نيسان حسب التقويم الميلاديّ.

ولقد مثّل ذلك الاستفتاءُ العامّ البيعةَ ، سواء سمّيتموه بيعة أم لم تسمّوه ، فقد كان بيعة بمعناها الحقيقيّ . ويعتقد البعض أنّ سيادة حاكم الإسلام لا تحتاج إلى البيعة ، فالحاكم هو عبارة عن المجتهد الجامع للشرائط ، وله منصب الحكم والقضاء والإفتاء من قِبَل الإمام عليه السلام على ما جاء في الروايات بغضّ النظر عن قبول الناس لذلك أو عدم قبولهم ! وسواء تمّت له البيعة أم لم تتمّ . فقد نصب الشارعُ المقدّس المجتهدَ الحائز على العلم والورع ثبوتاً بعنوان قائد وحاكم شرع .

وهذا الاعتقاد غير صحيح ، لأنّه أوّلاً : من الممكن أن يكون في زمن واحد ثمّة أعداد غفيرة ممّن يمتازون بالأعلميّة بين المجتهدين ، ويكونون ثبوتاً في صفّ ودرجة ومقام واحد . وعلى فرض التسليم بأنّه لابدّ لكلّ فترة زمنيّة من حاكم شرعٍ واحد ، فسوف لا يتحقّق استقرار الحكومة بولاية أحدهم بدون قبول الآخرين وسائر أفراد أهل الحلّ والعقد ، أمّا إذا وافق جميع المجتهدين وأهل الحلّ والعقد والتزموا بحكومته ، فهذا يعني البيعة .

وثانياً : تدلّ الروايات على أنّ لكلّ مجتهد أعلم الأهليّة للحكومة الشرعيّة ، لا المباشرة لها ، وممّا لا شكّ فيه أنّ تحقّق الحكومة الشرعيّة متعلّقاً بجميع الأفراد الذين يخضعون لتلك الحكومة . وبعبارة أُخرى : أنّ كلّ واحد من المجتهدين ذوي الأعلميّة مؤهّل بدرجة تامّة باللحاظ الشخصيّ ، لكنّ الانضواء تحت حكومتهم بحاجة إلى عقد التحكيم من قِبَل المحكوم عليه ، وما لم يكن الشخص ملتزماً بالتبعيّة فلا يصدق عليه عنوان ولاية الحاكم .

وحين كانت الحكومة في العهد البائد بيد الطاغوت ، فقد كانت المرجعيّة مرجعيّة في الحكومة الحقيقيّة وفي الإفتاء أيضاً ، إذ لا يصدق عنوان التقليد إلّا من خلال التبعيّة والالتزام بالعمل بآراء المجتهد وأوامره ،

ولا يتحقّق بمجرّد أخذ رسالة المرجع الجامع لشرائط الفقاهة والمرجعيّة ، وكلّ هذا يعني لزوم البيعة للحاكم ، وبغير ذلك فلا داعي للالتزام في المرجعيّة في الفتوى ، حيث يستفسر المرء حينذاك في المسائل الحادثة من المجتهد ويعمل بقوله ؛ وقد انقضت سيادة الطاغوت حاليّاً ، وأضحت الحكومة بحاجة إلى التعهّد والقبول اللذين يعنيان البيعة بالنسبة للحاكم ، بغضّ النظر عن أخذ الفتوى من مرجع التقليد .

وهكذا الحال في باب إمامة وإمارة الأئمّة عليهم السلام . فهم يملكون من الله تعالى مقام ومرتبة العصمة والطهارة وهم أعلم مَن في الأُمّة ، لكنّ تحقّق إمرتهم في الخارج بحاجة إلى قبول عامّة الناس وإلى البيعة ، ومن حيث الأصل فالأمر تامّ لهم سواء بايع الناس تلك الذوات المقدّسة المرتقية لأسمى مقام ورتبة أم لم يبايعوا ، لكنّ إمارتهم وحكومتهم في الخارج منوطة بالمعاهدة والميثاق من جانب الأُمّة ، وذلك عبارة عن البيعة .

وقد حاز أمير المؤمنين عليه صلوات المصلّين على مقام الإمامة والإمارة من قِبَل الله ورسوله ، وهو الخليفة بعد النبيّ الخاتم بلا فصل ، ولكن لم تتحقّق الحكومة والرئاسة الخارجيّة دون بيعة القابلين والمسلمين ؛ وقد أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم غدير خم جميع المسلمين رجالاً ونساءً بالبيعة له في تلك الخطبة الغرّاء التي نصبه فيها في مقام الإمامة والولاية .

لقد أذنب الناس لمدّة خمس وعشرين سنة بنقضهم البيعة ولكن حين وصلت الإمارة والحكومة إليه كان من اللازم على الناس أن يعلنوا قبولهم ، لذا فقد جاء جميع أهل المدينة وأهل الحلّ والعقد ليعلنوا بيعتهم له عليه السلام ؛ أمّا المتخلّفون عن البيعة فقد باتوا محطّ سخط التأريخ ، كما أنّهم عند الله من المجرمين .

وبعد وفاة أمير المؤمنين عليه السلام ، جاء الإمام الحسن عليه السلام إلى المسجد ، فأمر ابن عبّاس جميع الناس بالمجيء إليه ومبايعته .

وفي زمان نهضة سيّد الشهداء عليه السلام ، ولأجل إعلان حكومته وإمارته على المسلمين ، فقد أرسل مسلم بن عقيل عليه السلام إلى الكوفة لأخذ البيعة له منهم ، على الرغم من كونه إماماً ـ مُفترض الطاعة ـ من قِبَل الله ورسول الله وأمير المؤمنين ، ولكن لا يمكن تحقّق الحكومة والإمارة على الناس في الخارج بدون تقبّلهم لها ، وهذا هو معنى البيعة .

وينبغي العلم أنّ هذه البيعة ليست أمراً شكليّاً ، بل هي عقد من العقود ، وعهد وقبول للإمارة والإمامة ، ولذا فهي بحاجة إلى القبول من جهة الإمام أو وكيله . وهذا هو ذات معنى الفعليّة والتنجيز الذي بيّنّاه في الإمارة والحكومة .

إنّ الإمارة والإمامة عبارة عن أمر بين شخص الإمام والمجتمع ، ويستحيل تحقّق هذه الرئاسة والحكومة بدون الربط والارتباط بين هذين الطرفين ، وإمكان تحقّق هذا الارتباط بالبيعة فقط ، لأنّها توحي بالقبول والتعهّد .

ومع أنّ إمامة الإمام في حدّ ذاتها تامّة وكاملة ، إلّا أنّ الانضواء تحت إمامته بحاجة إلى البيعة . وإمرة الإمام وحاكميّته من صفاته الفعليّة ، ومن جهةٍ أُخرى فإنّ وجوده له شأنيّة بالنسبة للمأموم ، ومع بيعة المأموم ، يصل إلى مرحلة الفعليّة .

وعند ظهور الإمام بقيّة الله الأعظم عجّل الله تعالى فَرَجه الشريف ، فإنّ بيعة الناس له من الشروط الحتميّة لقبول ولايته وإمامته ، ولا يختصّ هذا الأمر بالإمامة فقط ، لا بل البيعة لازمة حتّى للنبوّة . يعني أنّ النبيّ مُرسَل من قِبَل الله تعالى ، وهو ذو كمالات وارتباط مع عالم الغيب ويرى

الملائكة وينزل عليه الوحي ، سواء قَبَل الناس نبوّته أم لا . أمّا بالنسبة لإسلام الناس ، أي : بالنسبة لقبول نبوّته ، فالمسألة بحاجة إلى البيعة ، ومادام الناس لا يقبلون الشهادتَين بلوازمهما ، فسوف لا تغشاهم ظلال نبوّة النبيّ ، ولا يتحقّق الربط والارتباط والآمريّة والمأموريّة .

كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقبل إسلام الناس بشروط خاصّة وبصور متباينة مع مَن أسلم من الأفراد ، أو مع وكلاء مَن يأتون نيابة عن طائفة أو قبيلة أو مجموعة من الناس في مراحل مختلفة في مكّة والمدينة .

ويكون قبول الإسلام هذا بشرطٍ خاصّ ، بمثابة قبول بيعتهم بهذا الشرط .

وكان النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم في أواخر حياته في المدينة يقبل إسلام الرجال بشرط إقامة الصلاة ، وأداء الزكاة ، والاشتراك في الجهاد ،كما كان يشترط على القبائل والطوائف أن تشترك في الدفاع مادام العدوّ يشنّ هجوماً على الإسلام ، وأن لا يُحالفوا الطوائف المخالفة للإسلام ، وأن لا يقدّموا العون للكفّار في حروبهم مع المسلمين .

وكان يقبل إسلام النساء بشرط البيعة على أن لا يُشركن بالله تعالى ، وأن لا يسرقن ، ولا يزنين ، ولا يقتلن أولادهنّ ، ولا ينسبن إلى أزواجهنّ من الأولاد من هو ليس منهم ، وأن لا يعصين أمر رسول الله ، وفي حال نقضهنّ للبيعة سيستحقّنّ العقوبة والنكال .

جاء في الآية ١٢، من السورة ٦٠: الممتحنة :

يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰٓ أَن لَّا يُشْرِكْنَ بِٱللَّهِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَـٰدَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَـٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِى مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

أجل، فقد عرف الناسُ آيةَ الله الخمينيّ في ذلك اليوم بالحكومة.

وحين صار حاكماً للمسلمين، فإنّ مجرّد نسبة الحاكميّة له سيُعطيه مزايا وخصائصَ أُخرى نسبةً إلى الناس الآخرين، من حيث لزوم التجليل والتبعيّة الدقيقة، والطاعة له من قِبَل الآخرين. أي منذ أن أصبح حاكماً للإسلام فسوف تقع تلك الوظائف الإلهيّة في أعناق الأفراد، وهذا يعني أنّ أمره هو ذات أمر الله وأمر رسول الله وأنّ طاعته واجبة على الجميع، ولا يجوز عصيانه والتمرّد على أوامره، وعند حصول البيعة ستكتسب ولاية الفقيه فعليّتها، وستكون قد انتقلت من مرحلة الإنشاء واكتسبت فعليّتها، حيث يتحقّق عندها في الخارج عنوان الحاكم الفعليّ. ولا معنى في الإسلام من وجود حاكمَين، فقد يتواجد في زمان واحد ألف مجتهد، ولكن لا يكون ثمّة حاكمَين، بل يجب أن يكون حاكم المسلمين واحداً، ويكون حكمه نافذاً حتّى على المجتهدين الآخرين.

وإذا أصدر الحاكم حكماً، فطاعته واجبة على جميع المسلمين، حتّى على المجتهد الأعلم منه، أي في حال وجود مجتهد أعلم من الحاكم من بعض الجهات، فيجب على المجتهد الأعلم الطاعة لحكم الحاكم، فإذا قال الحاكم ـ مثلاً ـ في مسألة رؤية الهلال: إنّ الليلة هي أوّل شوّال. فيجب على الجميع الامتثال، حتّى على المجتهد الأعلم وإن لم يثبت له ذلك، وعليه أن يفطر في اليوم التالي.

الدرس السادس

عدم جواز تقليد المجتهد لغيره ولزوم تنفيذ حكم حاكم الشرع المطاع على كافة أصعدة مجتمع عالم الإسلام

أَعُوذُ بِاللَهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم

بِسْمِ ٱللَهِ ٱلرَّحْمَنِ ٱلرَّحِيم

وَصَلَّى اللَهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

وَلَعْنَةُ اللَهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ أَجْمَعِينَ

لو أُعطي مشروع بناء بناية بيد معمارَين أو مهندسَين ، وكان كلٌّ منهما بارعاً في فنّه ـ ومن المعروف أنّ الاستقلال الفكريّ من لوازم البراعة في الفنّ ـ وأراد أحدهما على ضوء فكرته أن تكون البناية على ما يراه شرقيّة ، وارتأى الآخر أن تكون جنوبيّة ، أو ارتأى أحدهما أن يكون ارتفاع الغرف ثلاثة أمتار ونصف ، فقال الآخر : ينبغي أن يكون ارتفاعها مترين وثمانين سانتيمتراً ، أو صمّم أحدهما ـ مثلاً ـ على أن يكون أساس البناية من الخرسانة (الكونكريت) ، فقال الآخر : لا ، فالإسمنت والكلس يكفيان ، وليس ثمّة لزوم لأكثر من ذلك .

في هكذا اختلاف ، إمّا أن يجلس الطرفان ويتشاوران من أجل تقريب وجهات النظر وصولاً إلى فكرة ترضي الطرفين ، أي أن يُقنع أحدهُما الآخر ، ويتوصّلان بالحوار والمناقشة إلى رسم خارطة البناية بما يُرضيهما معاً فيوقّعان عليها ؛ أو أن لا يرضى الطرفان بالعمل مشاركةً ، لأنّ أيّاً منهما يعتزّ بمهارته ويرى لنفسه ضرورة الاستقلاليّة في الرأي ، لذا فهو غير مستعدّ للتنازل عمّا يراه .

وهنا، إذا اتُّخِذَ القرار بإعطاء أمر بناء البناية لأحدهما ليكون معمارَ أو مهندسَ هذا المشروع، ويقوم بمهامه على ضوء ما يرى، فلنرَ ما هي وظيفة ذلك المعمار أو المهندس الآخر؟ مع كونه من العاملين وممّن يودّ المساهمة في العمل، ومع طموحه أن يكون من العناصر الفعّالة في هذا المشروع، هذا إذا افترضنا أنّ المشروع هو بناء مكان مقدّس كأن يكون مسجداً، فما هي وظيفته حينذاك؟

قد يحصل أن يكون المعمار الثاني تابعاً لذلك المعمار الأوّل في جميع ما يراه، فيقول له: بما أنّك وقّعت على هذه الخارطة فأنا كذلك أُوقّع عليها، ومن المسلّم أنّ هكذا تبعيّة تُعدّ خاطئة، لأنّنا افترضنا أنّ المعمار الثاني بارع في مهنته، وأنّ له نظرة فنّيّة مغايرة لما أقرّه المعمار الأوّل في خارطته أو تصميمه، وعندئذٍ لا يمكن له التوقيع على ما لا يراه مناسباً، ولو تابع الأوّل في كلّ شيء وأقرّ ما أقرّه، عُدّ ذلك خيانةً منه، لأنّ من الممكن أن تتعرّض البناية غداً للسقوط، أو أن تكون الاستحكامات اللازمة لمقاومة الهزّات الأرضيّة والزلازل غير كافية، أو أنّ التهوية لا تتناسب مع عدد المدعوّين والمتواجدين داخل البناية ولربّما تعرّضوا للاختناق، أو أنّ تأسيسات الغاز السائل والكهرباء لا تطابق المواصفات المطلوبة فتسبّب خطورة في حال نشوب حريق. وحينئذٍ يُعدّ إمضاء المعمار الثاني تبعاً لإمضاء المعمار الأوّل إقراراً لجميع هذه المخاطر المحتملة.

وعليه، فالتبعيّة للآخرين في الرأي والفكر في مجالات التخصّص أمرٌ خاطئ تماماً، أيّاً كان مجال الاختصاص. أي عندما يكون الإنسان صاحب نظر، فإنّ بصيرته ستحول بينه وبين اتّباع الآخرين. ولو وافق معمارٌ ما على تصاميم معمار آخر ووقّع عليها من أجل أن يُثبّت اسمه

ضمن دائرة المعمارين مثلاً ، أو لكـي يـضع اسـمه فـي قـائمة المـعمارين المعروفين ، عُدّ عمله خيانةً ، فما هي ـ إذاً ـ الوظيفة العمليّة لذلك المـعمار في هذه الحال ؟

يمكنه التحرّك هنا على وجهين ؛ بأن يقول أوّلاً : إنّ فلاناً مستقلٌّ في أفكاره ، وقد سُلِّمت إليه البناية ؛ فـلماذا لم يسـلّموها لي ؟ ولِـمَ ولِـمَ ؟ ثـمّ يشرع في الهدم والتخريب ، فيبادر إلى تضعيف أساس البناء ، ويُشير على البنّائين بعدم صفّ الطابوق وعدم صبّ موادّ البناء كما ينبغي ، وبـاختصار يقـوم بعـمليّة تخـريبيّة ، بعد رشـوة هذا وذاك ، ويـتّـفق مـع القـائـم عـلى التأسيسات الكهربائيّة بأن يخلّ في عمليّة الربط وما شـاكـل ذلك ... فـهذا الوجه كما هو بيّن يمثّل خيانة أيضاً .

أمّا الوجه الآخر ، فهو أن يقول : إن نظراتي في هذا المشروع لم تحظَ بالقبول ، وعلَيَّ ألّا أمتنع عن تقديم كلّ ما يـمكنني لدعـم هـذا المشـروع المقدّس ، وأن أكون كأحد العاملين في المشروع ، فتكون وظيفتي تطبيق الأوامر الصادرة لتنفيذ مراحل العمل وتصحيح مـا يـلزمه ذلك ، وفـي هـذه الحالة فمع كون ذلك الشخص مهندساً ، إلّا أنّه يمارس دوره في المشـروع المفترض كأحد المشرفين المـوجّهين للعمّال ، فـتراه يـمرّ عـلى المـتعهّد بتأسـيـس الكهربائـيّات ويلاحـظ دقّة عمله ، ويوصي العـمّال أن يـصـفّوا الطابوق بعناية ، وأن يجدّوا في العمل ! فهذه بناية مسجد ، وينبغي ألّا تـقع على رؤوس الناس . وباختصار فإنّه ينهمك فـي العـمل ، ولكـنّه ليس مـن الكادر الفوقيّ المسؤول المباشر عن إدارة العمل .

وتمثّل هذه الطريقة أفضل صورة مناسبة للمساهمة في العمل بشكل غير مباشـر ، حيـث يقدّم المرء من الناحية العـمليّة كلّ طـاقاته مـن أجـل استمرار المشروع واستتباب وضعه على أحسن وجه .

مثال آخر: افرضوا أنّ مريضاً خضع لمعالجة طبيبَين متخصّصَين، وأنّهما كانا يعالجانه في وقت واحد كلٌّ حسب تشخيصه، وأنّ أحدهما قال: لابدّ من إجراء عمليّة جراحيّة، وإلّا فليس ثمّة من أمل، فأصرّ الآخر على قوله: إنّ تشخيصك خاطئ، ولابدّ من الاستمرار على العلاج باستعمال الأدوية، لأنّ نسبة نجاح العمليّة صفر، وأنّها ستؤدّي إلى موت المريض.

ونلاحظ في تشخيص الطبيبَين تضادّاً حادّاً، فما العمل والحال هذه؟ وإذا سلَّم المريض نفسه لأحدهما، فليس من حقّ الآخر أن يقول بأنّه موافق على تشخيص الطبيب الآخر، وأنّه سيوقّع على ما يرتئيه! لأنّ هكذا توقيع يُعتبر خيانة، إذ لو مات المريض أثناء إجراء العمليّة الجراحيّة، كان التوقيع بمثابة اشتراك في الجناية، وكذا الحال لو قال: ما العمل! فنحن متنازعان في هذه الحالة، فلأُوقِّع وليقع ما يقع! فهذا الموقف خيانة أيضاً.

بطبيعة الحال فإنّ هذا الموضوع يرتبط بالمتخصّصين، أمّا سواهم فليس من حقّهم إبداء وجهات نظرهم، بل عليهم الانصياع لما يقول أصحاب الاختصاص دائماً.

وعليه، فإنّ الطبيب سيُعدّ خائناً إذا قام بخلاف ما يعتقد في مجال تخصّصه، إذ ليس من حقّه التنازل أو التساهل من أجل أغراض خارجيّة مهما كانت، فهو والحال هذه مجرمٌ أمام محكمة الإنسانيّة ومقام الحَكم العدل، لأنّه سَيُلزَم بمخالفته تشخيصه وعِلمه، وعمله وفق تشخيص الآخرين وعِلمهم.

كذلك ليس من الصحيح أن يقوم ذلك الطبيب بأعمال مخلّة بذريعة أنّ الأُمور خارجة من يده وأنّ توقيعه غير معتبر، فيقوم بأعمال مناهضة ويقلب الأوضاع رأساً على عقب كأن يغيِّر البرنامج الغذائيّ للمريض، ولا يعطيه الأدوية المقرّرة، ويحاول إفشال عمليّات ذلك الجرّاح، وما إلى

ذلك .

يقال : انتُدب في العهد البائد أحد الأطبّاء البلجيكيّين المسيحيّين للعمل في مستشفى الإمام الرضا عليه السلام في مدينة مشهد ، وكان حاذقاً جدّاً ومن الجرّاحين المعروفين ، وقد انتمى لدين الإسلام بعد أن أدرك حقّانيّة هذا الدين واطّلع على معجزات الإمام الرضا عليه السلام ، وقبره في مقبرة الخواجة ربيع المعروفة ، وكان اسمه **البروفيسور رُشْ بُول وين** فأبدله إلى **عبد الله** ، ومارس مهنته في هذه المستشفى منذ سنة ١٣٣٣ إلى ١٣٤٨ هـ . ش .[١]

قيل : إنّ براعته في إجراء العمليّات الجراحيّة أثارت حسد بعض أطبّاء تلك المستشفى ، فمارسوا بدافع الحسد أعمالاً غير إنسانيّة بعد قيامه بكلّ عمليّة جراحيّة ناجحة ،كأن يذهبوا إلى المريض ويسكبوا ماءً على الجرح ليلتهب حتّى يقال بأ نّه لم يُجرِ العمليّة بنجاح ! فهذا العمل خيانة ، بل خيانة كبرى ! ولو تأمّل المرء في هذا العمل المشين لرآه من أعظم الجرائم ، إذ حين يبذل ذلك المسكين كلّ جهده من أجل انقاذ المريض ، أفلا تُعدّ محاربته بهذه الطريقة خيانة ؟! لماذا تشوّهون عمله الإنسانيّ ، ثمّ لماذا تجرّون ذلك المريض المسكين الفاقد للحسّ والحركة إلى أعتاب الموت ؟

إن كنتَ تريد أن تعمل فكن طبيباً وأجر العمليّات الجراحيّة على نحوٍ أفضل ، لا أن تبقى قابعاً في مكانك تسكب الماء على جراح المرضى لتُهلكهم وتُسيء إلى سمعة الطبيب المعالج ! وهنا تكمن بؤرة جميع المفاسد في العالم .

١ـ ١٣٧٤ إلى ١٣٨٩ هـ . ق ؛ ١٩٥٤ إلى ١٩٦٩م.

ولذا فالطريق الأفضل أن يقول ذلك الطبيب : ما دامت المسؤوليّة لم تقع على عاتقي ، فما علَيَّ إلّا أن أُقدِّم ما بوسعي ، فأذهب إلى المستشفى وأُراجع أحوال المرضى ، وأزرقهم الحقن وأتأكّد من ضغط الدم ، وأُساهم في تهيئة المقدّمات اللازمة للعمليّات الجراحيّة ، وأبقى يقظاً ليل نهار ، وباختصار أُوَظّف كلّ طاقاتي ، بغضّ النظر عن قبول وجهات نظري أو رفضها .

ومثل هؤلاء الأشخاص وجوههم بيضاء أمام الله والوجدان والإنصاف والإنسانيّة ، حيث ألقوا الحُجّة بإبدائهم وجهات نظرهم ، وحيث لم يهمّهم رفض آرائهم من قِبَل الآخرين ، وحيث إنّهم ظلّوا على استعداد لتقديم كلّ ما يمكنهم فِعله .

وهذا جارٍ في كلّ فنّ وحرفة من غير استثناء حتّى في مجال الاجتهاد ، والذي يصل إلى درجة الاجتهاد ـ الاجتهاد المطلق ـ يكون صاحب نظر في الأُمور الدينيّة ، ولا يستطيع أيّ إنسان أن يصدّه عن آرائه ، إلّا أن يجالسه ويباحثه بأن يقول له مثلاً : إنّ الأصل الذي اعتمدتَ عليه في هذا الرأي مبنيٌّ على هذه المقدّمة وهذه الرواية وهذا الدليل ، لكنّ هذه الرواية ـ مثلاً ـ ضعيفة السند ، لأنّ الراوي الفلانيّ قد ضعّفه كلٌّ من الكشّيّ والنجاشيّ ، مضافاً إلى أنّه لم يوثقه أحد من المتأخّرين ، وبما أنّ الرواية ضعيفة السند ففتواك هذه غير صحيحة .

وفي هذه الحالة إمّا أن يرضخ لما قيل له ، أو يردّ قائلاً بأنّك قلت كذا وكذا ، وهذا الكلام غلط بدلالة كذا ، وإنّ المعنى الذي استنتجته من الآية الفلانيّة غير صحيح ، لأنّ دلالتها تُشير إلى معنى آخر ، وقد دفعك الوهم لتخيّل ما رأيته .

ويرى المرء أنّه يقول صواباً ، ثمّ يردّ الفرد الذي أخطأ في تقديره :

لقد قُلتم الحقّ ، ولقد أخطأتُ في تقديري ، وسأعدل عن رأيي وأقبل بكلامك وأعمل به . ولذا نرى أنّ مسائل الخلاف بين الفقهاء كثيرة جدّاً ، وما أكثر المسائل التي شوهد فيها أنّ الفقهاء رجعوا عن آرائهم السابقة ، وثمّة كثير من الفقهاء كان لهم رأي في مسألة ما ، ثمّ باحثهم أحد تلامذتهم وأشكل عليهم في إحدى حلقات الدرس ، فاقتنع الفقيه بعدم صواب رأيه ، وهذه الحالة جارية على قدم وساق في هذا المجال ، ومَن له اطّلاع على الفقه يعلم بأنّ هكذا مسائل كثيرة الوقوع في هذا المجال .

وها هو العلّامة الحلّيّ ـ وهو من كبار فقهائنا ـ له في كلّ كتاب من كتبه فتوى خاصّة ، ففتواه في «المختلف» تخالف فتواه في «التذكرة» ، وكذا الحال في كتبه الأُخرى كـ «التحرير» و«المنتهى» .

أمّا أن يأتي مجتهد ليقول لمجتهد آخر : إنّك اشتبهتَ في الفتوى الفلانيّة ، فلا يجوز له أن يتنازل عن رأيه دون قناعة ، بل يمكن القول إنّه يحرم عليه ذلك حرمة فطريّة وعقليّة وشرعيّة ، لأنّ الاجتهاد يعني التخصّص ، والتخصّص يعني البصيرة والعلم الوجدانيّين ، ومن هكذا مطلب يشعّ النور الباطنيّ ، ويشعّ النور ، فينظر الإنسان بكلتا عينيه ما هو الواقع ، فمن الخطأ ـ والحال هذه ـ أن يغمض الإنسان عينيه ويقرّ بخلاف الواقع تبعاً لقول فلان وفلان ، وتسمّى هذه الحالة تقليد المتخصِّص للآخرين وإغماض عينه وهو الإنسان البصير ، ولهذا نرى عبارة : ويحرّم الله عليه التقليد ، في الإجازة الاجتهاديّة المعطاة من الفقهاء إلى تلاميذهم ، وهي تعني أنّه من الآن فصاعداً يحرم عليه التقليد .

فالذي يصل إلى درجة الاجتهاد ، لا يُقتصر على جواز اجتهاده ، بل ليس بإمكانه التقليد ، والتقليد والحال هذه حرام .

وهذه الحرمة على ثلاث مراحل : حرمة شرعيّة ، وحرمة عقليّة ،

وحرمة تكوينيّة، أي ليس بإمكان الشخص فطرةً ووجداناً أن يتراجع عمّا تبصّر به مادام ذلك الشخص بصيراً ويرى بذلك النور الشاخص في داخله، وقد ذكرتُ مثالاً في أنّ الطبيب الذي يرى جليّاً أنّ الآلام الحاصلة للمريض الفلاني من جرّاء التهاب الزائدة الدوديّة (المصران الأعور) وأن لا علاقة لها بالتهاب كيس الصفراء، لا يقتنع بكلامك لو أتيته وقلتَ له إنّ التشخيص بعكس ذلك، فهو لا يستطيع التقليد هنا، أي لا يمكنه التنازل عمّا ثبت له مهما كانت الضغوط، إذ لا يمكنه أن يغالط نفسه ويكون تبعاً للآخرين في مجال تخصّصه.

وكذا الحال بالنسبة للمجتهد، فليس بإمكانه أن يكون تابعاً لآراء الآخرين. ويرجع هذا الأمر إلى مسائل الاجتهاد الكلّيّة.

أمّا فيما يخصّ حكومة الإسلام، فقد قلنا بأنّ حاكم الإسلام واحد، ولا ينبغي ـ للسيطرة على زمام الأُمور في الإسلام ـ وجود حاكمَين في آن واحد، فلو تصدّى أحد المجتهدين للحكومة، لأضحى حكمه نافذاً على جميع أفراد الأُمّة حتّى على المجتهدين الآخرين، بل حتّى على مَن هو أعلم مِن الحاكم منهم، وقد أمدّ الله تعالى حكم الحاكم بالحجّة حفظاً لمصالح النظام؛ وهنا، ما هي وظيفة المجتهدين الآخرين؟

ليس من حقّ المجتهدين الآخرين تقليد ذلك الحاكم في العبادات والمعاملات والحجّ وكلّ ما يتعلّق بالأُمور الشخصيّة، لأنّ هذه الأُمور ليست تقليديّة، ويحرم على المجتهد التقليد فيها. أمّا في الأُمور الوِلائيّة المتعلّقة بالحكومة التي جعل شرع الإسلام المقدّس اختيارها بيد الحاكم، فالواجب على جميع المجتهدين أن يتبعوا فيها حكم الحاكم، ويجب عليهم العمل بكلّ ما يقول في حالَتي الحرب والسلم، وفي جباية الضرائب، وفي تخريب الشوارع، وفي تشكيلة الدوائر الحكوميّة، وفي قوانين حركة السير

والمرور، وفي صلاة عيدَي الفطر والأضحى، وتعيين يومَي عيدَي الفطر والأضحى، والحكم بدخول الشهر ورؤية الهلال، وما إلى ذلك من المسائل الاجتماعيّة التي لا تُعدّ ولا تحصى، التي ينبغي أن تحمل حكماً واحداً في مجتمع الإسلام، وليس من حقّ أحد الاعتراض إذا لو لم يكن عنده علم قاطع بخلاف ذلك الحكم.

مثلاً، إذا حَكَمَ حاكم الإسلام بأنّ غداً عيد، وكان حكمه في ليلة غير معلومة ـ هل هي آخر ليلة من شهر رمضان أو أوّل ليلة من شهر شوّال ـ فالواجب على الجميع أن يفطروا ويعيّدوا في اليوم التالي، وليس من حقّ أحد الاعتراض بالقول: إنّ العيد لم يثبت لنا، لأنّنا نستصحب شهر رمضان، وقد جاء في الحديث النبويّ الشريف: «صُمْ للرؤية وأفطِرْ للرؤية»، لأنّ رسول الله قال بحجّيّة حكم الحاكم، وهذا من كلام رسول الله أيضاً، وإن ضممنا الدليلَين معاً فسنفهم أنّ أمر «صم للرؤية وأفطر للرؤية» صادق مع عدم حُكم الحاكم، وأمّا إذا صدر حكم الحاكم، فهو يدلّ على الحكومة.

لقد بايع الناس في إيران آية الله الخمينيّ على الحكومة لمّا اجتمعوا في الثاني عشر من فروردين[1] وصوّتوا بنسبة تزيد على ٩٨٪ على انتهاء الحكم الملكيّ وإقرار حكومة الإسلام، وكان هذا الذهاب إلى صناديق الاقتراع بمثابة استفتاء عامّ شمل كافّة أرجاء البلاد، وقد كان بمثابة البيعة له على حكومته، وإذا كنّا نعتبر لزوم البيعة للحاكم ـ وهو الحاصل ـ ولزوم البيعة في الحكومة، فإنّ الناس في إيران في ذلك اليوم قد بايعوه ـ مضافاً إلى اجتهاده ومقاماته العلميّة ـ فأضحى من ذلك اليوم حاكماً للشرع.

١ـ الأوّل من نيسان حسب التقويم الميلاديّ.

وبناء على ما تقدّم، فليس من حقّ المجتهدين الآخرين ـ من ذلك اليوم فصاعداً ـ مخالفته في الأُمور الحكومتيّة بلحاظ المدارك الشرعيّة، مع أنّ آراءهم محترمة في المسائل الشرعيّة، وفيما يفهمون من آيات القرآن والأخبار، وما هو على هذا الغرار، وعليهم أن يكونوا تابعين للحاكم في المسائل السياسيّة والاجتماعيّة وفي تلك المسائل الراجعة لحكومة الإسلام، إذ لابدّ أن يكون مركز صنع القرار واحداً في الحكومة، وتعدّد مراكز صنع القرار في هذه الحال ممنوع، لأنّ إظهار الآراء والنظريّات المتباينة يزلزل الحكومة ويُسقطها، لذا فهذا الباب مسدود على الجميع، سوى الحاكم.

وهو الآن على رأس الحكومة، فجميع الدوائر الحكوميّة والمجلس والجيش الثوريّ واللجان الثوريّة بجميع أعضائها تمثِّل حكومة الإسلام، وحكم الحاكم نافذ، ويجب إطاعة قوانين ومقرّرات الدولة، وإذا أردنا تقريب ذلك فتصوّروه في نقطة رأس الشكل المخروطيّ، وأنّ أحكامه الصادرة تتنزّل طبقة طبقة حتّى تصل إلى قاعدة المخروط الممثّلة بعموم الناس؛ وعلى الجميع مراعاة إطاعة مَن هم فوقهم في هذه السلسلة.

ولو أصدرت البلديّة أو مديريّة الشرطة العامّة أمراً ما ـ على سبيل المثال ـ فلا يحقّ للإنسان مخالفته أو التهرّب منه، لأنّ مخالفة هكذا أمر حرام شرعاً، لأنّ البلديّة ومديريّة الشرطة قائمة بأمر حاكم الإسلام، وكذا الحال بالنسبة للحارس الذي يقوم بمهمّة حراسة الزقاق لأنّه مأمور ذلك الحاكم، فلا يحقّ للإنسان مخالفته أو إعطائه الرشوة، فالرشوة كانت رائجة في العهد البائد للتخلّص من شرّه، أمّا الآن فقد أُغلق باب الرشوة، لأنّنا نعيش تحت ظلال حكومة الإسلام، ولابدّ من الطاعة لأوامر ذلك الحارس، فإذا قال «لا تقف هنا»، فعليك أن تسمع له؛ كما أنّ مراعاة قوانين السير

والمرور واجب شرعيّ ، فليس من حقّك أن تجتاز الطريق مادامت إشارة الضوء الأحمر مضاءة وإن كان الوقت في منتصف الليل وقد تأكّدتَ تماماً من عدم وجود واسطة نقل يميناً ويساراً ، وبما أنّ الوجوب الشرعيّ متعلّق بهذا الأمر ، فلابدّ من التوقّف حتّى انقضاء الوقت المقرّر .

وأنتم ترون مدى سعة اللطف ، ومدى سمو ورقيّ هذه الحالة ، فالواجب على الجميع إطاعة القوانين والمقرّرات الصادرة من الدولة ، فحين يقال ـ مثلاً ـ : يجب دفع الضرائب ، يكون إعطاء الضرائب واجباً ، وليس من الصحيح عندها أن تقول : «لا توجد ضرائب في الإسلام ، إذ الخمس والزكاة من مختصّات الإسلام وليس غير» ، لأنّ سنّ الضرائب على أساس الأحكام الإسلاميّة الكلّيّة ، وعلى أساس ما يعيّنه الحاكم من ضرورة وتشخيص ووجهة نظر ؛ فحين يقول : أعطِ ، فيجب القول : سمعاً وطاعة . وإذا لم يعطِ الإنسان يكون مَديناً ، وعليه أن يودع ما عليه في صندوق الدولة ، وإذا لم يعطِ حتّى آخر لحظات عمره ، فعليه أن يكتب في وصيّته : أنا مدين بمبلغ كذا ضريبة ويجب دفعه إلى مديريّة الضريبة ، لأنّ الحاكم يقول : أيّها المسلمون ! لحفظ هذا البلد ، أرى باعتباري حاكماً أنّه من اللازم على كلّ فرد أن يدفع كذا مبلغ ضريبة .

حينما جاء العلّامة الكبير المرحوم كاشف الغطاء إلى إيران ، كان الروس قد نزلوا في أطراف منطقة جيلان ، فطلب منه (فتح علي شاه) إجازة الملوكيّة ، فكتب المرحوم كاشف الغطاء كتاباً مهمّاً جدّاً تحت عنوان «كشف الغطاء» جاء فيه : أُعطي للسلطان (فتح علي شاه) الإجازة في جباية الأموال من أهل هذه البلاد من أجل إخراج الروس عن هذه البلاد ، وإذا لم يكفه ذلك فمن أماكن ومدن أُخرى ، وإذا لم يكفه ذلك فعليه أن يأخذ ما يكفيه من بيت المال ، وإذا لم يكن كافياً فعليه أن يأخذ من أموالهم الخاصّة

لهم لإخراج الروس .

يعني : اذهب واستولِ على بساتين الناس ومحلّاتهم التجاريّة واطرد الروس من البلاد . وينبغي على الناس ـ والحال هذه ـ أن لا يقولوا : لماذا يأخذون أموالنا ؟ ولماذا يستولون على محلّاتنا التجاريّة ؟ أفهل كان النبيّ يقوم بمصادرة المحلّات التجاريّة ؟! أفهل كان يصادر بساتين الناس ؟!

وإذا تفحّصنا التأريخ نرى أنّ النبيّ الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم قد قام بأكثر من هذا ، لكنّنا لم نطالع التأريخ ، فقد كان النبيّ يبعث الجيش إلى مَن يمتنع عن أداء الزكاة ليأخذها بالقوّة ، وإذا امتنعوا عن أدائها ثانية فإنّه يعتبرهم في عداد المرتدين ، فيقتل الرجال ويأسر النساء والأطفال ؛ فحكم الإسلام بهذه الدرجة من الاعتبار وله قدسيّة خاصّة ، وعندها سترون مدى عظم المسؤوليّة الملقاة على عاتقنا . إنّ االخمس والزكاة ينبغي توزيعها على مستحقّيها من الفقراء والضعفاء من مختلف طبقات الناس لأنّها في عداد الصدقات ، أمّا نفقات الدولة وميزانيّتها التي من ضمنها رواتب الموظّفين وما إلى ذلك ، فلم تكن تؤخذ من الخمس والزكاة في عهد رسول الله ، بل كانت تؤخذ من الخراج .

ليس بإمكاننا أن نقول : إنّ آية الله الخمينيّ متربّع في جماران ويُصَدِّر لنا آراءه ، أو أن نقول : مساكين هذه الناس فقد غُلِبَتْ على أمرها ، فأضحت تعيسة ، وما إلى ذلك من الهذيانات المسموعة .

لو أدرك الإنسان حسّاسيّة موقف آية الله الخمينيّ والظرف الذي يعيشه ، وكيف قضى عمره ، وعلى أيّ أساس وفي أيّ وضع قضاه ، وما يواجهه الآن من صعاب ، لمدّ يده إلى الله تعالى متضرّعاً ليمدّه بالتأييد والتسديد وطول العمر .

على الإنسان أن يفدي أبناءه في هذا الطريق لكي يصدّ الفساد

المهول ، ذلك الفساد الآتي كالسيل الجارف للبيوت ، ولكنّنا مشغولون في كيفيّة المحافظة على الشال ، مع أنّ السيل حين يأتي سيجرف الشال والقبّعة والكوفيّة ، بل ويأخذ معه رأس ويد ورِجل الإنسان المالك للكوفيّة ، وسيقضي على المرأة والطفل والبيت والمزرعة والمحلّ ، أوَ ليس من الأنسب هنا أن يرفع الإنسان الشال ليسدّ به الثغرة التي ينفذ منها ماء السيل المخرِّب لمنع جريانه إلى الداخل كي لا تُهدَم البيوت على رؤوس مَن فيها ؟

لذا ، أقول لكلّ من يسألني : إنّ حكم الإسلام لازم الإجراء ، وآية الله الخمينيّ هو الحاكم حاليّاً ، وعلى الجميع إطاعة أوامره ، ويجب دفع الضرائب الماليّة . وحين تصلنا فاتورات الماء والكهرباء والهاتف ، فإنّني أقول لمن في البيت : ادفعوها بأسرع وقت ، لاحتمال احتياج الدولة لهذا المبلغ .

حينما تقول الدولة : لا يجوز ممارسة معاملات البيع والشراء بشكل حرّ ، فلا يجوز للإنسان ممارسة ذلك ، وليس من حقّه أن يقول : لماذا ؟ لأنّ الدولة قرّرت ذلك ، وبما أنّها معيّنة من قِبَل الحاكم ، فكأن الحاكم قد قال : لا تفعل هذا العمل . حينما كان يرسل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حاكماً إلى إحدى المناطق ، فأوامر ذلك الحاكم تصبح واجبة الطاعة على الجميع ، وعليهم قبول كلّ ما يقول به ، لأنّ الحاكم من قِبَل رسول الله ، وجاء في الروايات أنّ فقهاء أُمّتي ورواة أحاديثنا حجّة الله منّا عليكم ، ونحن حجّة عليهم من قِبَل الله ، الرادُّ عليهم كالرادِّ علينا ، والرادُّ علينا كالرادِّ على الله ، والرادُّ على الله في حكم المشرك بالله .

ويجب على الإنسان العمل بهذه المسائل بتمام حذافيرها ، لكي لا يخالط هوى النفس ـ والعياذ بالله ـ شيئاً منها ، ولا يكون ثمّة مجال

للحسد والأنا. فإذا لم تقع الرئاسة تحت يدك ووقعت بيد غيرك، فطوبى لك إذ لم تقع بيدك، واشكر الله لأنّ غيرك تقبّل تلك المسؤوليّة وتحمّل أعباءها، ثمّ ما الفرق في ذلك فيما لو كنتَ مخلصاً صادقاً وكانت نيّتك صافية، فليس ثمّة من فرق لو كان العمل باسمك أو باسمه، فالمهمّ هو عزّة المسلمين وسعادتهم، وتحرّرهم من راية الكفر، والمهمّ أن لا يرفرف العَلَم الإسرائيليّ فوق رؤوسهم، ولا العلمان الأميركيّ والروسيّ، وهذا هو أصل وأساس الموضوع.

وليكن سعر الرز الآن باهضاً، وليعزّ الحصول على الزيت، لأنّها مشكلات ليس ذات أهمّيّة كبيرة، وأقصى ما يمكن أن يحصل أن تؤدّي إلى موت الإنسان، فهل حياة الإنسان تحت راية أميركا أفضل أو موته تحت راية الإسلام؟

ولأضربُ لكم مثلاً: إذا كنتم ذات ليلة مع أفراد عائلتكم نائمين في بستانكم، فشاهدتم على حين غرّة العدوّ يريد انتهاك حرمتكم والاعتداء على شرفكم، فهل تلتزمون الصمت أو تهبّون للدفاع عن شرفكم؟ إنّ العدوّ يريد الاعتداء على شرفكم، على الأُمّ والأولاد، ويريد أن يجتثّ نسلكم، وبما أنّ حياتكم وبقاءكم مرهونة بشرفكم، فمن الطبيعيّ أن تهبّوا للدفاع عنه وإن ضحّيتم بأنفسكم، لأنّ مَن يموت دفاعاً عن عرضه يدخل الجنّة، ومَن يقتل عدوّاً معتدٍ يدخل الجنّة أيضاً، فهل تُقدمون على هذا العمل أو لا؟

أتقولون: لا، لأستمتع بنومي، وأتلذّذ بطعامي، ولو أنّني قُتِلتُ فمن سيتفيّأ ظلال هذه الشجرة بعدي؟! ومن سيستطيب عذب هذا النسيم؟! لا، فهكذا تصوّر خطأ فادح، لأنّ العدوّ حين يأتي سيستولي على كلّ شيء، لأنّه لا يكتفي بالاعتداء على الشرف، بل سيقطع رؤوسكم أمام نسائكم.

آزاديت بــه دسـتهٔ شـمشير بسـتهانـد
مردان هميشه تكيهٔ خود را بـدو كـنند
امر طبيعت است كه بايد شود ضعيف
هر ملّتى كه راحت و عيش خـوكنند[1]

فـالمسألة عـلى هـذا الغـرار ، وبـما أنّـنا رزحـنا تـحت ذلّ العـبوديّة والاستعمار لمدّة طويلة ، فقد أصبحنا كالمدمن على الأفـيون والهـيروئين الذي غطّت تلك الأدخنة عينيه وملأت أُذنيه ، فصار لا يحسّ بلطافة عذب الهواء المحيط به . وكأنّنا لا نريد أن نفهم جيّداً أن : ما هو الإسلام ؟ ما هي حكـومة الإسلام ؟ وما هو الاستـقلال ؟ ولا زال ذهنـنا مـنشـغلاً بـمسـائل هامشيّة ، مثل : لماذا أسعار الأقمشة مرتفعة ؟ ولماذا هذا وذاك ؟!

يا أخي ! إذا ارتفعت أسعار الأقمشة ، فإنّ بإمكان المرء أن يسـتغني عن شراء القماش ، فيقـوم بترقيع ملابسه ، ومهما يكن الأمر فإنّه لن يصل إلى مستوى أصحاب الصفّة الذين كانوا لا يملكون حتّى ما يستر عوراتـهم ولا يتمكّنون من أداء الصلاة ، فأمرهم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بأن يجثموا على الرُّكَب وظهورهم على الجدار لكي لا تُرى عوراتهم ويـصلّوا على هذه الحالة وهم عرايـا . ولم يكـن عـندهم شـيئاً مـن الطـعام ، وكـانوا يقسمون التمرة الواحدة بينهم فيلوك الواحد منهم بشطر مـنها ، ومـن تـلك المحنة صاروا حُماة الإسلام .

قال سبحانه وتعالى : **لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِى لَشَدِيدٌ** ،[2] أفلا ينبغي لنا أن نُـقَدِّر عـطاء البـاري بـتقديمه لنـا هـذه العـطيّة

١ـ يقول : «إنّ حرّيّتك مرهونة بقبضة السيف ، والرجال أبداً يعتمدون عليه.
وأمر الطبيعة يقضي بالهوان على كلّ أُمّة فضّلت الراحة في عيشها».

٢ـ الآية ٧ ، من السورة ١٤ : إبراهيم .

الجزيلة ؟

إنّ قرارات حاكم الإسلام لازمة الإجراء ، لذا يلزم دفع الضرائب الماليّة ، ويجب الحضور في صلاة الجمعة ، وينبغي على الإنسان أن لا يُشكِل على عدالة إمام الجمعة ويشكّ فيه ، لأنّ إمام الجمعة منصوب من قِبَل الحاكم ، وعدالته في ذمّة الحاكم وليست في ذمّتنا ، كما أنّه لا يمكن إقامة أكثر من صلاة جمعة واحدة في كلّ مدينة ، وعلى الجميع أن يشاركوا فيها ، ولو أرسل حاكم الإسلام في ليلة من الليالي أحد الأشخاص لإمامة الجمعة في المدينة الفلانيّة ، فعلى الناس أن يشاركوا في الصلاة وليس من المهمّ أن يعلموا عدالته أو لا ، لأنّها معتمدة باعتبار أنّ قول الحاكم واجب على الجميع ، فلابدّ لهم من المجيء إلى الصلاة والاقتداء بذلك الإمام الجديد ، وإذا قالوا : نحن نجهل عدالته ، فإنّهم سيكونون مذنبين ؛ فنقول : إنّ معرفة عدالة إمام الجماعة في الصلوات العاديّة في ذمّتنا ، وأمّا في صلاة الجمعة فهي في ذمّة الحاكم ، بالضبط كمسألة تعيين القاضي ، فمسألة عدالته على عاتق الحاكم وليس على الناس فيها من شيء . فلابدّ لنا من إطاعة أوامر الحاكم والذهاب للمشاركة في أيّة صلاة جمعة تقام ، كما علينا الجدّ الحثيث بمقدار وسعنا في مسائل حكومة الإسلام عن طيب نفس ، وأن نقدِّم كلّ ما يمكننا تقديمه فِكراً وممارسة .

لقد كرّرت القول لمرّات عديدة للأصدقاء والرفقاء بأنّ هذه الحكومة التي تعدّدون نقاط ضعفها ، اعلموا يقيناً أنّه ليس بإمكان آية الله الخمينيّ بعد استلامه زمام السلطة أن يجلب طائفة من ملائكة السماء ليقوموا بإدارة أُمور الناس ، علينا أن ندير شؤون هذه الحكومة بأنفسنا ، ونحن نعرف أنفسنا جيّداً ، ونعرف مدى تملّقنا ، وأنت الذي تنتقد زيداً وتسيء القول إلى فلان وفلان ، فها هي حالنا ، وها قد وصلت السلطة بأيدينا ، فصرنا

نجترح الخيانات .

وبناء على هذا ، فنحن أمام وظيفتين في هذه الحكومة :

إحداهما : أن نساند الأعمال الجيّدة ونظهر محاسنها فنقول : ما شاء الله ، ما هذه الصلاة المقامة ! يا لروعة هذه الخطب ! ليس لأحد أن يجد محلّاً واحداً للمشروبات الكحوليّة في جميع أرجاء البلاد ، في حين كانت هناك عدّة محلّات لبيع المشروبات الكحوليّة في المسافة بين بيتنا ومسجد القائم على الرغم من قصرها بحيث يقطعها المرء خلال سبع دقائق ، ولقد كنتُ أخرج من المسجد بعد الظهيرة عائداً إلى البيت ، فأرى طلبة المدارس بناتاً وبنيناً وقد ملؤوا الشوارع وهم في تلك الحال المزرية بعد انتهاء دوامهم في نفس الساعة ، فالبنات في ذلك اللباس القصير المزري ، والأولاد بتلك الملابس المخزية ، كنّا نرى ذلك بأُمّ أعيننا كلّ يوم ، أمّا الآن وبحمد الله فليس هناك من أثر لتلك المظاهر الممقوتة ، ألم يكن هذا التغيير من مزايا حكومة الإسلام ؟ مضافاً إلى هذا ، فماذا تريدون ؟ هل تريدون أن تعودوا ثانية محنيي الظهور أمام محمّد رضا ؟ أو أمام السيّدة أشرف المتصدرة لقائمة أكبر تجّار السوق السوداء في العالم ، والتي كانت تشرف بنفسها على استيراد صناديق الهيروئين ، حتّى تحنوا لها ظهوركم وتقبّلوا يدها ! أتريدون هذا ؟ فإن كنتم ترغبون في ذلك فمبروك لكم !

إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ .[١]

أمّا إن كنتم لا تقبلون ذلك ، فعليكم أن تتكيّفوا مع هذه الصعاب ، وممّا لا شكّ فيه أنّ العزّة لا تأتي مع الراحة وطيب الطعام والتنعّم ، بل العزّة مع تحمّل الصعاب والصبر والقناعة ، وقد كان أئمّتنا ونبيّنا العظيم الشأن

١ـ الآية ١١ ، من السورة ١٣ : الرعد .

على هذه الشاكلة وكان هذا طريقهم، فعلينا دائماً أن ندعم الأعمال الجيّدة ونسندها.

أمّا وظيفتنا الأُخرى فهي: محاولة إصلاح الأعمال السلبيّة، فإذا رأيت جداراً ناقصاً، فلا تقل مادام كذلك فلنكسر طابوقة أُخرى، بل خذ الطابوقة الساقطة وضعها في مكانها وابنها بإحكام. وإذا رأيتم أحد المسؤولين قد ارتكب مخالفة ما، فما فائدة أن ننال منه بالشتيمة في مجالسنا، ما فائدة شتمكم له؟ إذا ارتكب عملاً مشيناً، فعلينا أن نُقنعه عن قرب بخطأ ما قام به دون أن يطّلع على ذلك أحد غيره. فهذا هو طريق الإصلاح، لا شتمه في غيابه، إذ لا طائل من الشتم سوى التخريب والإفساد.

وباختصار أقول: إنّ ما قمتُ بإيضاحه يمثِّل أساس حكومتنا الشرعيّة، وأساس ديننا وقانوننا، كما هو أساس نهجنا ووجداننا، وقد أمرنا بذلك عظماء ديننا وأولياؤه، وعلينا أن نتحرّك ضمن هذا الإطار، فإذا أصدر الحاكم ـ مثلاً ـ حكماً بالذهاب إلى الحرب، فيكون ذلك واجباً كفائيّاً على الجميع، أي يجب على مَن يجد في نفسه الكفاية الذهاب إلى الحرب، وينبغي على الجميع الذهاب إلى جبهات الحرب حتّى يعلنوا الاكتفاء عن الحاجة، وكما لاحظتم فإنّهم قالوا: لا نشكوا الحاجة، فكُفّوا عن المجيء حتّى إشعار آخر.

وقد قلتُ للرفقاء تكراراً في مدّة حياة آية الله الخمينيّ: لو قال لي اذهب إلى الحرب بعنوان واجب تعيينيّ! فسوف أذهب. لماذا؟ لأنّه لا ينبغي هنا إظهار وجهات النظر الشخصيّة، فالنظرة الخاصّة هنا، كأن يقال: هل في هذه الحرب صلاحٌ أو العكس؟ متى نشبت الحرب! متى يجب إنهاؤها؟ ما هو الوقت المناسب للصلح؟ وما إلى ذلك، تمثّل مسائل

ووجهات نظر خاصّة بالنسبة للإنسان ، ولا مانع من أن يعيش الجميع هذه الحالة . أمّا في مسألة صنع القرار واتّخاذ الموقف الحاسم ، فعلى الإنسان أن يكون تابعاً ، ومَن لا يرضى بهذه التبعيّة يُعَدّ مجرماً وعاصياً من الناحية العمليّة .

وكذلك بعد وفاة آية الله الخمينيّ وإيكال القيادة إلى سماحة السيّد الحاجّ علي الخامنئيّ ، حيث علينا هنا أن نعرف وظيفتنا ، لأنّه ممّا لا شكّ فيه أنّ عنوان التقليد من الآن فصاعداً قد انفصل عن عنوان الحكومة ، يعني أنّ سماحة السيّد الخامنئيّ ليس من مراجع تقليد الناس ، ولابدّ من وجود عنوان الأعلميّة في مسألة التقليد ، أمّا في الحكومة فعلى الرغم من لزوم الأعلميّة ، إلّا أنّه في بعض الظروف يتعذّر جمع الأعلميّة الفقهيّة والقدرة القياديّة في شخص واحد ، فنرى شخصاً بلحاظ استنباط المدارك الفقهيّة والدينيّة هو الأعلم بين الجميع ، ونجد شخصاً آخر بلحاظ القدرة القياديّة هو الأفضل بين الناس والأكفأ والأكثر وعياً في استيعاب أُمور الساعة ، لذا فقد حصل هذا الفصل .

وبلحاظ عنوان البيعة له ، فله قيادة الأُمور بعد آية الله الخمينيّ ، وتكون إطاعته واجبة في الشؤون الاجتماعيّة والسياسيّة في حدود مهامه القياديّة ، وهو ولله الحمد رجلٌ مجاهد وعامل ومدبِّر ومتديّن ، وصحيح أنّي لحدّ الآن لم ألتقِ به ، لكنّي سألتُ ذات يوم المرحوم الشهيد المطهّريّ عند زيارته لي في بيتي : مَن هم المشاركون في جلسات شورى الثورة ؟ فذكر أسماءً كان من ضمنها اسم السيّد الخامنئيّ الذي ما كان يمتلك شهرة واسعة بين الناس حتّى ذلك الحين ، فسألته ثانية : ما هي صفات السيّد الخامنئيّ ؟ فقال : إنّه إنسان طيِّب ، ذو شخصيّة ، عاقل ، مدبِّر ، وإنسان مجاهد . وخلاصة القول فقد أثنى عليه كثيراً ، ورأيناه خلال السنين السبع

أو الثمان المنصرمة بعد أن تقلّد زمام الأُمور قد قدّم خدمات جيّدة على ما سمعنا، سواء في خطبه في صلاة الجمعة، أو بما أدّاه خلال سفراته إلى خارج البلاد، أو من خلال التقائه بالشخصيّات ومقابلاته مع الصحافة ووكالات الأنباء المختلفة، أو من خدماته المنجزة لإعلاء الإسلام والمسلمين، وباختصار فهو من حيث المجموع إنسان مناسب وعاقل متلهِّف للدين، وقد صقل في بوتقة الثورة وخاض امتحانات كثيرة خرج منها بنتائج جيّدة، ولا يبعد أن يكون انتخاب نوّاب مجلس الخبراء له على ضوء ما تقدّم له من سمات، فهذه الخصال التي تجمّعن فيه من المسائل المهمّة لجذب أنظار وتوجّهات النوّاب من أهل الخبرة إليه، فالخبراء هم من أهل التخصّص والحنكة، ولي سابق معرفة ببعضهم كآية الله الحاجّ الشيخ أحمد الآذريّ القمّيّ، وآية الله الحاجّ السيّد مهدي الروحانيّ، وآية الله الحاجّ الشيخ عبّاس الإيزديّ النجف آباديّ الذين كانوا بأنفسهم مجتهدين، وهم منزّهون بتمام معنى الكلمة، ومن ذوي السوابق الحسنة، وكلٌّ منهم قد أنهى دورات من دروس آية الله البروجرديّ، وكانوا من تلامذة الحاجّ السيّد محمّد الداماد الجيّدين.

وبما أنّ كلّ واحد من الخبراء هو نائب لجماعة كبيرة من الناخبين، فيكون تصويت كلّ واحد منهم بمثابة البيعة من قِبَل تلك الجماعة الكبيرة، لأنّ هذا الشخص من أهل الخبرة بمثابة مكبّرة صوت ووكيل ونائب تلك الجماعة، فانتخابه ومبايعته هو في الواقع مبايعة تلك الجماعة من الناس الذين عيّنوه بانتخابهم له فأكثريّة آراء الخبراء هي بذاتها أكثريّة آراء أهل الحلّ والعقد، وإذا لم يكن ثمّة من بيعة لجميع الناس، فلا أقلّ من تحقّق عنوان الحكومة ببيعة أكثريّة الخبراء الممثّلين لآراء الناس.

وحين تمّت هذه البيعة، فإنّه قد نُصب للحكومة من قِبَل الإسلام،

وعلى الناس السمع والطاعة له بتلك الكيفيّة التي عرضناها في أمر الحكومة والسياسة واتّخاذ القرارات المتعلّقة بأصل المجتمع الإسلاميّ ـ ما عدا أمر التقليد المختصّ بأعلم الأُمّة ـ ومن هنا فعلى أعلم الأُمّة أن يقرّ هذه القيادة ويؤيّدها ، كما يلزم على الحاكم أن يجري الأُمور في الحوادث الواقعة طبقاً لنظر ورأي أعلم الأُمّة .

ولا يبقى للناس في هذه الصورة أن يقولوا إنّه لم يأمرنا في المسألة الفلانيّة ـ مثلاً ـ بل إنّه حين ينصب وزيراً لإحدى الشؤون ، فيُعيِّن ذلك الوزير مديراً عامّاً ومعاوناً له ، وكلٌّ منهما يعيّن مَن سيعمل تحت إشرافه ، وهكذا حتّى يصل الأمر إلى تعيين الخادم والحارس ... فإنّ ذلك كلّه معدود تحت قيادة وحكومة الحاكم .

فلهذا ، إذا أردنا الآن عبور الشارع مثلاً ، فينبغي عبوره من المكان المخصّص للعبور ، لأنّ الحاكم قد أمر بذلك ، وعلى سائقي السيّارات أن يلاحظوا مكان توقّفهم في تقاطع الطرق بحيث لا يسدّوا مجال العابرين المميَّز بالخطوط الفارقة ، فكلّ هذه هي أُمور شرعيّة ، وإذا طبّقنا كلّ هذه الأُمور بدقّة وتكيّفنا معها بوجداننا ، فسنرى مدى ما سيطبع الإسلام على أرواحنا من آثار إيجابيّة ، فيأخذ بأيدينا في حياتنا الدنيويّة صوب السعادة والرقيّ والكمال ، مع بقاء عاقبة أعمالنا على ما فيه الخير .

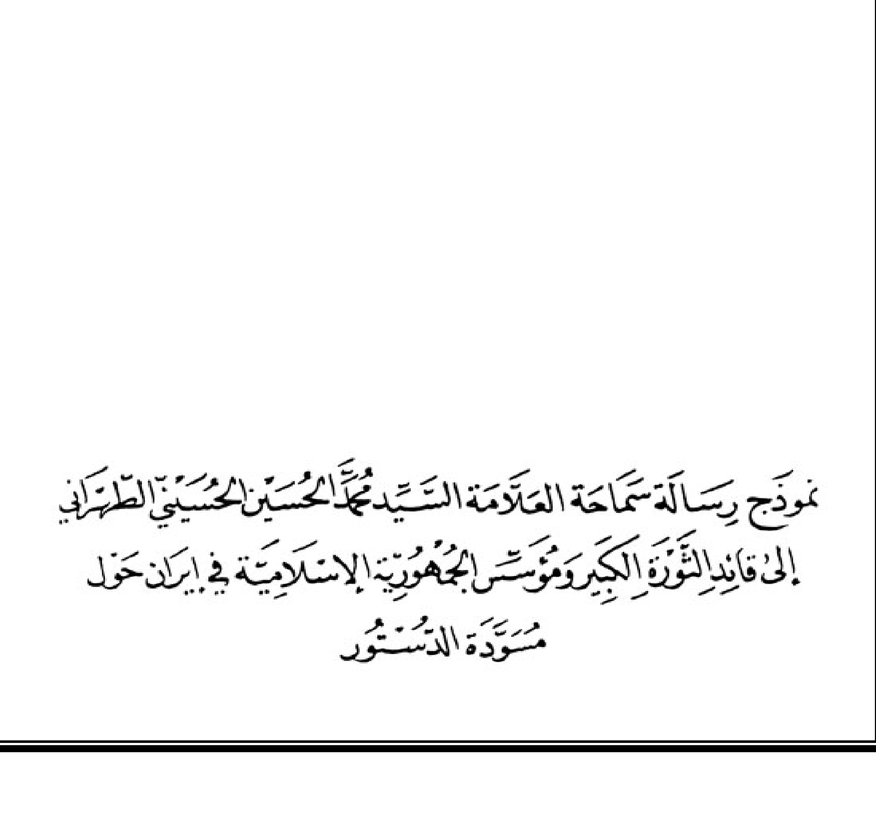
قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم :

ثَلَاثٌ لَا يَغِلُّ عَلَيْهِنَّ قَلْبُ امْرِىءٍ مُسْلِم : إخْلَاصُ العَمَلِ لِلَّهِ ، وَالنَّصِيحَةُ لِأئِمَّةِ المُسْلِمِينَ ، وَاللزُومُ لِجَمَاعَتِهِمْ .[1]

١ـ «الخصال» للشيخ الصدوق ، ج ١ ، ص ١٤٩ و ١٥٠ ، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة ـ قم ، ١٦٤.

فلا يطرأ على قلب المسلم في هذه الأُمور الثلاثة أيّ كدر واضطراب، بل يبقى قلبه معموراً بالطهارة والصفاء والإخلاص قُربة إلى الله تعالى، فأوّلاً عليه أن يمحو حسابات الأنانيّة والحسد، فيشعر أنّه جزء من جسد هذا المجتمع، ويعمل على توظيف كافّة قدراته ضمن محور الإسلام وحكومته ومصالح المسلمين، وعليه ثانياً أن يقوم بدور الناصح إلى أئمّة المسلمين والمتصدّين للسلطة وأئمّة الجمعة والجماعة والحكّام، وعليه ثالثاً أن يلزم جماعة المسلمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته


نموذج رسالة سماحة العلامة السيد محمد الحسين الحسيني الطهراني
إلى قائد الثورة الكبير ومؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران حول
مسودة الدستور

رسالة

سماحة آية الله السيّد محمّد الحسين الحسيني الطهراني

إلى سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني مدّظلّه،

بخصوص مسوّدة الدستور



بسم الله الرحمن الرحیم

وَكانَ حَقّاً عَلَيْنا نَصْرُ الْمُؤمِنينَ

انجمن اسلامی مسجد قائم

تهران - خیابان سعدی

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سماحة الزعيم ذو الشأن الرفيع وصاحب المقام المنيع سيّد الفقهاء والمجتهدين آية الله العظمى الإمام الخمينيّ متّع الله المسلمين بطول بقائه .

بعد إهداء خالص الأدعية ووافر التحيّات ؛ نعرض لسماحتكم ما يلي :

امتثالاً لأوامركم الصادرة في خصوص لزوم الإمعان في مسوّدة الدستور وإبداء وجهات النظر فيما بين طيّاتها ، أتقدّم بالقول : لقد قمت بمراجعة محتويات مسوّدة الدستور بدقّة فائقة ، فلحظت بعض الإشكالات عليها فيما لو قورنت بفلسفة الإسلام وفقهه ، والضرورة قاضية بالتذكير بها :

١ ـ تَعتبر الفلسفةُ التوحيديّة الإسلاميّة المتّخذة من القرآن الكريم والسنّة النبويّة أنّ روح الحكومة والولاية على الناس منحصرة بالمبادئ الرفيعة السامية ، وتعتبر أنّ الشخص المناسب لهذا المقام هو أعلم الموجودين وأجمعهم للشروط وأنزههم ، وفي هذه الصورة ، أي تحقّق قيادة أفراد الأُمّة من قِبَل هذا القائد الواقعيّ البارّ بما يحمل من قلب منير واعٍ وعقليّة مفكِّرة وعزم راسخ ، مضافاً إلى غلبته لهواه والتحاقه بالكلّيّة ،

فإنّها ستنـشر عليهم أفضل المواهب الإلهيّة ، وتظـهر إلى الوجـود جـميع طاقاتهم ومواهبهم الذاتيّة ، وتمتّعهم بجميع الغرائز والملكات الروحيّة بما يلبّي رغباتهم وطموحهم .

وفي ظلّ هذه الفلسفة ، فإنّ الحُكم والقانون والقضاء ينتشر تدريجيّاً من الأعلى (أي من مقام التوحيد والطهارة الذي يمثّل مقام وحدة وجامعيّة وليّ الأمر) إلى الأسفل ليشمل جميع طبقات الناس وأصنافهم .

فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا.[1]

وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ.[2]

أمّا في الفلسفات المادّيّة ، أو في القوانين الغربيّة التي لا تتمتّع بشيء من روح التوحيد الإسلاميّ ، فإنّ مصدر قرارهم صادر من الكثرة ، أي من أفكار وأوهام عامّة الناس وإن كانوا في أدنـى درجـات الضـعف ، وحـيث يعتبرون ملاك حقّ تعيين المصير وصنع القرار في الشؤون العامّة والسـلطة منحصراً بآراء الأكثريّة لا غير .

فتقوم الحكومة في هذه الفلسفات على أساس الانتخاب ، ويقسّمون كيفيّتها على ضوء نظام الملكيّة الدستوريّة أو النظام الجـمهوريّ أو بـعض الأنظمة الأُخرى ، ولذا فالنظام الجـمهوريّ القـائم عـلى أسـاس الانـتخاب

١ـ الآية ٦٥ ، من السورة ٤ : النساء .

٢ـ الآية ٣٦ ، من السورة ٣٣ : الأحزاب .

لا يختلف عن النظام الملكيّ الدستوريّ ، وهو وليد القوالب الغربيّة التي لا تنسجم مع روح الإسلام .

تستند حكومة ودولة الإسلام على نفسها ، وتعتمد على أصل الحقّ الأصيل ، ولا يمكن لأيٍّ من تلك القوالب تجسيد واقعيّة وشكل حكومة الإسلام .

وعلينا في هذه المرحلة الحسّاسة والمصيريّة التي نمرُّ بأدقّ لحظاتها أن نكون أكثر حيطة لكي لا نبيع الأُصول الإسلاميّة النفيسة من حيث لا نشعر ـ والعياذ بالله ـ إلى الميول والنزعات الغربيّة ، بسبب تشبّع الأدمغة بإلقاءات الغرب ، وعدم الأُنس بطريقة تشكيل الحكومة الإسلاميّة بشكلها الواقعيّ ، وعلينا أن لا ندفن تلك الحقيقة في مقبرة النسيان بسبب الاعتماد على إشراف ورقابة أنظمة التسلّط والاستبداد والتجبّر !

وقد أخطأ أعلامُنا سواء مَن ناصر الاستبداد أم من أيّد النظام الدستوريّ في غمار معمعات وصراعات نهضة الدستور ، ففئة كانت ترى أنّ الناس المظلومين سيتحرّرون من نير الاستبداد وظلم الأُمراء والحكّام الجائرين فساندوا النظام الدستوريّ ، وارتأت الفئة الأُخرى أنّ عنوان الاستبداد سيحفظ الناس وسط هالة من الدين ، وأنّه سيسدّ ثغرة الحرّيّات غير المشروعة واستساغة التغرّب ، ولأنّهم حصروا الطريق في هاتين النظرتين ، فقد حاربوا بعضهم البعض ، ولم يقل أحد إنّ النظام الدستوريّ غير صحيح وكذا الاستبداد ، وإنّ الصحيح هو الإسلام لا غير ، فحكومة الإسلام هي حكومة الإسلام ، أي حكومة رسول الله ، لا أقلّ من هذا ولا أكثر .

لذا شوهد في مدّة حياة النظام الدستوريّ الذي سُقيت شجرته بدماء المجاهدين الصادقين الزاكية ومخلصي طريق العدل والحرّيّة أنّه قد صُبَّت كلّ ألوان الظلم ، وأنّ النظام الدستوريّ لم يدع في تسلّطه على هذه الأُمّة مجالاً تسبقه فيه واحدة من الحكومات الاستبداديّة عبر التأريخ البشريّ ، ويا لشدّة تلك الظلامات المؤلمة التي لم تنفع معها أقوى المسكّنات تأثيراً ! ويا لعظم ذلك الحرمان بحقّ أبسط حقوق الناس الأوّليّة باسم العدالة الاجتماعيّة والحرّيّة العامّة الخاوية من أيّ محتوى . هذا على الرغم من رعاية الدقّة الكافية في سنّ ذلك الدستور تحسّباً من الانحراف ، مع كثرة الاهتمام في تطبيق قانون العدالة والحرّيّة . والعلة الوحيدة لكلّ هذا الحرمان تكمن في أنّ الحكومة قد انحرفت عن محورها الأصليّ ، فقد سنّوا القانون تحت واجهة مجلس الشورى ، وانفلتت من أيديهم السلطات الثلاث ـ التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة ـ فيكفينا بهكذا نظام دستوريّ تجربة ، ورسول الله يقول : **لَا يُلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرٍ مَرَّتَيْنِ** .

ويحصر القرآن المجيد الإطاعة بالله ورسول الله وأُولي الأمر : **أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ** .[1]

وإنّما الشورى في مقدّمات العمل من أجل ايضاح أبعاده ، قال تعالى : **وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** ،[2] وقال : **وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ** ،[3] لكنّ القرار النهائيّ مختصّ برسول الله ، لا بموافقة رأي الأكثريّة ، بدلالة ذيل نفس الآية : **فَإِذَا**

١ـ الآية ٥٩ ، من السورة ٤ : النساء .

٢ـ الآية ٣٨ ، من السورة ٤٢ : الشورى .

٣ـ الآية ١٥٩ ، من السورة ٣ : آل عمران .

عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَهِ ، فإنّه تؤخَذ المقترحات والمداولات في كافّة المواقع والمواضيع ، لكنّ إعطاء الرأي الحاسم منحصر برسول الله . وهكذا كانت السيرة والسنّة في عصر الخلفاء والأئمّة . وقد حصرت البحوثُ الفقهيّة الواردة في ولاية الفقيه أمرَ الحكومة بالإمام أو بالفقيه الجامع للشرائط ، وليس ثمّة خلاف بين علماء الشيعة في هذه المسألة ، أي أنّ تسليم زمام حكومة المسلمين بغير يد الفقيه ، مع وجود الفقيه الجامع للشرائط خلاف الإجماع .

٢ ـ إذا قبلنا بالجمهوريّة الإسلاميّة على ما جاء من أُصول في مسوّدة الدستور ، فمن المحقّق أنّنا سنضيّع ثمار الثورة ونُهدر دماء الشباب الأعزّاء ، لأنّ شبابنا قد تحرّكوا بنداء الإسلام ، وثاروا من أجل تحقيق حكومة الإسلام ، وقدّموا حياتهم على أمل تشكيل الحكومة الإسلاميّة المتحرّرة من كلّ مظاهر الغرب . حيث ضحّوا بأرواحهم استجابة لذلك المنشور الثوريّ المُحَفِّز للإمام ، الذي خاطب أرواحهم وأيقظ فيهم الحاسّة السادسة ، وفي هذه الصورة فإنّ ثمن دمائهم الغالية يعني تحقيق حكومة عدالة وتوحيد الإسلام .

يجب في هذه الجمهوريّة الإسلاميّة مراعاة كافّة ضوابط حكومة الإسلام. ولا يضيف اسم الجمهوريّة شيئاً مهمّاً لمضمون الدولة والحكومة . ويجب إيكال حقّ الحاكميّة للفقيه العادل المستوعب لأوضاع الساعة بوعي ، والعالم بمصالح الأُمّة المسلمة ، الذي يعيش آلام الأُمّة المظلومة ، مخلصاً لها ، ومؤمناً بها . وباعتبار كون رئيس الجمهوريّة الشخصيّة الأُولى في البلاد ، فلابدّ له من أن يكون أفضل فقهاء الأُمّة من حيث الكمال

والبصيرة والزهد ، وأن تُدغم في وجوده السلطات الثلاث ، التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة ، وأن تترشّح منه مصادر الأُمور والحكّام .

وإنّ فصل مقام الفقاهة عن رئاسة الجمهوريّة يستلزم من الناحية العمليّة فصل رجال الدين عن السياسة ، وفي منطق الإسلام فلحاكم الشرع المُطاع الرئاسة المطلقة على الأُمّة ، وتسليم رئاسة الجمهوريّة لأشخاص لا يملكون هكذا مقام ـ أي إعطاء السلطة بيد غير الواجدين لهذا المقام ـ سيؤدّي إلى اشتباهات لا تعدّ ولا تحصى لا يمكن معها السيطرة على تلك السلطة المنفلتة ولو بألف ضابطة وقانون .

٣ ـ ينبغي أن تجري انتخابات رئاسة الجمهوريّة من خلال انعقاد مجالس أهل الحلّ والعقد ، ويُنتخب مثل هذا الفقيه الواجد للشرائط عن طريق التشاور . ولا يمكن في هذه الحال تحديد مدّة حكمه بأربع سنين (على غرار ما في الغرب) ، بل مادام يمارس دوره من موقع الأفقه والأعلم والأورع والأكثر بصيرة فينبغي له أن يبقى في موقع رئاسة الجمهوريّة . ويكون عزله عن منصبه وتنصيب آخر مكانه في حال فقدانه للشرائط أو في حال رحيله عن الدنيا ، ويتمّ العزل بواسطة مجالس أهل الحلّ والعقد المؤلّفة من أهل الخبرة في هذا الفنّ ممّن يمتازون بصفات الكمال الأخلاقيّة والعدالة .

٤ ـ «القرآن والسنّة هما الدستور في الإسلام» وسيكون أيّ تشريع قانونيّ من دونهما ـ بأيّ اسم وعنوان ـ في قبال القرآن والسنّة . وبطبيعة الحال سوف تظهر التضادّات بين أتباع القرآن وأنصار هذا القانون ، وستتّخذ الأُمّة الإسلاميّة جبهة معارضة أمام الدولة الإسلاميّة ، وستنقلب

ثمرات الثورة الأصيلة ـ المتمثّلة في الاتّحاد والوفاق ووحدة أهداف الأُمّة والدولة وتلاحم هذه القوّة الخلّاقة ـ إلى الكدورة والإحساس بالتشاؤم .

إنّ التنازل عن القانون القرآنيّ إلى الدستور (دستور الجمهوريّة) يعني التنازل عن الواقعيّة وقبول أساس وأصل آخر في قبال الإسلام ، ولا يمكن توجيه ذلك بالنسبة لصاحب مدرسة فكريّة مؤيَّدة بالطاقة الإلهيّة ، ولمن اكتسب ملكاته الإسلاميّة على أساس الفلسفة والتوحيد الإسلاميّ .

نعم ؛ يمكن أخذ بعض الأحكام من القرآن والسنّة بعنوان أُصول كلّيّة إسلاميّة ، مثل أصل المِلكيّة المشروعة ، أو أصل حرمة الربا ونظام البنك الربويّ ، وأصل الحرّيّة المشروعة ، وأصل عدم جواز التعدّي على الحقوق الفرديّة والاجتماعيّة ، وأمثال ذلك . ويمكن الاستفادة من جميع هذه المواضيع على كافّة الأصعدة من غير حصر تحت عنوان ضوابط كلّيّة ، فيتمّ تدوينها باعتبارها أُصولاً إسلاميّة ،كما هو الحاصل في أُصول الفقه ، حيث تواطأ الفقهاء على فصلها وجعلها في مقدّمة الفقه ، لما لها من عموميّة وكلّيّة .

٥ ـ إنّ مجلس الشورى ـ كما يظهر من اسمه ، والمأخوذ من القرآن المجيد ـ هو للاستشارة وليس لتشريع القوانين ، ويُعدّ من الغلط إعطاء عنوان السلطة التشريعيّة .

على أعلام الأُمّة ، من أيّة طبقة وجماعة كانوا أن يجتمعوا فيما بينهم ـ بعد انتخابهم ـ في مجلس الشورى ويناقشوا الأُمور ، ثمّ يرفعوا نتيجة ما توصّلوا إليه إلى وليّ الأمر ـ ذلك الفقيه صاحب الضمير الحيّ المتحرّر من

الطمع والحرص ، والعاري من الهوى والهوس ـ ليُصدِر الحكم القاطع المطابق لمقتضيات الزمان على ضوء المدارك المستنبطة من القرآن والسنّة ، بما له من بصيرة مكتسبة تُعينه على إدراك الحقائق وتشخيص المصالح .

إنّ تسليم هذه الموهبة الإلهيّة التي تتحكّم بأدقّ مراحل سعادة وكمال الأُمّة إلى أيادي أشخاص من غير فقهاء ، ومنحهم الصلاحيّة في تشريع القوانين المستتبع لسيطرة ونظارة مجلس صيانة الدستور ، يماثل تسليم مقام التعليم في الصفّ الدراسيّ إلى أحد التلاميذ الكسالى ، في حين يُعَيَّن الأُستاذ كمشرف عليه . فليس هذا الأُسلوب صائباً ، وليس من ورائه إلّا الويلات .

٦ ـ إنّ تشكيل الجمهوريّة الإسلاميّة هو من أجل تنفيذ أحكام الإسلام . ولذا ينبغي ذكر هذا المعنى صراحة في الدستور وإضافة أصل فيه يحمل هذا المضمون .

٧ ـ إنّ المذهب الجعفريّ ليس اسماً في قبال دين الإسلام ، لأنّ المذهب مشتقّ من الذهاب ، بمعنى الطريقة . فبما أنّه توجد طرق متنوعة في سلك دين الإسلام المقدّس ، فإنّ مذهب التشيّع قد وضع اسمه رسول الله ، وقيل عن أتباعه إنّهم من الفائزين ، وقد انتهج الطريقة الصحيحة لاستثمار حقائق الإسلام ، فالتشيّع هو دين الإسلام ، والمدرسة الجعفريّة هي مدرسة القرآن والسنّة ، لكن ينبغي إضافة لفظ الاثني عشريّ إليه لتشخيصه عن المدارس الأُخرى التي تعدّ من الجعفريّة لكنّها لا تُذعن بانتهاء سلسلة الولاية والإمامة إلى اثني عشر إماماً ، كالإسماعيليّة والواقفيّة .

وأدناه صورة لتصحيح فقرات من مسوّدة أُصول الدستور :

جاء في الأصل (١) أنّ «نوع حكومة إيران : جمهوريّة إسلاميّة» .

ويجب تصحيحه إلى : نوع حكومة إيران : حكومة الإسلام ، أو دولة الإسلام بإدارة أُولي الأمر الذين هم أفضل وأعلم وأبصر الأُمّة ، وأمّا عنوان الجمهوريّة فلشمول جميع الأفراد في تعيين هذه الحكومة .

جاء في الأصل (٢) أنّ «نظام الجمهوريّة الإسلاميّة : نظام توحيديّ على أساس ثقافة الإسلام الأصيلة والنابضة والثوريّة» . ويجب إضافة : بُني على أساس الصوم والصلاة والحجّ والزكاة والولاية ، **بُنِيَ الإسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ**.[1]

وينبغي تصحيح الأصل (٣) بهذا المضمون : يجب أن تكون الحكومة الإسلاميّة بيد أتمّ وأكمل أفراد الأُمّة ، طبقاً للآية : **أَطِيعُوا ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ** ، وينبغي أن يكون طريق معرفة هكذا شخص بالفحص والتنقيب والمشورة ، طبقاً لدستور القرآن : **وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ** ، و : **أَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ** من قِبَل المجالس المنتخبة لأهل الحلّ والعقد .

جاء في الأصل (٤) : «تقرّ الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران ـ ضمن إقرار المجتمع التوحيديّ ـ الأُمور المعنويّة والأخلاق الإسلاميّة على أنّها أساس العلاقات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة» . ويجب إضافة :

١ـ جاء في كتاب «الخصال» ج ١ ، ص ٢٧٧ و ٢٧٨ ، في باب الخمسة، ح ٢١ ، الدعائم التي بني عليها الإسلام خمس، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة ـ قم، ١٦٤ :
... قال أبو جعفر عليه السلام : **بُنِيَ الإسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ : إقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَحَجِّ البَيْتِ ، وَصَوْمِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَالولَايَةِ لَنَا أَهْلَ البَيْتِ** ... .

الأحكام الإسلاميّة .

جاء في الأصل (٥) : «جميع القوميّات متساوية في الحقوق في الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران من قبيل الفُرْس ، الأتراك ، الأكراد ، البلوش ، التركمان ، ونظائرها ، ولا فرق لأحد على أحد ، إلّا على أساس التقوى» . ويجب إضافة كلمة «المسلمة» بعد كلمة «القوميّات» ، لأنّ لأهل الذمّة في حكومة الإسلام أحكاماً وقوانين خاصّة .

في الأصل (٦) : يجب تصحيح لفظ : حرّيّة العقيدة ، البيان ، القلم والحرّيّات المشروعة الأُخرى ، بعبارة : حرّيّة العقيدة المشروعة ، البيان ، القلم وسائر الحرّيّات الأُخرى .

يجب تصحيح الأصل (٧) بهذه العبارة : تهدف الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران إلى الوصول لسعادة الإنسان في كافّة المجتمع البشريّ ، كما تعتبر الوصول إلى الإسلام والحرّيّة المشروعة وحكومة الحقّ والعدل حقّاً لجميع الناس في العالم ، وبناء على ذلك ففي الوقت الذي تمتنع فيه امتناعاً كاملاً عن أيّ تدخّل سلطويّ في الشؤون الداخليّة للشعوب الأُخرى ، فإنّها تساند كفاح المستضعفين العادل ضدّ المستكبرين في كافّة أنحاء العالم من أجل هدايتهم إلى الإسلام .

في الأصل (٨) : يجب إضافة كلمة «الصحّة» إلى الصناعة والزراعة .

في الأصل (١٠) : يجب تعقيب كلمة «التعليم» بكلمة «المفيد» .

لقد أُلغي أصل تعيين المهر في الأصل (١١) ، كما توجد إشكالات أُخرى ، يجب تصحيحها بهذه العبارة : تُعدُّ الأُسرة أساس المجتمع الإسلاميّ في إيران ، وبحكم **ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ**

بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ،[1] فإنّ إدارة ورئاسة الأُسرة تكون للرجل ، ولابدّ للقوانين أن تعمل على ترسيخ دعائم الزواج على أساس التوافق في العقيدة والاحترام المتبادل بين الزوجين ، مع أخذ هذا الأصل بنظر الاعتبار .

يجب تصحيح الأصل (١٢) بالعبارة التالية : لمّا كان تكوين الأُسرة على أساس جهود الزوجين المشتركة ، فلابدّ لقوانين الأُسرة أن تُلزم كلَّ زوج بأداء حقّ الزوج الآخر على ضوء الموازين الشرعيّة .

ويجب إضافة أصل آخر باسم «الأصل (١٣)» في هذا الفصل :

الأصل (١٣) : يتمّ في دولة الإسلام تشغيل الأموال عن طريق المشاركة أو المزارعة ، أو المساقاة ، أو المضاربة ، أو الإجارة وأمثال ذلك ؛ والقروض والأموال المشروط فيها الربح تعتبر باطلة ،كما وتعدّ جميع المعاملات المؤدّية إلى تنمية رأس المال ـ كما في المعاملات الربويّة ـ معاملات فاسدة .

في الفصل الثاني من الأصل (١٣) : يجب إضافة لفظة «الاثنا عشريّ» إلى لفظة «المذهب الجعفريّ» .

يُصحّح الفصل الثالث من الأصل (١٥) بهذه الكيفيّة : حقّ السلطة الوطنيّة مختصّ بالقادة الحقيقيّين الصادقين ممّن حاز أعلى درجات العلم والفقاهة والتقوى ، وممّن غلب هوى النفس وبلغ مرتبة الولاية ، ويطلق على أمثال هؤلاء القادة أُولو الأمر .

يجب تصحيح الأصل (١٦) بهذه الكيفيّة : السلطات الناشئة عن

١ـ الآية ٣٤ ، من السورة ٤ : النساء .

أعمال الحاكميّة عبارة عن السلطة التشريعيّة والسلطة القضائيّة والسلطة التنفيذيّة ، وهي مُدغمة في وجود أُولي الأمر وحاكم الشرع وغير قابلة للفصل ، لكنّ الحاكم هو الذي ينصّب أو يعيّن الأشخاص لمناصب القضاء وتنفيذ الأحكام .

يُصحّح الأصل (١٧) بهذه الكيفيّة : إنّ مجلس الشورى الوطنيّ هو لأجل المشورة في مصالح وشؤون البلاد . ويضع المجلس نتائج المشورة تحت إشراف رئيس الجمهوريّة باعتباره حاكم الشرع المطاع .

يُصحّح الأصل (١٨) بهذه الكيفيّة : تُدار أعمال السلطة القضائيّة الدائرة في محاكم القضاء بواسطة المجتهدين جامعي الشرائط ، المتمثّلة في مراجعة الدعاوى وحلّها وفصلها ، وحفظ الحقوق العامّة ، وتطبيق العدالة الاجتماعيّة .

يُصحّح الأصل (١٩) بهذه الكيفيّة : تُدار أعمال السلطة التنفيذيّة عن طريق رئيس الجمهوريّة ـ باعتباره حاكم الشرع ـ وموظّفيه .

يُصحّح الأصل (٢٦) بهذه الكيفيّة : إطلاق الحرّيّة لتشكيل الأحزاب ، والجمعيّات والاتّحادات السياسيّة والمهنيّة والأديان الرسميّة ، بشرط عدم تناقضها مع أُصول استقلال حرّيّة السيادة والوحدة الوطنيّة وأساس الجمهوريّة الإسلاميّة ؛ وإباحة مشاركة الأفراد في هذه التجمّعات ، وليس من حقّ أيّ شخص منع الانضواء في التجمّعات السياسيّة والاجتماعيّة والأديان الرسميّة ، أو الإجبار على الانضمام إلى إحداها .

يُصحّح الأصل (٣٥) بهذه الكيفيّة : يجب إبلاغ المتّهم بأسرع وقت بأمر حاكم الشرع في موضوع الاتّهام المُدعم بالأدلّة .

يحتاج الأصل (٣٩) إلى شرح وتفصيل .

في الأصل (٤١) : يجب إضافة كلمة «من بيت المال» بعد تعبير «السعر المناسب» .

يُصحّح الأصل (٤٦) بهذه الكيفيّة : الثروات الجوفيّة والبحريّة والمعادن والغابات والأجمات والأنهار والمياه الأُخرى والأراضي الموات والمراعي هي من الأنفال ، ومختصّة بالإمام الذي يجب أن يصرفها في المصالح العامّة .

ومضافاً لما ذُكِر سابقاً ، يجب تصحيح جميع أُصول الفصل السادس المتعلّقة بالسلطة التشريعيّة ، وينبغي التصريح بأنّ لأعضاء مجلس الشورى حقّ المشورة والمناقشة فقط لا التشريع .

في الفصل السابع المتعلّق بالسلطة التنفيذيّة ، الأصل (٧٥) : يجب إضافة لفظة «حاكم الشرع المطاع» بعد لفظة «رئيس الجمهوريّة» .

يجب تصحيح الأصل (٧٦) بهذه الكيفيّة : يجب أن يكون رئيس الجمهوريّة رجلاً مسلماً ، وشيعيّاً اثنا عشريّاً ، وفقيهاً عادلاً جامعاً للشرائط .

إلغاء الأصل (٧٧) بكامله .

يجب تصحيح الفصل الثامن المتعلّق بالسلطة القضائيّة ، الأصل (١٢٦) بهذه الكيفيّة : محاكم القضاء هي المرجع الرسميّ للشكاوى العامّة . وتتألّف هذه المحاكم من الفقهاء جامعي الشرائط ، كما أنّ كلّ مجتهد جامع للشرائط في أيّة نقطة هو مرجعٌ رسميٌّ للشكاوى .

وعلى ضوء ما قيل ، فجميع أُصول الفصل العاشر المتعلّقة بمجلس صيانة الدستور زائدة .

يجب إلغاء الأصل (١٤٨)، لأنّه على ما ذُكِر في كيفيّة تدوين الدستور والأُصول المتّخذة من القرآن، فلا معنى لإعادة النظر في أُصول الدستور: **حَلَالُ مُحَمَّدٍ حَلَالٌ إلَى يَوْمِ القِيَامَةِ وَحَرَامُ مُحَمَّدٍ حَرَامٌ إلَى يَوْمِ القَيَامَةِ.**

في الأصل (١٥٠) المتعلّق بمنع بعض المسؤولين، يجب ذِكر: يجب اتّخاذ هذا المنع حسب نظر حاكم الشرع، ولا مانع من مشاركتهم في أنشطة الشركات الخاصّة التي لا تعود بفائدة مادّيّة، كالعضويّة في مجلس إدارة صندوق القرضة الحسنة.

يجب تصحيح الأصل (١٥١) بهذه الكيفيّة: يجب تأمين حرّيّة بثّ المعلومات عبر وسائل الإعلام ـ الإذاعة والتلفاز ـ الحكوميّة، وجعل وسائل الإعلام تحت إشراف وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث تعيّن هذه الوزارة أُسلوب عملها.

ويجب إضافة أصل آخر بهذه الكيفيّة: عملاً بمفاد **وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُولَـٰئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ**،[1] يجب تشكيل وزارة بهذا الاسم تكون تحت إشراف رئيس وزراء الجمهوريّة الإسلاميّة، وأن يكون لها صلاحيّة التدخّل والإشراف في كافّة الشؤون الحكوميّة والوطنيّة، ولأجل إظهار الطريق القويم فلابدّ لها من دوائر خاصّة تعمل وفق ضوابط معيّنة.

كانت هذه مسائل راودتني على عجل، دفعتني وظيفتي الإلهيّة لأن أُقدّمها بين يدي سماحة القائد رفيع القدر.

١ـ الآية ١٠٤، من السورة ٣: آل عمران.

أتمنّى التأييدات الربّانيّة لذلك العالم الربّانيّ من قِبَل مقام الولاية الكلّيّة الإمام الحجّة ابن الحسن العسكريّ عجّل الله فرجه الشريف .

نسألُ اللهَ تعالى أن يُعلِي كلمةَ الإسلام والمسلمين ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السيّد محمّد الحسين الحسينيّ الطهرانيّ

٢٨ رجب ١٣٩٩ هجريّة قمريّة

نموذج كيفية إنشاء ثمان عشرة لجنة ذات أنشطة متباينة في الجمعية الإسلامية في مسجد القائم في طهران بداية الثورة الإسلامية وتأليف حكومة الإسلام:

١- بطاقة دعوة، تبقى بحوزة المدعوين
٢- استمارة تملأ، وتعاد إلى الجمعية


الله
انجمن اسلامی مسجد قائم
تهران - خیابان سعدی

بسم الله الرحمن الرحيم

وكان حقاً علينا نصر المؤمنين

انجمن اسلامی مسجد قائم

تهران - خیابان سعدی

الأهالي المحترمون في منطقة مسجد القائم ـ شارع السعديّ الشماليّ ـ طهران

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انطلاقاً من وجوب ظهور الثورة الإسلاميّة في إيران في جميع المؤسّسات الاجتماعيّة من أجل التطوير في مجال البناء، وأنّه لا يمكن أن يكون ذلك بدون مساهمة ومشاركة الناس في تسيير شؤونهم، وبدون المنظّمات والمؤسّسات المتشكّلة من أفراد كلّ محلّة؛ وانطلاقاً من حتميّة تحقّق هذه المؤسّسات في مسجد كلّ محلّة باعتباره القاعدة الإلهيّة الوحيدة للمعنويّات ومحلّ اجتماع الناس على أساس الصدق والنيّة الطيّبة وصفاء الباطن، فقد قام مسجد القائم الواقع في شارع السعديّ ـ الضلع الشماليّ بتشكيل الجمعيّة الإسلاميّة وبدعوة جميع أهالي المحلّة للانضمام إليها، وسيتمّ البدء بالعمل فيها بعد انتخاب أعضاء هيئة التوجيه والإرشاد والهيئة التنفيذيّة بإشراف إمام جماعة المسجد.

واجبات إمام الجماعة: إقامة الصلاة، وبيان الأحكام، والإشراف والتوجيه في اتّخاذ القرارات وتنفيذ البرامج من قِبَل هيئة التوجيه

والإشراف والهيئة التنفيذيّة المحلّيّة ، على طريق تحقّق حكومة العدل الإلهيّ وتطبيق أحكام الإسلام بين كافّة الطبقات والشرائح .

واجبات هيئة التوجيه والإشراف : المشاركة المستمرّة في البرامج المتعلّقة بالمحلّة والمسجد ، وتهيئة الأجوبة والتوجيهات اللازمة للمقترحات المقدّمة من قِبَل الهيئة التنفيذيّة ، وتشجيع الناس على المشاركة في شؤون المحلّة الاجتماعيّة والحثّ على بثّ النشاط والحيويّة فيهم ، والالتزام بإدارة اللجان المتشكّلة في المنظّمة .

واجبات الهيئة التنفيذيّة : تشكيل اللجان الاجتماعيّة والثقافيّة والرفاهيّة على ضوء ظروف المحلّة وإمكاناتها المتاحة ، لتحسين أوضاع أهلها مادّيّاً ومعنويّاً .

ويمكن ملاحظة كيفيّة تشكيل اللجان بمراجعة الصفحة الملحقة بالاستمارة .

* * *

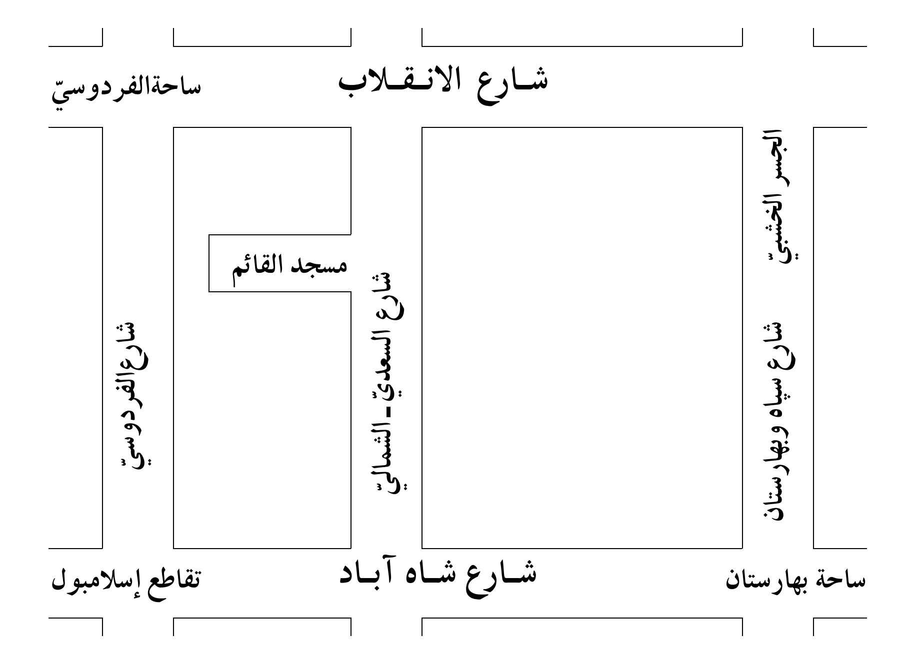
والجمعيّة الإسلاميّة الآن بصدد البحث عن مقرّ لها ، وتناشد أهالي المحلّة ، مسلمين كانوا أم من الأقلّيّات الدينيّة الأُخرى ، طالبةً من الجميع المساهمة في ملء الاستمارات وتشجيع أبنائهم للالتحاق بالجمعيّة وتسجيل أسمائهم في اللجان التي يرغبون العمل بها ، ونكون شاكرين لكم فيما لو وافيتمونا بوجهات نظركم واقتراحاتكم ، خصوصاً ونحن على أعتاب حلول عطلة المدارس الصيفيّة ، آملين أن نرفع فيها مستوى تعليم أبنائكم على كافّة الأصعدة .

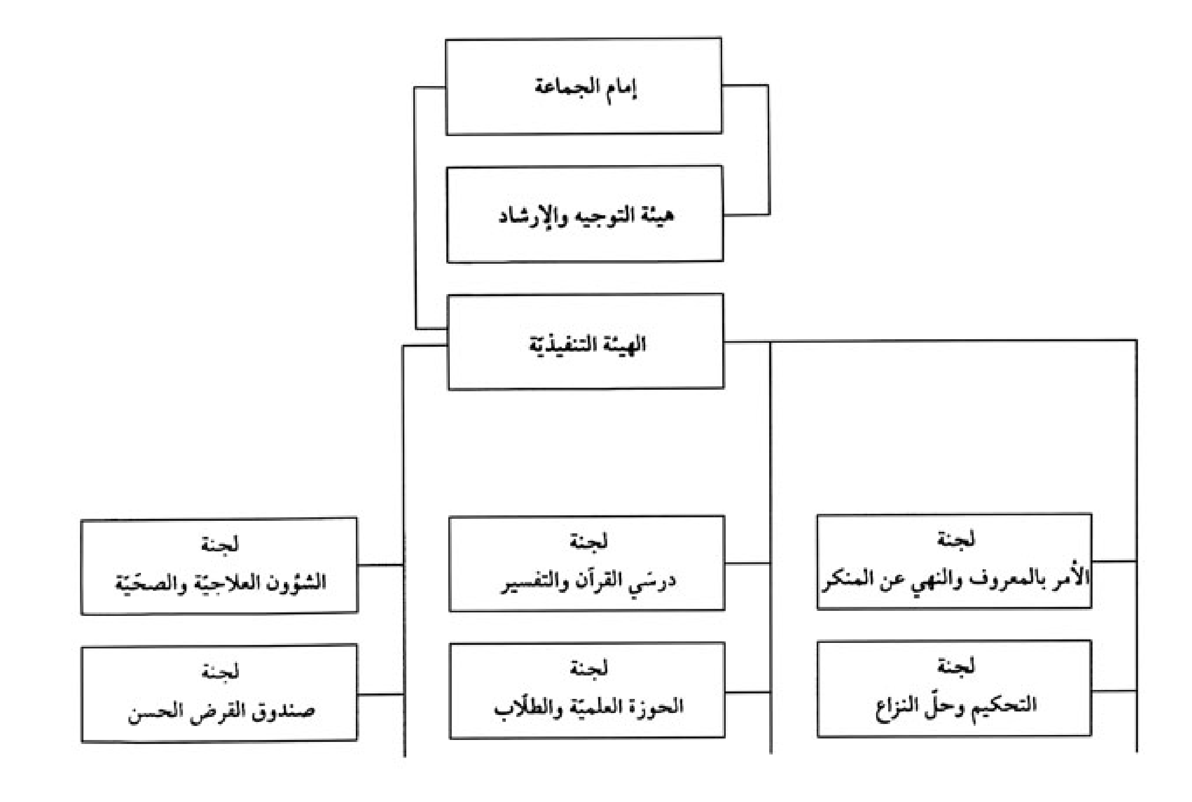
ونأمل أن نكون قد خَطَونا في طريق رقيّ وتعالي مدرسة الإسلام ، وفي طريق تحقيق طموحات القائد العالِم والزعيم الفذّ سماحة آية الله العظمى نائب الإمام : الخمينيّ دامت بركاته ، وفي طريق رأب الصدع

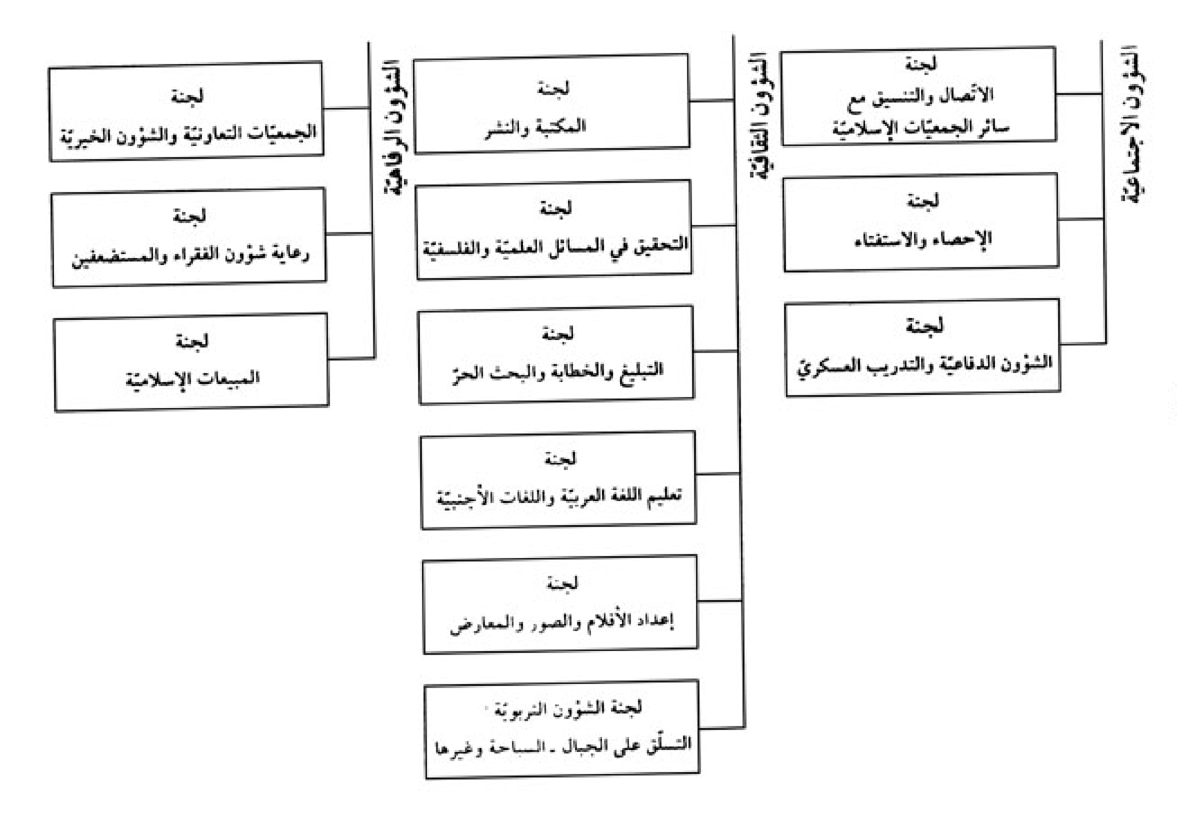
المفتعل بيننا كمسلمين في هذا القرن من خلال إشاعة علاقات الودّ والانسجام ومن خلال تعاونكم معنا أيّها الناس المتطلّعون ، وبلطف الله تعالى فالقلوب مؤتلفة ، متّحدة متكاتفة ، والكلّ يخطو معاً في طريق رضوان الله تعالى على ضوء توجيهات إمام الزمان عجّل الله تعالى فرجه الشريف .

الجمعيّة الإسلاميّة في مسجد القائم ـ طهران

حدود منطقة نشاطات الجمعيّة الإسلاميّة في مسجد القائم ، من الشمال إلى شارع انقلاب (= الثورة) ، ومن الجنوب إلى شارع شاه آباد (= حي الملك) ، ومن الشرق إلى شارع سپاه (= الحرس) وبهارستان ، ومن الغرب إلى شارع الفردوسيّ ـ الضلع الشماليّ .




إمام الجماعة
هيئة التوجيه والإرشاد
الهيئة التنفيذيّة
لجنة
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
لجنة
التحكيم وحلّ النزاع
لجنة
درسَي القرآن والتفسير
لجنة
الحوزة العلميّة والطلّاب
لجنة
الشؤون العلاجيّة والصحّيّة
لجنة
صندوق القرض الحسن


الشؤون الاجتماعيّة
لجنة
الاتّصال والتنسيق مع
سائر الجمعيّات الإسلاميّة
لجنة
الإحصاء والاستفتاء
لجنة
الشؤون الدفاعيّة والتدريب العسكريّ
الشؤون الثقافيّة
لجنة
المكتبة والنشر
لجنة
التحقيق في المسائل العلميّة والفلسفيّة
لجنة
التبليغ والخطابة والبحث الحرّ
لجنة
تعليم اللغة العربيّة واللغات الأجنبيّة
لجنة
إعداد الأفلام والصور والمعارض
لجنة الشؤون التربويّة
التسلّق على الجبال ـ السباحة وغيرها
الشؤون الرفاهيّة
لجنة
الجمعيّات التعاونيّة والشؤون الخيريّة
لجنة
رعاية شؤون الفقراء والمستضعفين
لجنة
المبيعات الإسلاميّة

بسم الله الرحمن الرحيم

وكان حقاً علينا نصر المؤمنين

انجمن اسلامى مسجد قائم

تهران - خيابان سعدى

استمارة

الاسم .... اللقب .... تاريخ الولادة .... رقم دفتر النفوس ومحلّ الصدور .... السنّ ....

متزوّج ☐ أعزب ☐

آخر شهادة دراسيّة .... الفرع الدراسيّ .... المهنة الحاليّة ....

رقم هاتف البيت ومحلّ العمل { .... / .... }

عنوان البيت ومحلّ العمل { .... / .... }

الدين:
- الإسلاميّ ☐
- المسيحيّ ☐
- اليهوديّ ☐
- الزرتشتيّ ☐

يرجى كتابة أسماء أفراد عائلتكم أدناه ممّن يرى في نفسه الاستعداد والكفاءة ويروم الانضمام إلى أيّ من اللجان المعيّنة (والمدرجة خلف هذه الصفحة) .

التسلسل	الاسم واللقب	تاريخ الولادة	التحصيل العلميّ	المهنة	اللجنة المرغوب فيها
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					

في أيّ مجال يمكنك التعاون معنا :

في القرآن ☐ التحقيق والتبليغ ☐ المسرح ☐ النحت ☐ التصوير ☐ الخطّ ☐ الرسم ☐ التصميم والكاريكاتير ☐ الصحافة ☐ التحقيق في النصوص الدينيّة ☐ الكتابة ☐ المطالعة وترجمة النصوص الأجنبيّة ☐ فنّ البيان ☐ الأنشطة الفنيّة ☐ التحقيق في النصوص الفلسفيّة ☐ هل تجيد اللغة العربيّة ؟ ☐ أيّة لغة أجنبيّة تجيد؟ ☐ الإنجليزيّة ☐

الألمانيّة ☐ الروسيّة ☐ الفرنسيّة ☐ الإيطاليّة ☐ اذكر باختصار عن سابقتك في المجالات الفنيّة والثقافيّة والمهنيّة والتعاونيّة .... منذ متى تعيش في طهران ....

اذكر الأوقات المناسبة التي يمكنك التواجد فيها أسبوعيّاً في الجمعيّة الإسلاميّة في مسجد القائم ....

الرؤى والاقتراحات : ....

....

يرجى ملء هذه الاستمارة ، وسنراجعكم بعد يومين لاسترجاعها .